

كتاب الشهادات

واحدُها: شهادة، وهي: حُجَّةٌ شرعيةٌ تُظهرُ الحقَّ، ولا تُوجِبُه.
فهي: الإخبارُ بما عَلِمه، بلفظٍ خاصٍّ.
تَحْمِلُ المشهودَ به، في غير حقِّ الله تعالى، فرضُ كفايةٍ.

شرح منصور

كتاب الشهادات

(واحدُها شهادة) مشتقةٌ من المشاهد؛ لإخبارِ الشاهدِ عما يشاهده. يقال: شَهِدَ الشيءَ، إذا رآه، ومن ثَمَّ قيلَ لمحضرِ الناسِ: مشهد؛ لأنَّهم يرونَ فيه ما يحضرونه. وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُّهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، أي: علِمه برؤيةٍ هلاله، أو إخبارٍ من رآه ونحوه. وأجمعوا على قبولِ الشهادةِ في الجملة؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ الآية [البقرة: ٢٨٢]، وقوله: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوْيَ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]، وقوله: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، والحديث: «شاهدك أو يمينه». وتقدم^(١) وغيره، ولدعاء الحاجةِ إليها؛ لحصولِ التجاحدِ. قال شريح^(٢): القضاءُ جمرٌ، فنَحَّه عنك بعودين، يعني: الشاهدين، وإنَّما الخصمُ داءٌ، والشهودُ شِفَاءٌ، فأفرغِ الشِّفاءَ على الداءِ. (وهي) أي: الشهادةُ (حُجَّةٌ شرعيةٌ) لما تقدم (تُظهرُ الحقَّ) المدَّعى به، أي: تُبَيِّنُه؛ ولهذا سُمِّيَتْ بينةً، (ولا تُوجِبُه) أي: الحقَّ، بل الحاكمُ يلزمه به بشرطه، (فهي) أي: الشهادةُ بمعنى الأداء: (الإخبارُ بما عَلِمه) الشاهدُ (بلفظٍ خاصٍّ) كشهدت، أو أشهد، ويأتي.

(تَحْمِلُ) / الشهادةُ على (المشهودِ به في غير حقِّ الله تعالى) مالا كان حقُّ الآدمي، كالبيع، والقرض^(٣) والغصب، أو غيره، كحدِّ قذفٍ، (فرضُ كفايةٍ) إذا قام به مَنْ يكفي، سقطَ عن غيره، فإن لم يوجدْ إلا مَنْ يكفي،

(١) صفحة ٥٢٥.

(٢) أخبار القضاة لوكيع ٢/٢٨٨-٢٨٩.

(٣) ليست في (م).

وَتُطْلَقُ الشَّهَادَةُ عَلَى التَّحْمَلِ، وَعَلَى الْأَدَاءِ. وَيَجِبَانِ إِذَا دُعِيَ
لِدُونِ مَسَافَةِ قَصْرِ، وَقَدَرٍ، بَلَا ضَرَرٍ يَلْحَقُهُ.

شرح منصور

تَعَيَّنَ عَلَيْهِ وَلَوْ عَبْدًا، وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ مَنَعُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ
إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢]، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَقَتَادَةُ، وَالرَّبِيعُ: الْمُرَادُ بِهِ التَّحْمَلُ
لِلشَّهَادَةِ وَإِبَاتِهَا عِنْدَ الْحَاكِمِ^(١). وَلِدَعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ فِي إِثْبَاتِ الْحَقِّ
وَالْعُقُودِ، كَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَلِتَلَا يُؤَدِّيَ إِلَى امْتِنَاعِ النَّاسِ مِنْ
تَحْمِلِهَا، فَيُؤَدِّيَ إِلَى ضِيَاعِ الْحَقِّ.

(وَتُطْلَقُ الشَّهَادَةُ عَلَى التَّحْمَلِ، وَعَلَى الْأَدَاءِ) فَيَكُونُ الْأَدَاءُ أَيْضًا فَرْضَ
كِفَايَةٍ. قَدَّمَهُ الْمُؤَلِّفُ^(٢)، وَجَزَمَ بِهِ جَمْعٌ. وَظَاهَرُ الْخُرْقِيِّ^(٣): أَنَّهُ فَرْضُ عَيْنٍ. قَالَ فِي
«الْفُرُوعِ»^(٤): وَنَصُّهُ أَنَّهُ فَرْضُ عَيْنٍ. قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»^(٥): وَهُوَ الْمَذْهَبُ؛ لِقَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]،
وَحُصِّ الْقَلْبُ بِالْإِثْمِ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ الْعِلْمِ بِهَا. (وَيَجِبَانِ) أَيِ: التَّحْمَلِ وَالْأَدَاءِ، (إِذَا
دُعِيَ) إِلَيْهِمَا أَهْلُ لَهَا؛ لِأَنَّ مَقْصُودَ الشَّهَادَةِ لَا يَحْصُلُ مِمَّنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا،
(لِدُونِ مَسَافَةِ قَصْرِ) عِنْدَ سُلْطَانٍ لَا يُخَافُ تَعْدِيَهُ. نَقَلَ مَهْنًا^(٦): أَوْ حَاكِمٍ
عَدْلٍ. (وَقَدَرٍ) عَلَى التَّحْمَلِ وَالْأَدَاءِ (بَلَا ضَرَرٍ يَلْحَقُهُ) فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ ضَرَرٌ فِي
التَّحْمَلِ، أَوْ الْأَدَاءِ فِي بَدَنِهِ، أَوْ مَالِهِ، أَوْ أَهْلِهِ، أَوْ كَانَ مِمَّنْ لَا يَقْبَلُ الْحَاكِمُ
شَهَادَتَهُ، أَوْ يَحْتَاجُ إِلَى التَّبَدُّلِ فِي التَّرْكِيبَةِ، لَمْ يَلْزَمُهُ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا يُضَادُّ كَاتِبٌ
وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»^(٧). وَلِأَنَّهُ
لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَضُرَّ نَفْسَهُ لِنَفْعِ غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ الْحَاكِمُ غَيْرَ عَدْلٍ، فَقَالَ
أَحْمَدُ: كَيْفَ أَشْهَدُ عِنْدَ رَجُلٍ لَيْسَ عَدْلًا؟ لَا تَشْهَدُ^(٨).

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٦٣٧٣)، (٦٣٦٧) وَ(٦٣٦٩)، (٦٣٦٨).

(٢) الْمَغْنِي ١٢٤/١٤.

(٣) فِي مَتْنِهِ صَفْحَةُ ١٥٦.

(٤) ٥٤٨/٦.

(٥) الْمُقْنَعُ مَعَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ وَالْإِنْصَافِ ٢٥٢/٢٩.

(٦) فِي (م): «مِنْهَا»، وَفِي «الْفُرُوعِ» ٥٤٩/٦، وَ«الْمُقْنَعُ مَعَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ وَالْإِنْصَافِ» ٢٥٣/٢٩: «مَشْنَى».

(٧) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ ٥٨٤/١.

(٨) مَعُونَةُ أَوَّلِي النِّهْيِ ٣١٨/٩.

فلو أدّى شاهدٌ، وأبى الآخرُ وقال: احلفْ بدلي، أثم.

ولا يُقيمها على مسلم، بقتل كافرٍ.

ومتى وجبتْ، وجبتْ كتابتها.

وإن دُعي فاسقٌ لتحملها، فله الحضورُ مع عدم غيره - ولا يحرمُ أدأؤه - ولو لم يكن فسقه ظاهراً.

ويحرم أخذُ أجره وجعلُ عليها، ولو لم تتعين عليه.

لكن، إن عجزَ عن المشي أو تأذى به، فله أخذُ أجره مركوبٍ.

شرح منصور

وروى الطبراني، عن أبي هريرة مرفوعاً: «يكونُ في آخر الزمانِ أمراءُ ظلمة، ووزراءُ فسقة، وقضاةُ خونة، وفقهاءُ كذبة، فمن أدركَ منكم ذلكَ الزمان، فلا يكوننَّ لهم كاتباً، ولا عريضاً، ولا شرطياً»^(١).

(فلو أدّى شاهدٌ، وأبى الآخرُ الشهادة، (وقال) للمشهد له: (احلف بدلي، أثم) اتفاقاً. قاله في «الترغيب»^(٢))، ويختصُّ الأداء بمجلس الحكم. (ولا يقيمها) أي: الشهادة، (على مسلم بقتل كافرٍ) قاله في «الفروع»^(٣). وظاهره: يحرم. ولعلَّ المراد عند مَنْ يقتله به. (ومتى وجبتْ) الشهادة، (وجبتْ كتابتها) على مَنْ وجبتْ عليه؛ لئلا ينساها. (وإن دُعي فاسقٌ لتحملها) أي: الشهادة، (فله الحضورُ مع عدم غيره) إذ التحمل لا يُعتبر له العدالة، فلو لم يؤدَّ حتى صارَ عدلاً، قبلت. (ولا يحرمُ أدأؤه) أي: الفاسق، الشهادة، (ولو لم يكن فسقه ظاهراً) لأنه لا يمنع صدقه؛ ولهذا لا يضمن من بان فسقه. (ويحرمُ أخذُ أجره) على شهادة، (و) أخذُ (جعلٍ عليها/ ولو لم تتعين عليه) لأنها فرضُ كفاية. ومن قامَ به، فقد قامَ بفرض، ولا يجوزُ أخذُ الأجرة ولا الجعلُ عليه، كصلاة الجنائز، (لكن إن عجز) الشاهدُ (عن المشي) إلى محلها، (أو تأذى به) أي: المشي، (فله أخذُ أجره مركوب) من ربِّ الشهادة. قال في «الرعاية»^(٤):

(١) في «المعجم الأوسط» (٤٢٠٢)، وفي «الصغير» (٥٦٤).

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٨/٢٥٣.

(٣) ٥٤٩/٦.

(٤) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٩/٢٥٥-٢٥٦.

وَلَمَنْ عِنْدَهُ شَهَادَةٌ بِحَدِّ اللَّهِ تَعَالَى، إِقَامَتُهَا، وَتَرْكُهَا. وَلِلْحَاكِمِ أَنْ يُعَرِّضَ لَهُمُ بِالتَّوَقُّفِ عَنْهَا، كَتَعْرِضِهِ لِمُقَرَّرٍ، لِيَرْجَعَ. وَتُقْبَلُ بِحَدِّ قَدِيمٍ.

شرح منصور

فأجرة مَرْكُوبٍ، وَالنَّفَقَةُ عَلَى رَبِّهَا، ثُمَّ قَالَ: قُلْتُ: هَذَا إِنْ تَعَذَّرَ حُضُورُ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ إِلَى مَحَلِّ الشَّاهِدِ^(١) لِمَرْضٍ، أَوْ كَبَرٍ، أَوْ حَبْسٍ، أَوْ جَاهٍ، أَوْ خَفَرٍ. وَقَالَ أَيْضًا: وَكَذَا حَكْمُ مَزَكٍ، وَمَعْرِفٍ، وَمُتَرَجِمٍ، وَمَفْتٍ، وَمَقِيمٍ حَدٍّ وَقَوْدٍ، وَحَافِظٍ بَيْتِ الْمَالِ، وَمَحْتَسِبٍ وَالْخَلِيفَةِ. انْتَهَى. لَكِنْ تَقْدِمُ فِي الْمَفْتِي تَفْصِيلُ^(٢).

(و) يَبَاحُ (لَمَنْ عِنْدَهُ شَهَادَةٌ بِحَدِّ اللَّهِ تَعَالَى) كَزَنَى، وَشَرَبَ^(٣) (إِقَامَتُهَا وَتَرْكُهَا) لِأَنَّ حَقُوقَ اللَّهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمَسَاحَةِ^(٤)، وَلَا ضَرَرَ فِي تَرْكِهَا عَلَى أَحَدٍ^(٥)، وَالسِّرُّ مَأْمُورٌ بِهِ؛ وَلِذَلِكَ اعْتَبِرَ فِي الزَّنَى أَرْبَعَةَ رَجَالٍ، وَشُدِّدَ فِيهِ عَلَى الشُّهُودِ مَا لَمْ يُشَدِّدْ عَلَى غَيْرِهِمْ طَلَبًا لِلسِّرِّ، وَاسْتَحَبَّ الْقَاضِي، وَأَصْحَابُهُ، وَأَبُو الْفَرَجِ، وَالشَّيْخُ، وَ«الترغيب» تَرْكَهَا لِلتَّرْغِيبِ فِي السِّرِّ. وَفِي آخِرِ «الرَّعَايَةِ»: وَجُوبُ الْإِغْضَاءِ عَمَّنْ سَتَرَ الْمَعْصِيَةَ^(٥). (وَلِلْحَاكِمِ أَنْ يُعَرِّضَ لَهُمْ) أَيِ: الشُّهُودِ، (بِالتَّوَقُّفِ عَنْهَا) أَيِ: الشَّهَادَةِ، (كَتَعْرِضِهِ لِمُقَرَّرٍ) بِحَدِّ اللَّهِ (لِيَرْجَعَ) عَنْ إِقْرَارِهِ؛ لِأَنَّ عَمَرَ لَمَّا شَهِدَ عِنْدَهُ الثَّلَاثَةَ عَلَى الْمَغِيرَةِ بِالزَّنَى، وَجَاءَ زِيَادٌ لِيَشْهَدَ، عَرَضَ لَهُ بِالرَّجُوعِ، وَقَالَ: مَا عِنْدَكَ يَا سَلْحَ الْعِقَابِ؟ وَصَاحَ بِهِ، فَلَمَّا لَمْ يَصْرَحْ بِالزَّنَى وَقَالَ: رَأَيْتُ أَمْرًا قَبِيحًا، فَرَحَ عَمَرُ، وَحَمِدَ اللَّهَ، وَكَانَ بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَمْ يُنْكَرْ^(٦). وَقَالَ ﷺ لِلْسَّارِقِ: «مَا إِخَالُكَ سَرَقْتَ»^(٧) مَرَّتَيْنِ. وَأَعْرَضَ عَنِ الْمُقَرَّرِ بِالزَّنَا حَتَّى أَقْرَأَ أَرْبَعًا^(٨). (وَتُقْبَلُ) الشَّهَادَةُ (بِحَدِّ قَدِيمٍ) قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»^(٩): قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ»: هَلْ تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ بِحَدِّ قَدِيمٍ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ. انْتَهَى، وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ الْقَبُولُ، قَدَّمَهُ فِي «الرَّعَايَةِ». انْتَهَى.

(١) فِي (س): «الشَّهَادَةُ».

(٢) ص ٤٧٠.

(٣) بَعْدَهَا فِي (م): «الْحَمْر».

(٤-٤) لَيْسَتْ فِي (س).

(٥) الْمَقْنَعُ مَعَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ وَالْإِنْصَافِ ٢٩/٢٥٧.

(٦) أَخْرَجَهُ الطُّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» ٤/١٥٣.

(٧) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٣٨٠)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْمُجْتَبَى» ٨/٦٧، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٥٩٧)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمِيَّةَ.

(٨) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ ص ١٩٢.

(٩) الْمَقْنَعُ مَعَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ وَالْإِنْصَافِ ٢٩/٢٥٨.

وَمَنْ قَالَ: احْضُرَا لَتَسْمَعَا قَذْفَ زَيْدٍ لِي، لَزِمَهُمَا.
وَمَنْ عِنْدَهُ شَهَادَةٌ لَأَدْمِي يَعْلَمُهَا، لَمْ يُقِمَّهَا حَتَّى يَسْأَلَهُ. وَإِلَّا
اسْتَحَبَّ إِعْلَامُهُ قَبْلَ إِقَامَتِهَا.
وَيَحْرُمُ كَتْمُهَا، فَيُقِيمُهَا بِطَلْبِهِ، وَلَوْ لَمْ يَطْلُبْهَا حَاكِمٌ. وَلَا يَقْدَحُ فِيهِ،

شرح منصور

ووجه ذلك أنها شهادة بحق، فجازت مع تقادم الزمان، كالشهادة بالقصاص، ولأنه قد يعرض للشاهد ما يمنع الشهادة حينها، ويتمكن منها بعد ذلك. (وَمَنْ قَالَ) لرجلين: (احْضُرَا لَتَسْمَعَا قَذْفَ زَيْدٍ لِي، لَزِمَهُمَا) ذلك، وإن دعا زوج أربعة؛ لتحملها بزنى امرأته، جاز؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَأْتِيكِ الْفَحْشَاءُ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ الآية [النساء: ١٥]، (وَمَنْ عِنْدَهُ شَهَادَةٌ لَأَدْمِي يَعْلَمُهَا، لَمْ يُقِمَّهَا حَتَّى يَسْأَلَهُ) ربُّ الشهادة إقامتها؛ (الحديث: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يأتي قوم، ينذرون ولا يوفون»^(١) ويشهدون ولا يستشهدون، ويخونون ولا يؤتمنون». رواه البخاري^(٢)). ولأن أدائها/ حق للمشهد له، فلا يُستوفى إلا برضاه كسائر حقوقه، (وإلا) يعلم ربُّ الشهادة بأن^(٣) الشاهد تحملها، (استحب) لمن عنده الشهادة (إعلامه) أي: رب الشهادة بأن^(٤) له عنده شهادة (قبل إقامتها) وله إقامتها قبل إعلامه؛ لحديث: «ألا أنبئكم بخير الشهداء؟ الذي يأتي بالشهادة قبل أن يسألها». رواه مسلم^(٥)، وحمل هذا الحديث على ما إذا لم يعلم به ربُّ الشهادة، والأولى على ما إذا علم جمعا بينهما. (ويحرم) على مَنْ عنده شهادة بحق آدمي لا يعلمها (كتمها) للآية، (فيقيمها) أي: الشهادة (بطلبه) أي: المشهد له، (ولو لم يطلبها حاكم) منه؛ لما تقدم. (ولا يقدح) أداء الشهادة^(٥) بلا طلب حاكم، وبلا طلب مشهد له لم يعلم به^(٦)، (فيه)،

(١-١) ليست في (م).

(٢) في صحيحه (٢٦٥١)، من حديث عمران بن حصين.

(٣-٣) ليست في (س).

(٤) في صحيحه (١٧١٩) (١٩)، من حديث زيد بن خالد الجهني.

(٥) في (س): «الشاهد».

(٦) بعدها في (س): «لما».

كشهادة حِسْبَةٍ.

ويجب إشهداً على نكاح، ويُسنُّ في كلِّ عقدٍ سواه.
ويحرم أن يشهد إلا بما يعلمه برؤية أو سماع غالباً؛ لجوازها ببقية
الحواس قليلاً.
فإن جهل حاضراً، جاز أن يشهد في حضرته؛ لمعرفة عينه.

شرح منصور

كشهادة حِسْبَةٍ بحقِّ الله تعالى من غير تقدم دعوى.

(ويجبُ إشهداً) اثنين (على نكاح) لأنه شرط فيه، فلا ينعقد بدونها وتقدم (١).
(ويُسنُّ) الإشهد (في كلِّ عقدٍ سواه) من بيع، وإجارة، وصلح وغيره؛
لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وحمل على
الاستحباب؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فليؤدِّ الَّذِي أَوْثَقَ أَمَنَتَهُ﴾
[البقرة: ٢٨٣].

(ويحرم أن يشهد) أحد (إلا بما يعلمه) لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ
وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]، قال المفسرون هنا: وهو يعلم ما شهد به عن
بصيرة وإيقان. وقال ابن عباس: سئل النبي ﷺ عن الشهادة، قال: «تري
الشمس؟» قال: نعم. قال: «على مثلها فاشهد، أو دُع» (٢). رواه الخلال في
«جامعه». والمراد: العلم في أصل المدرك لا في دوامه؛ ولذلك يشهد بالدين مع
جواز دفع المدين له، وبالإجارة والبيع مع جواز الإقالة ونحوها، أشار إليه
القرافي. فمدرك العلم الذي تقع به الشهادات يكون (برؤية، أو سماع غالباً؛
لجوازها) أي: الشهادة (ببقية الحواس) كالذوق واللمس (قليلاً) كدعوى
مشتري مأكول عيَّه لمرارته ونحوها، فتشهد البينة به.

(فإن) تحمل الشهادة على مَنْ يعرفه بعينه واسمه ونسبه، جاز أن يشهد عليه
مع حضوره وغيبته، وإن (جهل) الشاهد (حاضراً) أي: اسمه ونسبه، وقد تحمل
الشهادة عليه، (جاز أن يشهد) عليه (في حضرته) فقط (لمعرفة عينه) نصاً،

(١) ١٤٩/٥.

(٢) أخرجه الحاكم ٩٨/٤، والبيهقي في «السنن الكبرى» ١٥٦/١٠.

وإن كان غائباً، فعرفه به مَنْ يَسْكُنُ إليه، جاز أن يشهد، ولو على امرأة.

ولا تعتبر إشارته إلى حاضر، مع نسبه ووصفه.
وإن شهد بإقرار بحق، لم يُعتبر ذكرُ سببه، كاستحقاق مال. ولا قوله: طوعاً في صحته مكلفاً، عملاً بالظاهر.

وإن شهد بسبب يوجب الحق، أو استحقاق غيره، ذكره.
والرؤية تختص الفعل كقتل، وسرقة، وغصب، وشرب خمر، ورضاع، وولادة.

شرح منصور

(وإن كان غائباً، فـ) لا يشهد حتى يعرف اسمه، فإن (عرفه) أي: الشاهد، (به) أي: المشهود عليه (مَنْ يَسْكُنُ) أي: يطمئن الشاهد (إليه) ولو واحداً، (جاز) له (أن يشهد) عليه (ولو على امرأة) لحصول المعرفة به.

٥٨٣/٣

(ولا تعتبر إشارته) أي: الشاهد حال الشهادة (إلى) مشهود عليه (حاضر مع) ذكر (نسبه ووصفه) اكتفاءً بهما، فإن لم يذكرهما، أشار إليه؛/ لحصول التعيين.

(وإن شهد) شاهداً (ياقرار بحق، لم يعتبر) لصحة الشهادة (ذكر سببه) أي: الحق أو الإقرار، (كـ) ما لا يعتبر لصحة الشهادة بالإقرار ذكر (استحقاق مال) بأن يقول: أقر له بكذا، وهو يستحقه عنده؛ اكتفاءً بالظاهر. (ولا) يعتبر للشهادة بالإقرار (قوله) أي: الشاهد: أقر (طوعاً في صحته مكلفاً عملاً بالظاهر) أي: ظاهر الحال؛ لأنَّ مَنْ سوى ذلك يحتاج إلى تقييد الشهادة بتلك الحال

(وإن شهد) شاهداً (بسبب يوجب الحق) كتفريط في أمانة، (أو) شهد (بـ) استحقاق غيره) كقوله: أشهد أن زيدا يستحق بذمة عمرو كذا، (ذكره) أي: الموجب للاستحقاق؛ لأنه قد لا يعتقده الحاكم موجباً.

(والرؤية تختص الفعل، كقتل، وسرقة، وغصب، وشرب خمر، ورضاع، وولادة) وعيوب مرئية في نحو مبيع؛ لأنه يمكن الشهادة على ذلك قطعاً، فلا يرجع إلى غيره.

والسَّماعُ ضَرْبان:

سَماعٌ من مشهودٍ عليه، كعتقٍ وطلاق، وعقدٍ وإقرار، وحكمٍ حاكمٍ وإنفاذه. فتَلزُمُه الشهادةُ بما سَمِعَ، سواءً وَقَّتَ الحاكمُ الحكمَ، أو استَشْهَدَه مشهودٌ عليه، أو كان الشاهدُ مستخفياً حينَ تحمُّله، أو لا. وسَماعٌ بالاستفاضة فيما يَتَعَذَّرُ علمُه - غالباً - بدونها، كنسبٍ....

شرح منصور

(والسَّماعُ ضربان)

الأول: (سَماعٌ من مشهودٍ عليه، كعتقٍ، وطلاق، وعقدٍ) من بيع^(١) أو نكاح ونحوهما^(٢) (وإقرار) بمال، أو حَدٍّ، أو نسبٍ، أو قودٍ، أو رِقٍّ، أو غيره (وحكم حاكم وإنفاذه) حكمٌ غيره^(٣)، (فتلزمه) أي: الشخص (الشهادة بما سمع) من قائلٍ عرفه يقيناً، كما في «الكافي»^(٤) (سواء وَقَّتَ الحاكمُ الحكمَ) بأن قال: حَكَمْتُ بكذا في وقتٍ كذا، أو لم يوقتَه، (أو استَشْهَدَه مشهودٌ عليه) أو لم يستَشْهَدَه؛ لئلا يمتنع ثبوت الغصب، وسائر ما يتضمن العدوان، فإنَّ فاعلَهَا لا يشهدُ بها على نفسه، (أو كان الشاهدُ مستخفياً حينَ تحمُّله) الشهادة (أو لا) فَمَنْ عنده حقٌّ^(٥) ينكره بحضرة مَنْ يشهدُ عليه، فسمع إقرارَه مَنْ لا يعلمُ به المقرُّ، جازَ أن يشهدَ عليه بما سمعه منه؛ لأنَّه بسماعِهِ المقرُّ حَصَلَ له العلمُ بالمشهودِ به، كما لو رآه يفعلُ شيئاً ولم يعلمِ الفاعلُ أنَّ أحداً رآه.

(و) الثاني: (سَماعٌ بالاستفاضة) بأن يشتهر المشهودُ به بينَ الناس، فيتسامعون به بإخبار بعضهم بعضاً، ولا تُسمعُ شهادةٌ بالاستفاضة إلا (فيما يتعذَّرُ علمُه غالباً بدونها) أي: الاستفاضة، (كنسب) إجماعاً، وإلا لاستحالت معرفته به؛ إذ لا سبيلَ إلى معرفته قطعاً بغير ذلك، ولا تمكن المشاهدة فيه،

(١) ليست في (ز) و(س).

(٢) في (ز) و(س): «وغيره».

(٣) بعدها في (ز) و(س) و(م): [فإذا سمع إنسان من غيره شيئاً من ذلك، وعرف القائل يقيناً، كما ذكره في «الكافي»].

(٤) ٢٧٧/٦.

(٥) بعدها في (ز) و(س): «لم».

وموت، ومملك مطلق، وعتيق وولاء، وولاية وعزل، ونكاح وخلع وطلاق، ووقف ومصرفه.

ولا يشهد باستفاضة إلا عن عدد يقع بهم العلم.

شرح منصور

٥٨٤/٣

وكولادة (وموت، ومملك مطلق) إذ الولادة لا يباشرها إلا المرأة الواحدة، والموت قد لا يباشره إلا الواحد والاثنان ممن يحضره ويتوأسى غسله وتكفينه، والمملك قد يتقدم سببه، فتوقف الشهادة في ذلك على المباشرة يؤدي إلى العسر خصوصاً مع طول الزمن، وخرج بالمطلق كقوله: ملكه «بالشراء من فلان، أو الإرث، أو الهبة، فلا تكفي فيه الاستفاضة (و) ك (عتق) بأن يشهد^(١) أن هذا عتيق زيد/ لا أنه^(٢) أعتقه، (و) ك (ولاء، وولاية، وعزل) لأنه^(٣) إنما يحضره غالباً آحاد الناس، ولكن انتشاره في أهل المحلة، أو القرية يغلب على الظن صحته عند الشاهد، بل ربما قطع به؛ لكثرة المخبرين، ولدعاء الحاجة إليه، (و) ك (نكاح) عقداً ودواماً، (وخلع، وطلاق) نصاً فيهما؛ لأنه مما يشيع ويشتهر غالباً، والحاجة داعية إليه، (و) ك (وقف) بأن يشهد أن هذا وقف زيد، لا أنه أوقفه، (و) ك (مصرفه) أي: الوقف، وما أشبه ذلك. قال الخرقي^(٤): وما تظاهرت به الأخبار، واستقرت معرفته في قلبه، شهد به. ولأن هذه الأشياء تتعذر الشهادة عليها غالباً بمشاهدتها ومشاهدة أسبابها، أشبهت النسب، وكونه يمكن العلم بمشاهدة سببه لا ينافي التعذر غالباً.

(ولا^(٥)) يجوز لأحد أن (يشهد باستفاضة إلا) إن سمع ما يشهد به (عن عدد يقع بهم) أي: بخبرهم (العلم) لأن لفظ الاستفاضة مأخوذ من فيض الماء لكثرة. قال في «شرحه»^(٦): ويكون ذلك العدد عدد التواتر؛ لأنها شهادة فلا يجوز أن يشهد بها من غير علم؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]،

(١-١) ليست في (ز) و(س).

(٢) في (ز) و(م): «لأنه».

(٣) (ز) و(س): «لا أنه».

(٤) منه صفحة ١٥٦.

(٥) ليست في (م).

(٦) معونة أولي النهى ٣٣٣/٩-٣٣٤.

وَيَلْزَمُ الْحَكْمُ بِشَهَادَةٍ لَمْ يُعْلَمْ تَلْقِيهَا مِنَ الِاسْتِفَاضَةِ. وَمَنْ قَالَ: شَهِدْتُ بِهَا، ففَرَّغَ.

وَمَنْ سَمِعَ إِنْسَانًا يُقَرُّ بِنَسَبِ أَبِي، أَوْ ابْنِ وَنَحْوَهُمَا، فَصَدَّقَهُ الْمُقَرُّ لَهُ أَوْ سَكَتَ، جَازَ أَنْ يَشْهَدَ لَهُ بِهِ، لَا إِنْ كَذَّبَهُ.

شرح منصور

(ويلزم الحكم بشهادة لم يعلم تلقيها من الاستفاضة، ومن قال: شهدت بها) أي: الاستفاضة، (ففرغ) ذكره في «الفروع»^(١)، و«الإنصاف»^(٢)، و«التنقيح». وفي «المغني»^(٣): شهادة أصحاب المسائل، يعني الشهود، شهادة^(٤) استفاضة لا شهادة على شهادة فيكتفي بمن شهد بها كبقية شهادة الاستفاضة. وفي «الترغيب»^(٥): ليس فيها فرغ، وفي «التعليق»^(٦) وغيره: الشهادة بالاستفاضة خبر لا شهادة، وأنها تحصل بالنساء والعبيد. وذكر ابن الزاغوني^(٧): إن شهد أن جماعة يثق بهم أخبروه بموت فلان، أو أنه ابنه، أو أنها زوجته، فهي شهادة استفاضة، وهي صحيحة، وكذا أجاب أبو الخطاب^(٨)، يُقبل في ذلك، ويحكم فيه بشهادة الاستفاضة وذكر القاضي: ^(٩)أن القاضي يحكم بالتواتر.

(وَمَنْ سَمِعَ إِنْسَانًا يُقَرُّ بِنَسَبِ أَبِي أَوْ ابْنِ وَنَحْوَهُمَا، فَصَدَّقَهُ الْمُقَرُّ لَهُ) جَازَ أَنْ يَشْهَدَ لَهُ بِهِ؛ لِتَوَافُقِ الْمُقَرِّ وَالْمُقَرَّرِ لَهُ عَلَى ذَلِكَ، (أَوْ سَكَتَ) الْمُقَرُّ لَهُ، (جَازَ أَنْ يَشْهَدَ لَهُ بِهِ) نَصًّا، لِأَنَّ السَّكُوتَ فِي النَّسَبِ إِقْرَارٌ؛ لِأَنَّ مَنْ بُشِّرَ بُولَدٍ فَسَكَتَ، لَحَقَهُ كَمَا لَوْ أَقَرَّ بِهِ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ عَلَى الْإِنْتِسَابِ الْبَاطِلَ غَيْرُ جَائِزٍ، وَلِأَنَّ النَّسَبَ يَغْلِبُ فِيهِ الْإِثْبَاتُ؛ لِأَنَّهُ يَلْحَقُ بِالْإِمْكَانِ فِي النِّكَاحِ، وَ(لَا) يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ بِالنَّسَبِ (إِنْ كَذَّبَهُ) الْمُقَرَّرُ لَهُ؛ لِبَطْلَانِ الْإِقْرَارِ بِالتَّكْذِيبِ.

(١) ٥٥٣/٦.

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٧١/٢٩.

(٣) ١٤٣/١٤.

(٤) ليست في (م).

(٥-٥) ليست في (ز) و(س).

وإن قال المتحاسبان: لا تشهدوا علينا بما يجري بيننا، لم يمنع ذلك الشهادة، ولزوم إقامتها.
ومن رأى شيئاً بيد إنسان يتصرف فيه مدة طويلة كمالك - من نقض وبناء، وإجارة، وإعارة - فله الشهادة بالملك، كمعينة السبب من بيع وإرث.
والأ، فباليد، والتصرف.

فصل

ومن شهد بعقد، اعتبر ذكر شروطه.
فيعتبر في نكاح: أنه تزوجها برضاها، إن لم تكن مجبرة. وبقية الشروط.

شرح منصور

(وإن قال المتحاسبان) لمن حضرهما: (لا تشهدوا علينا بما يجري بيننا، لم يمنع ذلك الشهادة) عليهما بما جرى بينهما، (و) لم يمنع ذلك (لزوم إقامتها) لأن الشاهد قد شهد بما علمه، ولا أثر لمنع المشهود عليه، كمن غصب شيئاً وقال لمن يراه: لا تشهد عليّ بذلك.

٥٨٥/٣

(ومن رأى شيئاً بيد إنسان يتصرف فيه مدة طويلة، ك) تصرف (مالك، من نقض وبناء وإجارة وإعارة، فله الشهادة بالملك) لأن تصرفه فيه على هذا الوجه بلا منازع دليل صحة الملك، (كمعينة السبب) أي: سبب الملك، (من بيع وإرث) ولا نظر، لاحتمال كون البائع والمورث ليس مالكا (والأ) يره يتصرف كما ذكره مدة طويلة، (ف) لأنه يشهد له (باليد والتصرف) لأن ذلك لا يدل على الملك غالباً.

(ومن شهد بعقد) نكاح (أو بيع أو غيرهما^(١))، (اعتبر) لصحة شهادته به (ذكر شروطه) للاختلاف فيها، فربما اعتقد الشاهد صحة ما لا يصح عند القاضي، (فيعتبر في نكاح) شهدا به (أنه تزوجها برضاها، إن لم تكن مجبرة، و) ذكر (بقية الشروط) كوقوعه بولي^(٢) مرشد^(٢)، وشاهدي عدل حال خلوها من الموانع.

(١-١) ليست في (ز) و(س).

(٢) في (م): «رشيد».

وفي رضاع: عدد الرضعات، وأنه شرب من ثديها، أو من لبن حلب منه.

وفي قتل: ذكر القتال، وأنه ضربه بسيف، أو جرحه فقتله، أو مات من ذلك. ولا يكفي: جرحه، فمات.

وفي زنا: ذكر مزني بها، وأين؟ وكيف؟ وفي أي وقت؟ وأنه رأى ذكره في فرجها.

وفي سرقة: ذكر مسروق منه، ونصاب، وحرز، وصفتها.

شرح منصور

(و) يعتبر (في) شهادة بـ (رضاع) ذكر شاهد به (عدد الرضعات، وأنه شرب من ثديها، أو من لبن حليب منه) للاختلاف في الرضاع^(١) المحرم، ولا بد من ذكر أنه في الحولين، فإن شهد أنه ابتها من الرضاع^(١)، لم يكفي.

(و) يعتبر (في) شهادة بـ (قتل ذكر القتال وأنه ضربه بسيف) فقتله، (أو جرحه فقتله، أو) يشهد أنه (مات من ذلك) الجرح، (ولا يكفي) أن يشهد أنه (جرحه فمات) لجواز موته بغير جرحه.

(و) يعتبر (في) شهادة بـ (زنى ذكر مزني بها، وأين) أي: في أي مكان، (وكيف) زنى بها؛ من كونهما نائمين، أو جالسين، أو قائمين، (وفي أي وقت) زنى بها؛ لاحتمال أن يشهد أحدهم بزنى غير الذي شهد به غيره، فلا تلتق، (وأنه رأى ذكره في فرجها) لئلا يعتقد الشاهد ما ليس بزنى زنى. ويُقال: زنت العين واليد والرجل، كما تقدم^(٢).

(و) يعتبر (في) شهادة بـ (سرقة ذكر مسروق منه، و) ذكر (نصاب، و) ذكر (حرز، و) ذكر (صفتها) أي: السرقة، كقوله قلع الباب ليلاً، وأخذ الغرس، أو أزال رأسه عن رداءه وهو نائم بمحل^(٣) كذا، وأخذه ونحوه؛ لاختلاف الحكم باختلاف السرقة، ولتمييز السرقة الموجبة للقطع عن غيرها.

(١-١) ليست في (س).

(٢) ص ٢٠٦.

(٣) في (ز) و(س): «في المسجد»، وهي نسخة في هامش الأصل.

وفي قذف: ذكرٌ مقذوف، وصفة قذف.

وفي إكراه: أنه ضربه، أو هذذه، وهو قادرٌ على وقوع الفعل به، ونحوه.
وإن شهدا: أن هذا ابنُ أمته، لم يُحكم له به حتى يقولوا: ولدته
في ملكه.

وإن شهدا: أن هذا الغزل من قطنه، أو الدقيق من حنطته، أو
الطير من بيضته، حكم له به.

شرح منصور

(و) يُعتبر (في) شهادةً بـ(قذفٍ ذكرٍ مقذوفٍ) ليعلم هل يجبُ بقذفه
الحُد، أو التعزير؟ (و) ذكرُ (صفةٍ قذفٍ) كقوله: قال له: يا زان، أو يا عاهر
ونحوه^(١) ليعلم هل الصيغة صريحة فيه، أو كناية.

(و) يُعتبر (في) شهادةً بـ(إكراه) على فعل، أو قول يؤخذ به لو كان
طائعا ذكر (أنه ضربه أو هذذه) عليه (وهو قادرٌ على وقوع الفعل)^(٢) الذي
هدده (به ونحوه) كقوله: عصر ساقه ونحوه. (وإن شهدا أن هذا ابنُ أمته، لم
يُحكم^(٣) للمشهود (له به) لجواز أن تكون ولدته قبل أن يملكها (حتى
يقولوا: (٣) ولدته^(٤) في ملكه) وكذا ثمرة شجرته، فإذا شهدت أنها ولدته أو
أثمرته في ملكه، قبلت؛ لشهادتها بأن ذلك نماء ملكه وهو له ما لم يرد سبب
بنقله عنه، ولأنها شهدت بسبب ملكه له، أشبه ما لو قالت: أقرضه ألفاً، أو
باعه سلعةً بألف، بخلاف: كان ملكه أمس، كما تقدم.

٥٨٦/٣

(وإن شهد أن هذا الغزل من قطنه، أو شهدا أن هذا (الدقيق من
حنطته، أو شهدا أن هذا (الطير من بيضته، حكم له به) لأنه لا يتصور أن
يكون الغزل، أو الدقيق، أو الطير من قطنه، أو حنطته، أو بيضته قبل ملكه
للقطن، أو الحنطة، أو البيضة، ولأن الغزل هو القطن لكن تغيرت صفته وكذا
الدقيق والطير، فكان البينة قالت: هذا غزله، ودقيقه، وطيره، وليس كذلك

(١) ليست في (م).

(٢-٢) ليست في (م).

(٣) بعدها في (م): «وأنها».

(٤) بعدها في (م): «وهي».

لا إن شهدا: أن هذه البيضة من طيره، أو أنه اشترى هذا من زيد، أو وقفه عليه، أو أعتقه، حتى يقولوا: وهو في ملكه. ومن ادعى إرث ميت، فشهدا: أنه وارثه، لا يعلمان غيره، أو قالوا: في هذا البلد، سواء كانا من أهل الخبرة الباطنة، أو لا، سلم إليه بغير كفييل، وبه، إن شهدا بإرثه فقط.

شرح منصور

الولد والثمره؛ لأنه غير الأم والشجرة.

و(لا) يحكم له بالبيضة (إن شهدا أن هذه البيضة من طيره) حتى يشهدا أنها باضتها في ملكه؛ لجواز أن تكون الطيرة باضتها قبل أن يملكها، (أو) شهدا (أنه اشترى هذا) العبد أو الثوب ونحوه (من زيد) حتى يقولوا: وهو في ملكه، (أو) شهدا أن زيدا (وقفه) أي: العبد ونحوه، (عليه، أو) شهدا أن زيدا (أعتقه) أي: القن، لم يحكم بذلك (حتى يقولوا) أي: الشاهدان: باع ذلك، أو وقفه، أو أعتقه، (وهو في ملكه) لجواز بيعه، أو وقفه، أو عتقه ما لا يملكه، ولأنه لو لم يشترط ذلك، لتمكن كل من أراد انتزاع شيء من يد غيره أن يتفق مع شخص، (ويبيعه إياه بحضرة شاهدين، ثم ينتزعه المشتري من يد ربه، ويقاسم بائه فيه^(١))، وهذا ضرر عظيم لا يرد الشرع بمثله.

(ومن ادعى إرث ميت فشهدا) أي: الشاهدان، (أنه وارثه لا يعلمان) وارثاً (غيره) وهما من أهل الخبرة الباطنة أو لا، سلم إليه؛ لأنه مما يمكن علمه، فكفى فيه الظاهر، (أو قالوا: لا نعلم له وارثاً غيره (في هذا البلد) لأن الأصل عدمه في غير هذا البلد، وقد نفيا العلم به في^(٢) هذا البلد، فصار في حكم المطلق، (سواء كانا) أي: الشاهدان (من أهل الخبرة الباطنة أو لا، سلم) المال (إليه بغير كفييل) لثبوت إرثه، والأصل عدم الشريك، (و) سلم إليه المال (به) أي: بكفييل (إن) كانا (شهدا بإرثه) أي: بأنه وارثه (فقط) بأن لم يقولوا: ولا نعلم له وارثاً سواه.

(١-١) ليست في (ز) و(س).

(٢) بعدها في (ز) و(س): «غير».

ثم إن شهدا لآخر: أنه وارثه، شارك الأول.

ولا ترد الشهادة على نفي محصور، بليل هذه المسألة، والإعسار، وغيرهما.
وإن شهد اثنان: أنه ابنه، لا وارث له غيره، وآخران: أن هذا ابنه،
لا وارث له غيره، قُسم الإرث بينهما.

شرح منصور

تتمة: قال الأزجي فيمن ادعى إرثاً: لا يجوز في دعواه إلى بيان السبب الذي يرث به، وإنما يدعي الإرث مطلقاً؛ لأن أدنى حالاته أن يرثه بالرحم، وهو صحيح على أصلنا، فإذا أتى ببينة فشهدت له بما ادّعاه من كونه وارثاً، حُكم له به. انتهى. وفيه شيء، (ثم إن شهدا لآخر أنه وارثه، شارك الأول) في إرث الميت. قال الموفق/ في «فتاويه»^(١): إنما احتاج إلى بيان لا وارث سواه؛ لأنه يُعلم ظاهراً، فإنه بحكم العادة يعلمه جاره، ومن يعلم باطن أمره، بخلاف دينه على الميت لا يحتاج إلى إثبات لا دين عليه سواه؛ لخفاء الدين، ولأن جهات الإرث يمكن الاطلاع عليها عن يقين.

٥٨٧/٣

(ولا ترد الشهادة على نفي محصور بدليل هذه المسألة و) مسألة (الإعسار وغيرهما) والبيئة فيه ثبت ما يظهر ويشاهد، بخلاف شهادتهما لا حق له عليه، ونظيره^(٢) قول الصحابي: دُعي، أي^(٣): النبي ﷺ، إلى الصلاة، فقام فطرح السكين، وصلى، ولم يتوضأ^(٤). قال القاضي^(٥) في نحو هذا: ولأن العلم بالترك والعلم بالفعل سواء في هذا المعنى؛ ولهذا نقول: إن من قال: صحبت فلاناً في يوم كذا، فلم يقذف فلاناً، قبلت شهادته كما تقبل في الإثبات.

(وإن شهد اثنان أنه ابنه) أي: الميت، (لا وارث له غيره، و) شهد (آخران أن هذا) الآخر (ابنه لا وارث له غيره، قُسم الإرث بينهما) ولا تعارض؛ لجواز أن تعلم كل بيئة ما لم تعلمه الأخرى.

(١) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٨٦/٢٩.

(٢) بعدما في (م): «أي: نظير نفي المحصور».

(٣) ليست في (م).

(٤) أخرجه البخاري (٢٠٨)، ومسلم (٣٥٥) (٩٣)، من حديث عمرو بن أمية.

(٥) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٨٧/٢٩.

فصل

وإن شهدا: أنه طلق، أو أعتق، أو أبطل من وصاياه واحدة، ونسيا عينا، لم يقبل.

وإن شهد أحدهما بغصب ثوب أحمر، والآخر بغصب أبيض، أو أحدهما: أنه غصبه اليوم، والآخر: أنه أمس، لم تكمل.

وكذا كل شهادة على فعل متحد في نفسه، كقتل زيد، أو باتفاقهما، كسرقة، إذا اختلفا في وقته، أو مكانه، أو صفة متعلقة به كلونه، وآلة قتل، مما يدل على تغاير الفعلين.

شرح منصور

(وإن شهدا) أي: العدلان، (أنه طلق) من نسائه واحدة، ونسيا عينا، (أو) أنه (أعتق) من أرقائه ربة ونسيا عينا، (أو) أنه (أبطل من وصاياه واحدة ونسيا عينا، لم تقبل) شهادتهما؛ لأنها بغير معين، فلا يمكن العمل بها، كقولهما: إحدى هاتين الأمتين عتيقة.

(وإن شهد أحدهما) أي: العدلين على زيد (بغصب ثوب أحمر، و) شهد (الآخر بغصب) ثوب (أبيض، أو) شهد (أحدهما أنه غصبه) الثوب (اليوم، و) شهد (الآخر أنه) غصبه (أمس، لم تكمل) البينة؛ لأن اختلاف الشاهدين فيما ذكر يدل على تغاير الفعلين؛ لأن ما شهد به أحدهما غير ما شهد به الآخر.

(وكذا كل شهادة على فعل متحد في نفسه، كقتل زيد) إذ لا يكون إلا مرة واحدة، (أو) على فعل متحد (باتفاقهما) أي: المشهود له والمشهود عليه، كالغصب إذا اتفقا على أنه واحد، و(كسرقة) ونحوها (إذا اختلفا) أي: الشاهدان (في وقته) أي: الفعل، (أو مكانه، أو صفة متعلقة به) أي: بالمشهود به (كلونه، وآلة قتل) ونحوه، (مما يدل على تغاير الفعلين) فلا تكمل البينة؛ للتناقض، وكل من الشاهدين يكذب الآخر، فيتعارضان ويسقطان.

وإن أمكن تعدُّده، ولم يشهدا بأنه متَّحدٌ، فبكلِّ شيءٍ شاهدٌ،
فيعملُ بمقتضى ذلك. ولا تنافي.

ولو كان بلكه يِنَّةً، ثَبَّتَا هُنَا إِنْ ادَّعَاهُمَا، وَإِلَّا، مَا ادَّعَاهُ، وَتَسَاقَطْنَا فِي الْأُولَى.
وكفعلٍ، مِنْ قَوْلٍ: نِكَاحٌ وَقَذْفٌ، فَقَطْ.
ولو كَانَتِ الشَّهَادَةُ عَلَى إِقْرَارٍ بِفَعْلٍ، أَوْ غَيْرِهِ، وَلَوْ نِكَاحًا أَوْ قَذْفًا،

شرح منصور

٥٨٨/٣

(وإن أمكن تعدُّده) أي: الفعل، (ولم يشهد بأنه) أي: الفعل، (متَّحدٌ)
ولم يقلِ المشهودُ له: إِنَّ الفعلَ واحدٌ، (فبكلِّ شيءٍ شاهدٌ، فيعملُ بمقتضى
ذلك) فَإِنْ ادَّعَى الفَعْلَيْنِ، وَأَقَامَ أَيْضًا بِكُلِّ مِنْهُمَا شَاهِدًا، وَحَلَفَ مَعَ كُلِّ مَنْ
الشَّاهِدَيْنِ يَمِينًا، ثَبَّتَا، (ولا تنافي) بَيْنَ شَهَادَةِ الشَّاهِدَيْنِ بِذَلِكَ؛ لِتَغَايِرِ الْمَشْهُودِ
عَلَيْهِ. (ولو كان بلكه) أي: كل شاهد منهما (بينَّة، ثَبَّتَا) / أي: الفعلان، (هنا)
أي: فيما إذا كان الفعلُ غيرَ متَّحدٍ لَا فِي نَفْسِهِ، وَلَا بِاتِّفَاقِهِمَا؛ لِتَمَامِ نَصَابِ
كُلِّ مِنْهُمَا وَعَدَمِ التَّنَافِي (إِنْ ادَّعَاهُمَا) أي: ادَّعَى الْمَشْهُودُ لَهُ الْفَعْلَيْنِ، (وإِلَّا)
بِأَن ادَّعَى أَحَدُهُمَا فَقَطْ، ثَبَّتَ (مَا ادَّعَاهُ) دُونَ الْآخَرِ، (وتساقطنا في الأولى)
أي: مَسْأَلَةُ اتِّحَادِ الْفَعْلِ فِي نَفْسِهِ أَوْ بِاتِّفَاقِهِمَا.

(وكفعلٍ مِنْ قَوْلٍ: نِكَاحٌ وَقَذْفٌ فَقَطْ) أي: دُونَ غَيْرِهِمَا مِنَ الْأَقْوَالِ،
فَإِذَا شَهِدَ وَاحِدٌ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا، أَوْ قَذَفَهُ أَمْسَ، وَشَهِدَ الْآخَرُ أَنَّهُ الْيَوْمَ، لَمْ تَكْمَلِ
الْبَيْنَةُ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ وَالْقَذْفَ الْوَاقِعَيْنِ أَمْسَ غَيْرُ الْوَاقِعَيْنِ الْيَوْمَ، فَلَمْ يَبْقَ بِكُلِّ
نِكَاحٍ أَوْ قَذْفٍ إِلَّا شَاهِدٌ، فَلَمْ تَكْمَلِ الْبَيْنَةُ، وَلِأَنَّ شَرْطَ النِّكَاحِ حُضُورُ
الشَّاهِدَيْنِ، فَإِذَا اخْتَلَفَا فِي الشَّرْطِ، لَمْ يَتَحَقَّقْ حُصُولُهُ.

وكذا لو شهد أحدهما أنه قذفه غدوةً، أو خارجَ البلد، أو بالعجمية،
وشهد الآخرُ بخلافه، «فلا حُدَا»؛ لِأَنَّهُ شَبْهَةٌ، وَالْحُدُودُ تَدْرَأُ بِالشَّبَهَاتِ.

(ولو كانت الشهادة على إقرارٍ بفعلٍ) كغصبٍ، وقتلٍ، وسرقةٍ، (أو
غيره) كإقرارٍ ببيعٍ أو إجارةٍ، (ولو) كَانَ الْمُقَرُّ بِهِ (نِكَاحًا أَوْ قَذْفًا) كَانَ شَهِدَ
أَحَدُهُمَا أَنَّهُ أَقَرَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ، أَوْ بِدَمَشَقٍ أَنَّهُ غَصَبَهُ، أَوْ قَذَفَهُ، أَوْ بَاعَهُ كَذَا،

أو شهد واحدًا بالفعل، وآخرُ على إقراره، جُمِعت. لا إن شهد واحدٌ بعقدٍ نكاح، أو قتلٍ خطأ، وآخرُ على إقراره. والمدعي القتل أن يحلفَ مع أحدهما، ويأخذ الدية، ومتى حلفَ مع شاهدٍ الفعل، فعلى العاقلة، ومع شاهدٍ الإقرار، ففي مالِ القاتل. ومتى جَمَعنا - مع اختلافٍ وقتٍ - في قتلٍ، أو طلاقٍ، فالإرثُ والعدةُ يليان آخرَ المدَّتين.

شرح منصور

وشهد الآخرُ أنه أقرَّ به يوم الجمعة أو بمصر ونحوه، جُمِعت، وعُمِلَ بمقتضاها؛ لأنَّ المقرَّ به واحدٌ. وفارق الشهادة على الفعل، فإنها على فعلين مختلفين. ولو شهد أحدهما أنه أقرَّ عنده أنه قتله يوم الخميس، وشهد الآخرُ أنه أقرَّ عنده أنه قتله يوم الجمعة، لم^(١) تقبل شهادتهما ههنا، (أو شهد) شاهدٌ (واحدٌ بالفعل، و) شهدَ شاهدٌ (آخرُ على إقراره) بذلك الفعل، (جُمِعت) وحُكِمَ بها؛ لعدم التنافي، و(لا) تكملُ البينة (إن شهدَ واحدٌ بعقدٍ نكاح، أو قتلٍ خطأ، و) شهدَ (آخرُ على إقراره) بذلك؛ لما تقدَّم في النكاح، ولاختلاف محلِّ الوجوب في القتل. (ولمدعي القتل أن يحلفَ مع أحدهما) أي: الشاهدين، (ويأخذ الدية) لثبوت القتل، (ومتى حلفَ مع شاهدٍ الفعل) ^(٢) أي: القتل^(٢)، (ف) - لالدية (على العاقلة) لثبوت القتل يمينه، (و) متى حلفَ (مع شاهدٍ الإقرار) بالقتل، (ف) - لالدية (في مالِ القاتل) لأنَّ العاقلة لا تحملُ اعترافاً، والقتل ثبتَ باعترافه، ولو شهدا بالقتل، أو شهدا بالإقرار به، أي: القتل، وزاد أحدهما في شهادته كونَ القتل عمداً، ولم يذكر رفيقه كونه عمداً ولا خطأ، ثبتَ القتل؛ لاتفاق الشاهدين عليه، وصدق المدعي عليه القتل في صفته، أي: كونه عمداً أو خطأ يمينه؛ لأنهما لم يتفقا عليها.

(ومتى جَمَعنا) شهادةَ شاهدين (مع اختلافٍ) الشاهدين في (وقتٍ) وكانت الشهادة (في قتلٍ أو طلاقٍ) أو خلع، (فالإرثُ والعدةُ يليان آخرَ المدتين) لأنَّ الأصل بقاء الحياة والزوجية إلى آخر المدة.

(١) ليست في (م).

(٢-٢) ليست في (ز) و(س).

وإن شهد أحدهما: أنه أقر له بألف أمس، والآخر: أنه أقر له به اليوم، أو أحدهما: أنه باعه داره أمس، والآخر: أنه باعه إياها اليوم، كملت. وكذا كل شهادة على قول، غير نكاح وقذف. ولو شهد أحدهما: أنه أقر له بألف، والآخر: أنه أقر له بألفين، أو أحدهما: أنه له عليه ألفاً، والآخر: أن له عليه ألفين، كملت بألف، وله أن يحلف على الألف الآخر مع شاهده. ولو شهدا بمئة، وآخران بعدد أقل، دخل، إلا مع ما يقتضي التعدد، فيلزمانه.

شرح منصور

٥٨٩/٣

(وإن شهد أحدهما أنه) / أي: المدعى عليه (أقر له) أي: المدعي (بألف أمس، و) شهد (الآخر أنه أقر له به) أي: الألف (اليوم) كملت، (أو) شهد (أحدهما أنه باعه داره أمس، و) شهد (الآخر أنه باعه إياها اليوم، كملت) البينة، وثبت الإقرار أو البيع؛ لاتحاد الألف والبيع المشهود بهما، وكذا لو شهد أحدهما أنه طلق، أو أجر، أو ساقى أمس، وشهد الآخر أنه اليوم؛ إذ المشهود به واحد يجوز أن يعاد مرة بعد أخرى، وكذا لو شهد أحدهما أنه أقر، أو باع، أو طلق بالعربية، وشهد الآخر أنه أقر، أو باع، أو طلق بالفارسية. (وكذا كل شهادة على قول غير نكاح وقذف) لما تقدم. (ولو شهد أحدهما أنه أقر له بألف، و) شهد (الآخر أنه أقر له بألفين) كملت البينة بألف، (أو) شهد (أحدهما أنه له عليه ألفاً، و) شهد (الآخر أنه له عليه ألفين، كملت) البينة (بألف) واحد؛ لاتفاقهما عليه (وله) أي: المشهود له (أن يحلف على الألف الآخر مع شاهده) ويستحقه حيث لم يختلف السبب ولا الصفة كما يأتي.

(ولو شهدا) لشخص (بمئة، و) شهد (آخران) له (بعدد أقل) من المئة، (دخل) الأقل من المئة فيها (إلا مع ما يقتضي التعدد) كما لو شهدا اثنان بمئة قرضاً، وآخران بخمسين ثمن مبيع، (فيلزمانه) لاختلاف سببهما.

ولو شهدَ واحدٌ بألفٍ، وآخرُ بألفٍ من قرضٍ، كملت. لا إن شهدَ واحدٌ بألفٍ من قرضٍ، وآخرُ بألفٍ من ثمنٍ مبيعٍ. وإن شهدا: أنَّ عليه ألفاً، وقال أحدهما: قضاؤه بعضه، بطلت شهادته. وإن شهدا: أنه أقرضه ألفاً، ثم قال أحدهما: قضاؤه نصفه، صحَّت شهادتهما.

ولا يحلُّ لمن أخبره عدلٌ باقتضاء الحقِّ أو انتقاله، أن يشهد به.

شرح منصور

(ولو شهدَ واحدٌ بألفٍ) وأطلق، (و) شهدَ (آخرُ بألفٍ من قرضٍ، كملت) شهادتهما حملاً للمطلق على المقيد، و(لا) تكمل (إن شهدَ واحدٌ بألفٍ من قرضٍ، و) شهدَ (آخرُ بألفٍ من ثمنٍ مبيعٍ) لما تقدم، وللمشهود له أن يحلفَ مع كلٍّ منهما ويستحقهما، أو يحلفَ مع أحدهما ويستحق ما شهد به. (وإن شهدا أنَّ عليه) أي: المدعى عليه (ألفاً) للمدعي، (وقال أحدهما: قضاؤه بعضه، بطلت شهادته) نصّاً، لأنَّ قوله: قضاؤه بعضه، يناقضُ شهادته عليه بالألف، فأفسدها. (وإن شهدا أنه أقرضه ألفاً، ثم قال أحدهما: قضاؤه نصفه، صحَّت شهادتهما) لأنَّه رجوعٌ عن الشهادة بخمس مئة، وإقرارٌ بغلطِ نفسه، أشبه ما لو قال: بألف بل بخمس مئة. قال أحمد: ولو جاء بعدَ هذا المجلس فقال: أشهدُ أنه قضاؤه منه خمس مئة، لم تقبل منه؛ ^(١) (لأنَّه قد أمضى ^(٢) الشهادة. قال في «الشرح» (٢): يحتملُ أنه أرادَ إذا جاء بعدَ الحكمِ فشهد بالقضاء، لم يقبل منه؛ لأنَّ الألف قد وجبَ بشهادتهما، وحكم الحاكم، ولا تقبلُ شهادته بالقضاء؛ لأنَّه لا يثبتُ بشاهدٍ واحدٍ، فأما إن شهدا أنه أقرضه ألفاً، ثم قال أحدهما: قضاؤه منه خمس مئة، قبلت شهادته في باقي الألف وجهاً واحداً؛ لأنَّه لا تناقضَ في كلامه ولا اختلاف.

(ولا يحلُّ لمن) تحمل شهادةً بحقٍّ، و(أخبره عدلٌ باقتضاء الحقِّ أو انتقاله) بنحو حوالة/ (أن يشهد به) أي: بالحق الذي تحمله. نصّاً، ولو قضاؤه نصفه ثمَّ جحدَه بقيته، فقال أحمد: يدعيه كله، وتقوم البيئة، فتشهد على حقه كله، ثم يقول للحاكم: قضائي نصفه.

٥٩٠/٣

(١-١) ليست في (ز) و(س).

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣١١/٢٩.

ولو شهدا على رجل: أنه أخذ من صغير ألفاً، وآخران على آخر: أنه أخذ من الصغير ألفاً، لزم وليه مطالبتهما بالفي، إلا أن تشهد البيتان على ألف بعينها، فيطلبها من أيهما شاء.

ومن له بينة بألف، فقال: أريد أن تشهدا لي بخمس مئة، لم يجز، ولو كان الحاكم لم يول الحكم فوقها.

ولو شهد اثنان في محفل، على واحد منهم: أنه طلق أو أعتق، أو على خطيب: أنه قال، أو فعل على المنبر في الخطبة شيئاً، لم يشهد به غيرهما، مع المشاركة في سمع وبصر، قبلاً.

شرح منصور

(ولو شهدا على رجل أنه أخذ من) نحو (صغير ألفاً) من دراهم أو دنائير ونحوها، (و) شهد (آخران على) شخص (آخر أنه أخذ من الصغير ألفاً) من جنس الأولى، (لزم وليه) أي: الصغير، (مطالبتهما) أي: المشهود عليهما (بالفي) لأن الأصل أن الألف الذي أخذه أحدهما غير الذي أخذه الآخر، (إلا أن تشهد البيتان على ألف بعينها) أي: بأن الألف الذي أخذه أحدهما هو الذي أخذه الآخر، (فيطلبها) الولي (من أيهما) أي: الآخذين (شاء) لأنها مضمونة على كل منهما.

(ومن له بينة بألف فقال) لهما: (أريد أن تشهدا لي بخمس مئة، لم يجز) لهما أن يشهدا بالخمس مئة له، (ولو كان الحاكم لم يول الحكم فوقها) أي: الخمس مئة. نصاً، لأن على الشاهد نقل الشهادة على ما شهد. قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ آدَاءُ أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا﴾ [المائدة: ١٠٨]، ولأنه لو ساغ للشاهد أن يشهد ببعض ما شهد، لساغ للقاضي أن يقضي ببعض ما شهد به الشاهد.

(ولو شهد اثنان في محفل) أي: مجتمع (على واحد منهم أنه طلق، أو أعتق، أو على خطيب أنه قال) على المنبر (أو فعل على المنبر في الخطبة شيئاً) لم يشهد به غيرهما مع المشاركة في سمع وبصر، قبلاً) لكمال النصاب،

ولا يُعارضه قولُ الأصحاب: إذا انفردَ واحدٌ فيما تتوفّر الدّواعي على نقله، مع مشاركة كثيرين، رُدّ.

شرح منصور

(ولا يعارضه) أي: قبولها، (قولُ الأصحاب: إذا انفردَ) شاهدٌ (واحدٌ فيما) أي: نقل شيء، (تتوفر الدواعي على^(١) نقله) أي: تدعو الحاجة إلى نقله (مع مشاركة) خلقٍ (كثيرين) له، (رُدّ) قوله؛ للفرق بين ما إذا شهدَ واحدٌ، وبين ما إذا شهدَ اثنان، وبين التقييد بكون الشيء مما تتوفر الدواعي على نقله، وبين عدم ذلك القيد.

(١) بعدما في (م): «ما».

باب شروط من تقبل شهادته

وهي ستة:

أحدها: البلوغ. فلا تُقبل من صغير، ولو في حال أهل العدالة، مطلقاً.

الثاني: العقل، وهو: نوع من العلوم الضرورية. والعقل: مَنْ عَرَفَ الواجب عقلاً، الضروري وغيره، والممكن

شرح منصور

باب شروط من تقبل شهادته

(وهي) أي: شروطه (ستة) بالاستقراء. واعتبر في الشاهد خلوه عما يوجب التهمة فيه ووجود ما يوجب تيقظه، وتحريزه؛ ليغلب على الظن صدقه؛ حذراً من أن يشهد بعض الفجار لبعض، فتؤخذ الأنفس، والأموال، والأعراض بغير حق.

(أحدها: البلوغ، فلا تُقبل) الشهادة (من صغير) ذكر أو أنثى، (ولو) كان الصغير (في حال أهل العدالة) بأن كان متصفاً بما يتصف به المكلف العدل، (مطلقاً) أي: سواء شهد بعضهم على بعض، أو في جراح، إذا شهدوا قبل الافتراق عن الحال التي تجارحوا عليها؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَتْ شَهَادَاتُ شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢] والصبي ليس رجلاً، ولا يُقبل قوله في حق نفسه، ففي حق غيره أولى، ولأنه غير كامل العقل.

(الثاني: العقل، وهو: نوع من العلوم الضرورية) أي: غريزة، ينشأ عنها ذلك، يستعد بها لفهم دقيق العلوم، وتدبير الصنائع الفكرية. والعلم الضروري، هو: الذي لا يمكن ورود الشك عليه، وقولهم نوع منها لا من جميعها، وإلا لوجب أن يكون الفاقد للعلم بالمدركات؛ لعدم إدراكها غير عاقل.

(والعاقل: مَنْ عَرَفَ الواجب عقلاً الضروري وغيره، و) عرف (الممكن

والممتنع، وما ينفعه ويضره غالباً.

فلا تُقبلُ من معْتَوْهِ، ولا مجنونٍ، إلا مَنْ يُخَنِّقُ أحياناً، إذا شهد في إفاقته.

الثالث: النطقُ. فلا تُقبلُ من أخرَسَ، إلا إذا أداها بخطه.

الرابع: الحفظُ. فلا تُقبلُ من مغفلٍ، ومعروفٍ بكثرة غلطٍ وسهْوٍ.

الخامس: الإسلامُ.

شرح منصور

والممتنع) كوجود الباري تعالى، وكون الجسم الواحد ليس في مكانين، وأن الواحد أقل من الاثنين، وأن الضدين لا يجتمعان. (و) عرف (ما ينفعه و) ما (يضره غالباً) لأن الناس لو اتفقوا على معرفة ذلك، لما اختلفت الآراء.

(فلا تقبل) الشهادة (من معتَوْهِ، ولا مجنونٍ) لأنه لا يمكنه تحمل الشهادة، ولا أداؤها؛ لاحتياجها إلى الضبط وهو لا يعقله، (إلا مَنْ يُخَنِّقُ أحياناً إذا شهد) أي: تحمل الشهادة وأداها، (في إفاقته) فتقبل؛ لأنها شهادة من عاقل، أشبه مَنْ لم يجن.

(الثالث: النطق) أي: كون الشاهد متكلماً، (فلا تقبل) الشهادة (من أخرَس) بإشارته، كإشارة الناطق؛ لأن الشهادة يعتبر فيها اليقين^(١)، وإنما اكتفي بإشارة الأخرس في أحكامه، كتكايجه وطلاقه للضرورة، (إلا إذا أداها) الأخرس (بخطه) فتقبل؛ لدلالة الخط على الألفاظ.

(الرابع: الحفظ، فلا تقبل) الشهادة (من مغفلٍ، و) لا من (معروفٍ بكثرة غلطٍ، و) كثرة (سهْوٍ) لأنه لا تحصل الثقة بقوله، ولا يغلب على الظن صدقه؛ لاحتمال أن يكون من غلطه، وتقبل مَنْ يَقِلُّ منه الغلطُ والسهْوُ؛ لأنه لا يسلم منه أحد.

(الخامس: الإسلام) لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]، ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، والكافر ليس من رجالنا،

(١) في (ز) و(س): «التعيين».

فلا تقبل من كافر - ولو على مثله - غير رجلين كتابيين، عند عدم،
بوصية ميت بسفر، مسلم أو كافر. ويحلفهما حاكم وجوباً، بعد
العصر: لا نشترى به ثمناً، ولو كان ذا قربي وما خانا، ولا حرفاً،
وإنها لوصيته.

شرح منصور

وغير مأمون. وحديث جابر أنه رضي الله عنه أجاز شهادة أهل الذمة بعضهم على
بعض. رواه ابن ماجه ^(١)، ضعيف؛ لأنه من رواية مجالد ^(٢)، وإن سلم،
فيحتمل أن المراد اليمين؛ لأنها تسمى: شهادة. قال تعالى: ﴿ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ
شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ ﴾ [النور: ٦].

(فلا تقبل من كافر، ولو على) كافر (مثله غير رجلين) لا نساء،
(كتابيين) لا مجوسيين ونحوهما، (عند عدم) مسلم لا مع وجوده (بوصية
ميت بسفر، مسلم) أي: الموصي، (أو كافر، ويحلفهما) أي: الشاهدين
الكتابيين، (حاكم وجوباً بعد العصر) لخبر أبي موسى، رواه أبو داود ^(٣)،
ولأنه وقت يُعظمه أهل الأديان فيحلفان: (لا نشترى به) أي: الله تعالى، أو
الحلف، أو تحريف الشهادة ^(٤)، (ثمناً ولو كان ذا قربي، وما خانا، وما حرفاً،
وإنها لوصيته) أي: الموصي؛ لقوله تعالى: ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةٌ
بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾

٥٩٢/٣

(١) في سننه (٢٣٧٤).

(٢) مجالد، هو: ابن سعيد الحمذاني. ضعفه ابن معين، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم. (ت
١٤٣ هـ). «ميزان الاعتدال» ٣/٤٣٨-٤٣٩.(٣) في سننه (٣٦٠٥)، ولفظه: أن رجلاً من المسلمين حضرته الوفاة بدقواء هذه، ولم يجد أحداً من
المسلمين يشهده على وصيته، فأشهد رجلين من أهل الكتاب، فقدموا الكوفة، فأتيا أبا موسى
الأشعري، فأخبراه، وقدموا بركته ووصيته، فقال الأشعري: هذا أمر لم يكن بعد الذي كان في عهد
رسول الله ﷺ فأحلفهما بعد العصر بالله ما خانا، ولا كذبا، ولا بدلاً، ولا كتماً، ولا غيراً، وإنها
لوصية الرجل وتركته، فأمضى شهادتهما.

(٤) بعدها في (م): «أو الشهادة».

فإن عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا، قَامَ آخِرَانِ - مِنْ أَوْلِيَاءِ الْمُوصِيِّ -
فَحَلَفَا بِاللَّهِ تَعَالَى: لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا، وَلَقَدْ خَانَا وَكَتَمَا،
وَيُقْضَى لَهُمْ.

شرح منصور

الآية [المائدة: ١٠٦]. وقضى به ابن مسعود^(١)، وأبو موسى الأشعري. قال
ابن المنذر^(٢): وبهذا قال أكابر الماضين.

(فإن عُثِرَ) أي: اطلع (على أَنَّهُمَا) أي: الشاهدين الكتابين (استحقًا
إِثْمًا) أي: كذبًا في شهادتهما، (قَامَ^(٣) آخِرَانِ) أي: رجلان، (مِنْ أَوْلِيَاءِ
الموصي) أي: ورثته (فحلَفَا بِاللَّهِ تَعَالَى: لَشَهَادَتُنَا) أي: يميننا، (أَحَقُّ مِنْ
شَهَادَتِهِمَا، وَلَقَدْ خَانَا، وَكَتَمَا، وَيُقْضَى لَهُمْ) للآية، وحديث ابن عباس قال:
خرج رجلٌ من بني سهم مع تميم الداري، وعدي بن زيد، فمات السهميُّ
بأرضٍ ليسَ بها مسلمٌ، فلما قدما^(٤) بتركته، فقدوا جامَ فضةٍ مخصوصاً^(٥)
بذهب، فأحلفهما رسولُ الله ﷺ ثم وُجِدَ الجاهِمُ بمكة، فقالوا: اشتريناه من
تميم وعدي، فقام رجلان من أولياء السهمي، فحلَفَا بِاللَّهِ: لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ
شَهَادَتِهِمَا، وَإِنَّ الْجَاهِمَ لَصَاحِبُهُمْ، فنزلت فيهم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهْدَةُ بَيْنِكُمْ﴾
الآية^(٦). وروى أبو عبيدة في «الناسخ والمنسوخ»، أن ابن مسعود قضى بذلك
في زمن عثمان^(٧)، وأيضاً فالمائدة^(٨) آخر سورة نزلت^(٩).

(١) أخرجه أبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» (٢٨٩)، مطولاً.

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٣١/٢٩.

(٣) ليست في (م).

(٤) في (ز) و(س): «قدمنا».

(٥) في (ز) و(س): «مخصوصاً». وتخوِصُ التاج: تزيينه بصفائح الذهب. «القاموس المحيط»:
(مخصوص).

(٦) أخرجه البخاري (٢٧٨٠)، وأبو داود (٣٦٠٦)، والترمذي (٣٠٦٠).

(٧) هو المتقدم آنفاً.

(٨-٨) في (م): «من آخر ما نزل».

السادس: العدالة، وهي: استواء أحواله في دينه، واعتدال أقواله وأفعاله. ويُعتبر لها شيان:

- الصلاح في الدين، وهو: أداء الفرائض برواتبها، فلا تُقبل ممن داوم على تركها، واجتناب المحرم؛ بأن لا يأتي كبيرة، ولا يذم على صغيرة.

شرح منصور

الشرط (السادس: العدالة، وهي) لغة: الاستقامة والاستواء، مصدر عدل بضم الدال إذ العدل ضد الجور، أي: الميل. وشرعاً: (استواء أحواله) أي: الشخص، (في دينه، واعتدال أقواله وأفعاله، ويعتبر لها) أي: العدالة (شيان) أحدهما:

(الصلاح في الدين، وهو) نوعان: (أداء الفرائض) أي: الصلوات الخمس والجمعة. قلت: وما وجب من صوم، وحج، وزكاة، وغيرها، (برواتبها) أي: سنن الصلاة الراتبية. نقل أبو طالب^(١): الوتر سنة سنّها النبي ﷺ، فمن ترك سنة^(٢) من سننه ﷺ، فهو رجل سوء، (فلا تُقبل ممن داوم على تركها) أي: الرواتب، فإنّ تهاونه بها يدل على عدم محافظته على أسباب دينه، وربما جرّه التهاون بها إلى التهاون بالفرائض، وتقبل ممن تركها في بعض الأيام.

(و) النوع الثاني: (اجتناب المحرم؛ بأن لا يأتي كبيرة، ولا يذم)^(٣) أي: يداوم (على صغيرة) وفي «الترغيب»^(٤): بأن لا يكثر منها، ولا يصرّ على واحدة منها. وقد نهى الله عن قبول شهادة القاذف؛ لكون القذف كبيرة، فيقاس عليه كل مرتكب كبيرة. وقال الشيخ تقي الدين: يعتبر العدل في كل زمن بحسبه؛ لثلاً تضييع الحقوق.

٥٩٣/٣

(١) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٣٩/٢٩-٣٤٠.

(٢) بعدها في (م): «أي: دائماً».

(٣) بعدها في (م): «على الأصح».

(٤) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٤١/٢٩.

والكذبُ صغيرةٌ، إلا في شهادةٍ زورٍ، وكذبٍ على نبيٍّ، ورمي
فِتْنٍ، ونحوه، فكبيرةٌ.

ويجبُ لتخليصِ مسلمٍ من قتلٍ، ويُباحُ لإصلاحٍ، وحربٍ، وزوجةٍ
فقط.

والكبيرةُ: ما فيه حدٌّ في الدنيا، أو وعيدٌ في الآخرة.

شرح منصور

(والكذبُ صغيرةٌ) فلا تردُّ الشهادةُ به، إن لم يداومَ عليه، (إلا) الكذب
(في شهادةٍ زورٍ، وكذبٍ على نبيٍّ) من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، (و)
الكذب في (رمي فتنٍ ونحوه) ككذبٍ على أحدِ الرعية عند حاكمٍ ظالم،
(فكبيرةٌ) قال أحمدٌ: ويعرف الكذاب بخلف الوعيد. نقله عبد الله^(١).

(ويجب) الكذبُ (لتخليصِ مسلمٍ من قتلٍ) جزمٌ به في «الفروع»^(٢)، قال
ابنُ الجوزي: أو كان المقصودُ واجباً. (ويباحُ) الكذبُ (لإصلاحٍ) بينَ الناسِ،
(وحربٍ، و) لـ (زوجةٍ فقط) قال ابنُ الجوزي^(٣): وكلُّ مقصودٍ محمودٍ لا
يتوصلُ إليه إلا به. ومن جاءه طعامٌ، فقال: لا آكله ثم آكله، فكذبٌ لا ينبغي
أن يفعل. نقله المروزي^(٣). ومن كتبَ لغيره كتاباً، فأملَى عليه كذباً، لم
يكتبه. نقله الأثرم^(٣). قال في «الفروع»: وظاهرُ «الكافي»: العدلُ مَنْ رجعَ
غيره، ولم يأتِ كبيرةً؛ لأنَّ الصغائرَ تقعُ مكفرةً أولاً فثانياً، فلا تجتمع.

(والكبيرةُ: ما فيه حدٌّ في الدنيا) كالزنى وشربِ الخمر. (أو) فيه (وعيدٌ في
الآخرة) كأكلِ مالِ اليتيم، والربا، وشهادةِ الزور، وعقوقِ الوالدين، ونحوها.
والصغيرةُ ما دونَ ذلك من المحرماتِ، كالتجسسِ وسبِّ الناسِ بغيرِ قذفٍ، والنظرِ
الحرم، والنيز باللقبِ، أي: الدعاء باللقبِ السُّوءِ، والغيبةُ، والنميمةُ من الكبائرِ،

(١) الفروع ٥٦٢/٦.

(٢) ٥٦٣/٦.

(٣) الفروع ٥٦٣/٦.

فلا تُقبلُ شهادةُ فاسقٍ، بفعلٍ، كزانٍ، ودُّيُوثٍ، أو باعْتقادٍ، كمقلِّدٍ في خَلْقِ القرآن، أو نفيِ الرؤيةِ، أو الرِّفْضِ، أو التَّجْهَمِ، ونحوه. ويُكْفَرُ مجتهدُهم الداعيةُ ولا قاذفٌ حُدٌّ، أو لا حتى يتوبَ.

شرح منصور

(فلا تقبلُ شهادةُ فاسقٍ بفعلٍ، كزانٍ ودُّيُوثٍ، أو باعْتقادٍ، كمقلِّدٍ في خَلْقِ القرآن، أو) في (نفيِ الرؤيةِ) أي: رؤيةِ الله في الآخرة، (أو) في (الرِّفْضِ) أي^(١): تكفيرِ الصحابةِ، أو تفسيقهم بتقديم غير علي عليه في الخلافة، (أو) في (التَّجْهَمِ) بتشديد الهاءِ، أي: اعتقاد مذهبِ جَهم بن صفوان^(٢)، (ونحوه) كمقلِّدٍ في التجسيمِ، وما يعتقده الخوارجُ، والقدريةُ، ونحوهم. (ويكفر مجتهدهم) أي: مجتهد القائلين بخلق القرآن ونحوهم، ممَّن خالفَ ما عليه أهلُ السنة والجماعةِ، (الداعية) قال في «الفصول»^(٣): في الكفاءة في جهمية، وواقفية، وحرورية، وقدرية، ورافضة: إن ناظرَ ودعا كَفَرَ، وإلاَّ لم يفسق؛ لأنَّ أحمدَ قال: يُسمَعُ حديثُه، ويُصَلَّى خلفه. قال: وعندي أنَّ عامةَ المبتدعة فسقةٌ كعامةِ أهلِ الكتاين كفارٌ مع جهلهم، والصحيحُ: لا كفر؛ لأنَّ أحمدَ أجازَ الروايةَ عن الحرورية والخوارج. (ولا) تقبلُ شهادةُ (قاذفٍ حُدٍّ أو لا) أي: أو لم يحُدْ؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ الآية [النور: ٤]، (حتى يتوبَ) لقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ [النور: ٥]، قال سعيدُ بنُ المسيب: شهدَ على المغيرةِ ثلاثةُ رجالٍ: أبو بكره، وشيبلُ بنُ معبد، ونافع بن الحارث، ونكلُ زياد، فجلدَ عمرُ الثلاثة، وقال لهم: توبوا تُقبلَ شهادتكم. / فتابَ رجلان، فقبلَ عمرُ شهادتهما، وأبى أبو بكره، فلم تقبلَ شهادته، وكان قد عادَ مثل النصلِ من العبادَةِ^(٤). وهذا

٥٩٤/٣

(١) ليست في (م).

(٢) كنيته أبو محرز، السمرقندي. متكلم، أسُّ الضلالة، ورأسُ الجهمية، كان ينكر الصفات، ويقول بخلق القرآن. «سير أعلام النبلاء» ٢٦/٦.

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٤٦/٢٩.

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٥٤٩) و(١٥٥٥).

وتوبته: تكذيب نفسه، ولو كان صادقاً. وتوبة غيره: ندم، وإقلاع، وعزم أن لا يعود.

وإن كان بترك واجب، فلا بد من فعله، ويسارع.

شرح منصور

إذا لم يحقق القاذف قذفه بيينة، أو إقرار مقذوف، أو لعان إن كان القاذف زوجاً، فإن حقه، لم يتعلق بقذفه فسق، ولا حد، ولا رد شهادة.

(وتوبته) أي: القاذف (تكذيباً لنفسه ولو) كان (صادقاً) فيقول: كذبت فيما قلت؛ لما روى الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عمر مرفوعاً، في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ قال: «توبته إكذاب نفسه»^(١). وتلويث عرض المقذوف بقذفه، فإكذابه نفسه يزيل ذلك التلويث. قال في «الشرح»^(٢): والقاذف في الشتم تردُّ شهادته، وروايته حتى يتوب، والشاهد بالزنى إذا لم تكمل البيينة، تقبل روايته دون شهادته. (وتوبة غيره) أي: القاذف (ندم) بقلبه على ما مضى من ذنبه، (وإقلاع) بأن يترك فعل الذنب الذي تاب منه (وعزم أن لا يعود) إلى ذلك الذنب الذي تاب منه، ولا يعتبر مع ذلك إصلاح العمل؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ١١٠]، ومع^(٣) المغفرة يجب أن تترتب الأحكام؛ لزوال المانع منها، وهو الفسق؛ لأنه لا^(٤) فسق مع زوال الذنب الذي تاب منه.

(وإن كان) فسق الفاسق (بترك واجب، فلا بد) لصحة توبته (من فعله) أي: الواجب الذي تركه، (ويسارع) وإن كان فسقه بترك حق لأدمي كقصاص وحد قذف، فلا بد من التمكين من نفسه ببذلها للمستحق.

(١) أخرجه ابن مردويه كما في «الدر المنثور» ٢٠/٥.

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٩٤/٢٩.

(٣) بعدها في (م): «وجوب».

(٤) ليست في (ز) و(س).

وَيُعْتَبَرُ رَدُّ مَظْلَمَةٍ، أَوْ يَسْتَحِلُّهُ، وَيَسْتَمْهِلُهُ مَعْسَرٌ.

وَلَا تَصَحُّ مَعْلَقَةٌ. وَلَا يُشْرَطُ لَصَحَّتِهَا مِنْ قَذْفٍ، وَغِيْبَةٍ، وَنُحُوْهِمَا، إِعْلَامُهُ وَالتَّحْلُلُ مِنْهُ.
وَمَنْ أَخَذَ بِالرُّخْصِ، فَسَقَ.

شرح منصور

(ويعتبر ردُّ مظلمة) فسق بترك ردِّها، كمغصوب ونحوه، فإن عجز، نوى رده متى قدر عليه، (أو يستحله) أي: رب المظلمة؛ بأن يطلب أن يحلَّله، (ويستمهله) نائب (معسر) أي: يطلب المهلة من رب المظلمة. والتوبة من البدعة: الاعتراف بها، والرجوع عنها، واعتقادُ ضدِّ ما كان يعتقدُه من مخالفة أهل السنة.

(وَلَا تَصَحُّ) التوبة (معلقة) بشرطٍ في الحال، وَلَا عِنْدَ وَجُودِ الشَّرْطِ؛ لِأَنَّ النَّدَمَ وَالْعَزَمَ فَعَلُ الْقَلْبِ، وَلَا يَتَأْتِي تَعْلِيْقُهُ، وَكَذَا الْإِقْلَاعُ. (وَلَا يُشْرَطُ لَصَحَّتِهَا) أي: التوبة (من قذفٍ وَغِيْبَةٍ وَنُحُوْهِمَا) كنسيمة وشتيم، (إِعْلَامُهُ) أي: المقدوف والمغتَاب ونحوهما، (وَالْتَّحْلُلُ مِنْهُ) قَالَ أَحْمَدُ^(١): إِذَا قَذَفَهُ ثُمَّ تَابَ، لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ لَهُ: قَدْ قَذَفْتُكَ، بَلْ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِذَاءً صَرِيحًا، وَإِذَا اسْتَحْلَاهُ، يَأْتِي بِلَفْظٍ عَامٍّ^(٢) مَبْهَمٍ؛ لَصَحَّةِ الْبَرَاءَةِ مِنَ الْمَجْهُولِ.

(وَمَنْ أَخَذَ بِالرُّخْصِ) أي: تتبعها من المذاهب فعمل بها، (فسق) نصًّا، وَذِكْرُهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ/ إجماعاً^(٣)، وَذَكَرَ الْقَاضِي^(٤): غَيْرَ مَتَأَوَّلٍ، وَلَا مَقْلُودٍ. وَلِزُومِ التَّمَذُّبِ بِمَذْهَبٍ وَامْتِنَاعِ الْإِنْتِقَالِ إِلَى غَيْرِهِ، الْأَشْهُرُ عَدْمُهُ، وَمَنْ أَوْجَبَ تَقْلِيدَ إِمَامٍ بَعِيْنِهِ، اسْتَتِيبَ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ، وَإِنْ قَالَ: يَنْبَغِي، كَانَ جَاهِلًا ضَالًّا، وَمَنْ كَانَ مُتَبِعًا لِإِمَامٍ، فَخَالَفَهُ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ؛ لِقُوَّةِ الدَّلِيلِ، أَوْ لِكُنُونِ أَحَدِهِمَا أَعْلَمَ وَأَتَقَى، فَقَدْ أَحْسَنَ، وَلَمْ يَقْدَحْ فِي عِدَالَتِهِ بِلَا نِزَاعٍ. قَالَه

(١) معونة أولي النهى ٣٧٨/٩.

(٢) ليست في (م).

(٣) جامع بيان العلم وفضله ص (٣٦٠).

(٤) الفروع ٥٧١/٦-٥٧٢.

وَمَنْ أَتَى فِرْعَاً مُخْتَلِفاً فِيهِ - كَمَنْ تَزَوَّجَ بِلَا وَلِيٍّ، أَوْ بِنْتَهُ مِنْ زَنًى،
أَوْ شَرِبَ مِنْ نَبِيذٍ مَالَا يُسْكِرُ، أَوْ أَخْرَجَ الْحَجَّ قَادِرًا - إِنْ اعْتَقَدَ تَحْرِيمَهُ،
رُدَّتْ، وَإِنْ تَأَوَّلَ، فَلَا.

الثاني: استعمالُ المروءة، بفعلٍ ما يُجَمِّلُهُ وَيَزِينُهُ، وترك ما يُدَنِّسُهُ
وَيَشِينُهُ عَادَةً.

فلا شهادة لمصافح ومتمسخر،

الشيخ تقي الدين^(١).

شرح منصور

(وَمَنْ أَتَى فِرْعَاً) فقهياً (مختلفاً فيه، كَمَنْ تَزَوَّجَ بِلَا وَلِيٍّ، أَوْ) تزوج (بنته
من زنى، أَوْ شَرِبَ مِنْ نَبِيذٍ مَالَا يُسْكِرُ، أَوْ أَخْرَجَ الْحَجَّ قَادِرًا) أي: مستطيعاً
(إِنْ اعْتَقَدَ تَحْرِيمَهُ) أي: ما فعله مما ذكر، (رُدَّتْ) شهادته. نصاً، لأنه فعل ما
يعتقد تحريمه عمداً^(٢)، فوجب أن ترد شهادته، كما لو كان مجمعاً على تحريمه،
ولعل المراد مع المداومة، كما يعلم مما سبق. (وَإِنْ تَأَوَّلَ) أي: فعل شيئاً من
ذلك مستنداً^(٣) على حله باجتهاد، أو مقلداً لقائل بحله، (فلا) ترد شهادته؛
لأنه اجتهد سائغ، فلا يفسق به مَنْ فعله، أو قلده فيه.

الشيء (الثاني) مما يعتبر للعدالة: (استعمالُ المروءة) بوزن سهولة، أي:
الإنسانية، (بفعلٍ ما يجمله ويزينه) عادةً، كحسن الخلق، والسخاء، وبذل
الجاء، وحسن الجوار، ونحوه، (وترك ما يدنسه ويشينه) أي: يعيبه (عادةً)
من الأمور الدنيئة المزرية به.

(فلا شهادة) مقبولة (لمصافح) أي: (٤) يصفع غيره و (٥) يصفعه غيره، لا يرى
بذلك بأساً، (ومتمسخر) يقال: سخر منه، وبه، كفرح، وسخر: هزى، كاستسخر،

(١) الاختيارات ص ٣٣٣.

(٢) ليست في (ز) و(س).

(٣) في (م): «مستنداً».

(٤-٥) ليست في (ز) و(م).

ورقاص، ومُشْعَبِد، ومغن - ويكره الغناء، واستماعه - وطُفَيْلِي، ومُتَزِيّ بزِيّ يُسَخِرُ منه.

ولا لشاعر يُفَرِّطُ في مدحٍ بإعطاء، وفي ذمٍّ بمنع، أو يُشَبِّبُ بمدحٍ حمراً، أو بمرءٍ، أو بامرأةٍ معينةٍ محرمةٍ. ويُفَسِّقُ بذلك، ولا تحرمُ روايته. ولا لللاعبِ بشطرنجٍ غيرٍ مقلدٍ، كمعٍ عوضٍ، أو تركٍ واجبٍ، أو فعلٍ محرمٍ إجماعاً، أو بنردٍ، ويحرمُمان، أو بكلٍّ مافيه دناءةٌ حتى في أرجوحةٍ، أو رفعٍ ثقيلٍ، وتحرمُ

شرح منصور

(ورقاص) كثير الرقص، (ومشعبد) الشعبذة والشعوذة: خفة في اليدين، كالسحر، (ومغن، ويكره الغناء) بكسر الغين المعجمة، والمد، وهو: رفع الصوت بالشعر على وجه مخصوص، (و) يكره (استماعه) أي: الغناء، إلا من أجنبية، فيحرم التلذذ به، وكذا يحرم من آلةٍ هو من حيث الآلة، (و) كـ (طفيلي) الذي يتبع الضيفان، (ومتزيّ بزِيّ يُسَخِرُ منه) أي: يهزأ به.

(ولا) شهادة (لشاعرٍ يُفَرِّطُ) أي: يكثر (في مدحٍ بإعطاء، و) يفرط (في ذمٍّ بمنع) من إعطاء، (أو يشبب بمدح حمراً، أو بمرءٍ معينةٍ محرمةٍ، ويفسق بذلك، ولا تحرم روايته).

(ولا) شهادة (للاعبٍ بشطرنجٍ غيرٍ مقلدٍ) ^(٢) مَنْ يرى إباحته حال لعبه؛ لتحريم لعبه، (كـ) ما يحرم ^(١) (مع عوضٍ، أو تركٍ واجبٍ، أو فعلٍ محرم) ولو بإيذاء مَنْ يلعب معه (إجماعاً، أو) لاعب (بنرد، ويحرمُمان) أي: الشطرنج والنرد، أي: اللعب بهما؛ لحديث أبي داود ^(٢) في النرد، والشطرنج في معناه. (أو) لاعب (بكلٍّ ما فيه دناءةٌ حتى في أرجوحةٍ، أو رفعٍ ثقيلٍ، وتحرمُ

(١-٢) ليست في (ز) و(س).

(٢) في سنته (٢٩٣٨)، عن أبي موسى الأشعري، أن رسول الله ﷺ قال: «من لعب بالنرد، فقد عصى الله ورسوله». و(٢٩٣٩)، عن بريدة، عن النبي ﷺ قال: «من لعب بالنردشير، فكأنما غمس يده في لحم خنزير ودمه».

مخاطرته بنفسه فيه، وفي ثقاف، أو بحمام طيارة، ولا لمسترعياها من المزارع، أو ليصيد بها حمام غيره، ويباح للأنس بصوتها، واستفراخها، وحمل كتب. ويكره حبس طير لنغمته.

ولا لمن يأكل بالسوق، لا يسيراً، كلقمة وتفاحة ونحوهما. ولا لمن يمدُّ رجله بمجمع الناس، أو يكشف من بدنه ما العادة تغطيته، أو يحدث بمباضعة أهله أو أمته، أو يخاطبهما بفاحش بين الناس، أو يدخل الحمام بغير منزر، أو ينام بين جالسين، أو يخرج عن مستوى الجلوس بلا عذر، أو يحكي المضحكات، ونحوه.

شرح منصور

٥٩٦/٣

مخاطرته بنفسه فيه / أي: رفع الثقل، (و) تحرم مخاطرته بنفسه (في ثقاف) (١) لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] (أو) أي: ولا شهادة للاعب (بحمام طيارة، ولا لمسترعياها) أي: الحمام، (من المزارع، أو لـ) من (يصيد بها حمام غيره، ويباح) اقتناء الحمام (للأنس بصوتها، و) لـ (استفراخها، و) لـ (حمل كتب. ويكره حبس طير لنغمته) لأنه نوع تعذيب له.

(ولا) شهادة (لمن يأكل بالسوق) كثيراً (لا يسيراً، كلقمة وتفاحة ونحوهما) من اليسير، (ولا) شهادة (لمن يمدُّ رجله بمجمع الناس، أو يكشف عن بدنه ما العادة تغطيته) كصدره وظهره، (أو يحدث بمباضعة أهله) أي: زوجته، (أو) بمباضعة (أُمته) (٢)، أو يخاطبهما بـ (فاحش بين الناس، أو يدخل الحمام بغير منزر، أو ينام بين جالسين، أو يخرج عن مستوى الجلوس بلا عذر، أو يحكي المضحكات ونحوه) من كل ما فيه سخف ودناءة؛ لأنَّ مَنْ رضيه لنفسه واستخفه، فليس له مروءة، ولا تحصل الثقة بقوله، ولحديث أبي مسعود البصري مرفوعاً: «إِنَّ مَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ

(١) جاء في حاشية الأصل: [أي: السلاح].

(٢) في النسخ الخطية (م): «سريته»، والمثبت من المتن.

شرح منصور

الأولى: إذا لم تستح، فاصنع ما شئت^(١). ولأن المروءة تمنع الكذب، وتزجر عنه؛ ولهذا يمتنع عنه ذو المروءة، وإن لم يكن متديناً. قال في «الشرح»^(٢): ومن فعل شيئاً من هذا محتفياً به، لم يمنع من قبول شهادته؛ لأن مروءته لا تسقط به، وكذا إن فعله مرة، أو شيئاً قليلاً. انتهى. ويأخ الحداء بضم الحاء المهملة،^(٣) وقد تكسر^(٤)، أي: الإنشاد الذي تساق به الإبل، وكذا سائر أنواع الإنشاد، ما لم يخرج إلى حد الغناء، وعنه عليه الصلاة والسلام: «إن من الشعر لحكمة»^(٥). وكان يضع لحسان منيراً يقوم عليه، فيهجو من هجى رسول الله ﷺ^(٥). وأنشده كعب بن زهير قصيدته:

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول،

في المسجد^(٦).

وأما قوله تعالى: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْفَاوْنُ﴾ [الشعراء: ٢٢٤]، ونحوه مما ورد في ذم الشعر، فالمراد: من أسرف وكذب؛ بدليل ما بعده. وما اتخذ أرباب الدنيا من العادات والنزاهة التي لم يقبحها السلف، ولا اجتنبها أصحاب رسول الله ﷺ، كتقذرهم من حمل الحوائج والأقوات للعيال، ولبس الصوف، وركوب الحمار، وحمل الماء على الظهر، والرزمة إلى السوق،^(٧) فلا يعتبر^(٧) في المروءة الشرعية؛ لفعل الصحابة. وقراءة القرآن بالألحان بلا تلحين، لا بأس بها، وإن حسن صوته به، فهو أفضل؛ لحديث: «زِينُوا أصواتكم بالقرآن»^(٨). ولحديث أبي

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» ١٢١/٤.

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٥٣/٢٩.

(٣-٣) ليست في (ز) و(س).

(٤) أخرجه بهذا اللفظ أحمد (٢٤٢٤)، من حديث ابن عباس، وأخرجه البخاري (٦١٤٥)، وأبو داود (٥٠١٠)، من حديث أبي بن كعب، أن رسول الله ﷺ قال: «إن من الشعر حكمة».

(٥) أخرجه أبو داود (٥٠١٥)، والترمذي (٢٨٤٦)، من حديث عائشة.

(٦) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٤٣/١٠، وعجز البيت: متيم إثرها لم يفد مكبول.

(٧-٧) في (م): «فلا يفر شيء من ذلك».

(٨) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٤١٧٦)، من حديث البراء بن عازب.

ومتى وُجد الشرط؛ بأن بلغ صغيراً، أو عقل مجنوناً، أو أسلم كافرًا، أو تاب فاسقًا، قُبِلَت شهادته، بمجرد ذلك.

فصل

ولا تُشترط الحرية، فتقبل شهادة عبد وأمة، في كل ما يقبل فيه حرٌّ وحرّة. ومتى تعيّن عليه، حرّم منعه.

شرح منصور

موسى^(١)، وتقدمت أحكام اللعب في أول المسابقة^(٢).

٥٩٧/٣

(ومتى وجد/الشرط) أي: شرط قبول الشهادة، فيمن لم يكن متصفاً به قبل؛ (بأن بلغ صغيراً، أو عقل مجنوناً، أو أسلم كافرًا، أو تاب فاسقًا، قبلت شهادته بمجرد ذلك) لزوال المانع.

(ولا تُشترط) في الشهادة (الحرية، فتقبل شهادة عبد، و) شهادة (أمة في كل ما يقبل فيه حرٌّ وحرّة) لعموم آيات الشهادة وأخبارها، والعبد داخل فيها، فإنه من رجالنا، وهو عدلٌ تقبل روايته، وفتواه، وأخباره الدينية، وعن عقبه بن الحارث قال: تزوجت أم يحيى بنت أبي إهاب، فجاءت أمة سوداء، فقالت: قد أرضعتكما، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «كيف وقد زعمت ذلك؟». متفق عليه^(٣). وقول المخالف: ليس للقرن مروءة ممنوع، بل هو كالحر، وقد يكون من الأرقاء العلماء والصالحون والأمراء. (ومتى تعيّن) الشهادة (عليه) أي: الرقيق، (حرّم) على سيده (منعه) منها، كسائر الواجبات.

(١) أخرجه أحمد، واللفظ له (٨٦٤٦) و(٨٨٢٠)، والنسائي في «المجتبى» ١٨٠/٢، والسنن الكبرى (١٠٩٢)، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «لقد أعطي أبو موسى من مزامير داود». (٢) ٨١/٤.

(٣) البخاري (٨٨)، ولم نجده عند مسلم، ولم يرقم له المزي في «تحفة الأشراف» ٢٩٩/٧. وابنة أبي إهاب قال الحافظ في «الفتح» ١٨٤/١: اسمها غنيّة، بفتح المعجمة وكسر النون بعدها ياء تختانية مشددة، وكنيتها أم يحيى.. وأبو إهاب، بكسر الهزة، لا أعرف اسمه، وهو مذكور في الصحابة. ثم قال في «الفتح» ٢٦٨/٥: ثم وجدت في النسائي أن اسمها زينب، فلعل غنية لقبها، أو كان اسمها، فغير زينب كما غير اسم غيرها وقد تقدم الحديث ٦٤٣/٥.

ولا كون الصناعة غير دنيئة عرفاً، فتقبل شهادة حجام، وحداد، وزبال، وقمام، وكناس، وكباش، وقراد، ودباب، ونفاط، ونخال، وصباغ، ودباغ، وجمال، وجزار، وكساح، وحائك، وحارس، وصائغ، ومكار، وقيم، وكذا من لبس غير زي بلد يسكنه، أو زيه المعتاد، بلا عذر، إذا حسنت طريقتهن.

وتقبل شهادة ولد زناً حتى به، وبدوي على قروي.

شرح منصور

(ولا) يشترط للشهادة (كون الصناعة) أي: صناعة الشاهد (غير دنيئة عرفاً، فتقبل شهادة حجام، وحداد، وزبال) يجمع الزبل، (وقمام) يقيم المكان من زبل وغيره، (وكناس) يكنس الأسواق وغيرها، (وكباش) يربي الكباش، (وقراد) يربي القروء، ويطوف بها للتكسب، (ودباب) يفعل بالدب كما يفعل القراد، (ونفاط) يلعب بالنفط، (ونخال) أي: يغربل في الطريق على فلوس وغيرها، وتسميه العامة المقلش، (وصباغ، ودباغ، وجمال، وجزار، وكساح) ينظف الحشوش، (وحائك، وحارس، وصائغ، ومكار، وقيم) أي: خدام إذا حسنت طريقتهن، لحاجة الناس إلى هذه الصنائع؛ لأن كل أحد لا يليها بنفسه، فلو ردت بها الشهادة، أفضى إلى ترك الناس لها، فيشق ذلك عليهم. (وكذا) تقبل شهادة (من لبس غير زي بلد يسكنه، أو لبس غير (زيه المعتاد بلا عذر، إذا حسنت طريقتهن) بأن حافظوا على أداء الفرائض، واجتناب المعاصي والريب.

(وتقبل شهادة ولد زنى) لأنه مسلم عدل، فدخل في عموم الآيات، (حتى به) أي: الزنى، إذا شهد به؛ لأنه لا مانع به، (و) تقبل شهادة (بدوي على قروي) لما تقدم، وحديث أبي داود^(١)، عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية»، محمول على من لم تعرف عدالته من أهل البدو.

(١) في سنة (٣٦٠٢).

وأعمى بما سمع، إذا تيقن الصوت، وبالاستفاضة، وبمرئيات تحملها قبل عماه، ولو لم يعرف المشهود عليه، إلا بعينه، إذا وصفه للحاكم بما يتميز به، وكذا إن تعذرت رؤية مشهود له، أو عليه، أو به؛ لموت، أو غيبة.

والأصم كسميع فيما رآه أو سمعه قبل صممه.
ومن شهد بحق عند حاكم، ثم عمي، أو خرس، أو صم، أو جن، أو مات، لم يمنع الحكم بشهادته، إن كان عدلاً.

شرح منصور

(و) تقبل شهادة (أعمى بما سمع إذا تيقن الصوت، وبالاستفاضة) لعموم الآيات، ولأنه عدل مقبول الرواية، فقبلت شهادته كالبصير، فإن جَوَزَ الأعمى أن يكون صوت غيره، لم يجز أن يشهد على الصوت، كما لو اشتبه على البصير المشهود/عليه. (و) تصح شهادة أعمى (بمرئيات تحملها قبل عماه) إذا عرف الفاعل باسمه ونسبه؛ لأن العمى فقد حاسة لا تخل بالتكليف، فلا يمنع قبول الشهادة، كالصمم فيما طريقه السمع. (و) كذا (لو لم يعرف المشهود عليه إلا بعينه، إذا وصفه للحاكم بما يتميز به) لحصول المقصود، وهو تمييز المشهود عليه من غيره. (وكذا إن تعذرت رؤية مشهود له) لموت، أو غيبة، فوصفه الشاهد للحاكم بما يتميز به بعد تقدم دعوى من نحو وارثه أو وكيله. وما تقدم في كتاب القاضي من أن المشهود له لا تكفي فيه الصفة، محمول على ما إذا لم تقدمه دعوى، (أو) تعذرت رؤية مشهود (عليه أو) مشهود (به) لموت، أو غيبة) فوصفه للحاكم بما يتميز به، وتقدم في كتاب القاضي.

٥٩٨/٣

(والأصم، كسميع فيما رآه) الأصم مطلقاً؛ لأنه فيه كغيره، (أو) فيما (سمعه قبل صممه) كسميع.

(ومن شهد بحق عند حاكم ثم عمي، أو خرس، أو صم، أو جن، أو مات، لم يمنع الحكم بشهادته إن كان عدلاً) لأن ذلك لا يقتضي تهمة حال شهادته، بخلاف الفسق.

وإن حدث مانعٌ: من كفرٍ، أو فسقٍ، أو تهمَةٍ، قبل الحكم، منعه،
غيرَ عداوةٍ ابتدأها مشهودٌ عليه؛ بأن قذفَ البينة، أو قاولها عندَ
الحكومةِ.

وبعده، يُستوفى مالٌ، لا حدٌ مطلقاً، ولا قوَدٌ.

وتُقبلُ شهادةُ الشخصِ على فعلٍ نفسه، كحاكمٍ على حكمه بعد
عزلٍ، وقاسمٍ ومرضعةٍ، على قسمته وإرضاعها، ولو بأجرةٍ.

شرح منصور

(وإن حدث) بشاهدٍ (مانعٌ من كفرٍ، أو فسقٍ، أو تهمَةٍ) كعداوةٍ
وعصبيةٍ، (قبلَ الحكم، منعه) أي: الحكمُ بشهادته؛ لاحتمالِ وجودِ ذلك عندَ
الشهادةِ، وانتفاؤه حينها شرطٌ للحكم بها، (غيرَ عداوةٍ ابتدأها مشهودٌ
عليه؛ بأن قذفَ البينة، أو قاولها عندَ الحكومةِ) بدونِ عداوةٍ ظاهرةٍ سابقةٍ،
فلا تمنعُ الحكمَ؛ لئلا يتمكن كلُّ مشهودٍ عليه من إبطالِ الشهادةِ عليه بذلك.
قال في «الترغيب»^(١): ما لم يصلُ إلى حدِّ العداوةِ والفسقِ.

(و) إن حدث مانعٌ من كفرٍ وفسقٍ وغيرهما، (بعده) أي: الحكم، وقبلَ
استيفاءِ محكومٍ به، (يُستوفى مالٌ) حُكِمَ به (لا حدٌ مطلقاً) أي: لله أو
لأدمي، كحدِّ قذفٍ، (ولا قوَدٌ) لأنه إتلافٌ ما لا يمكنُ تلافيه.

(وتُقبلُ شهادةُ الشخصِ على فعلٍ نفسه، كحاكمٍ على حكمه بعدَ
عزلٍ، وقاسمٍ ومرضعةٍ على قسمته وإرضاعها، ولو بأجرةٍ) لأنَّ كلاً منهم
يشهدُ لغيره، فقبلَ، كما لو شهدَ على فعلٍ غيره، ولحديثِ عقبَةَ بنِ الحارثِ
في الرضاعِ، وقيسَ عليه الباقي.

(١) الفروع ٥٨٦/٦-٥٨٧.

باب موانع الشهادة

وهي سبعة:

أحدها: كونُ مشهودٍ له يَمْلِكُهُ أو بعضه، أو زوجاً، ولو في الماضي. أو من عَمُودِي نَسَبِهِ، ولو لم يَجُزَّ به نفعاً غالباً، كبعْدِ نكاح، أو قذف.

شرح منصور

باب موانع الشهادة

الموانع: جمعُ مانع، وهو: ما يحولُ بينَ الشيءِ ومقصوده، وهذه الموانع تحولُ بينَ الشهادة، والمقصودِ منها، وهو قبولها والحكم بها. (وهي سبعة) بالاستقراء:

(أحدها: كونُ مشهودٍ له يملكه) أي: الشاهد له، (أو) يملكُ (بعضه) إذ القنُّ يتبسطُ في مالِ سيده، وتجبُ نفقته عليه، كالأبِ مع ابنه، (أو) كون مشهود له (زوجاً) لشاهد؛ لتبسط كلُّ منهما في مالِ الآخر، واتساعه بسعته، (ولو في الماضي) بأن يشهدَ أحدُ الزوجين للآخر بعد طلاقٍ بائنٍ أو خلع، فلا تقبل سواء كانَ شهدَ حالَ الزوجية فردت، أو لا، خلافاً للإقناع^(١)؛
(٢) لتمكنه من بينوتها للشهادة ثم يعيدها. (أو) كون مشهود له^(٢) (من عمودي/ نسبه) أي: الشاهد، فلا تقبلُ شهادةُ والدٍ لولده وإن سفلَ من ولدِ البنين، أو البنات، وعكسه، (ولو لم يجز) الشاهد بما شهدَ (به نفعاً غالباً) لمشهودٍ له، (ك) شهادته له (بعقد نكاح، أو قذف) ومنه شهادةُ الابنِ لأبيه أو جده بإذن موليته في عقدِ نكاحها؛ لعموم حديثِ الزهري، عن عروة، عن عائشة مرفوعاً: «لا تجوزُ شهادةُ خائنٍ ولا خائنة، ولا ذِي غِمَرٍ - أي حقدٍ - على أخيه، ولا ظنينٍ في قرابةٍ ولا ولاءٍ»^(٣). وفي إسناده يزيدُ بن زياد، وهو

٥٩٩/٣

(١) ٥١٣/٤.

(٢-٢) ليست في (ز).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٢٩٨).

وَتُقْبَلُ لِبَاقِي أَقَارِبِهِ، كَأَخِيهِ وَعَمِّهِ، وَلَوْلَدِهِ وَوَالِدِهِ مِنْ زُنَى
وَرَضَاعٍ، وَلصَدِيقِهِ، وَعَتِيقِهِ، وَمَوْلَاهُ.

وإن شهدا على أبيهما بقذفِ ضرةٍ أمهما - وهي تحته - أو
طلاقها، قبلًا.

شرح منصرف

ضعيف^(١). ورواه الخلال بنحوه من حديث عمر^(٢)، وأبي هريرة^(٣). والظنين: المتهم، وكل من الوالدين والأولاد متهم في حق الآخر؛ لأنه يميل إليه بطبيعته؛ لحديث: «فاطمة بضعة مني يربيني ما أرابها»^(٤). وسواء اتفق دينهما، أو اختلف.

(وَتُقْبَلُ) شهادة الشخص (لباقِي أَقَارِبِهِ، كَأَخِيهِ وَعَمِّهِ) لعموم الآيات، ولأنه عدلٌ غير متهم. قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن شهادة الأخ لأخيه جائزة^(٥). (و) تقبل شهادة العدل (لولدِهِ) من زنى أو رضاع، (و) لـ(والده من زنى و^(٦) رضاع). لعدم وجوب الإنفاق، والصلية، وعتق أحدهما على الآخر، وعدم التبسط في ماله. (و) تقبل شهادة العدل (لصديقه وعتيقه ومولاه) لعموم الآيات، وانتفاء التهمة، وردّها ابن عقيل^(٧) بصدقة وكيدة، وعاشقٍ لمعشوقه؛ لأنّ العشق يطيش.

(وإن شهدا) أي: العدلان (على أبيهما بقذفِ ضرةٍ أمهما، وهي) أي: أمهما (تحتَه) أي: أبيهما، قبلًا، (أو) شهدا عليه بـ(طلاقها) أي: ضرة أمهما، (قبلًا) لأنها شهادة على أبيهما.

(١) قال ابن حجر في «التلخيص» ١٩٩/٤: ضعفه عبد الحق، وابن حزم، وابن الجوزي.

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ١٥٠/١٠-١٥٥.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٥٣٦٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٢٠١/١٠.

(٤) أخرجه البخاري (٣٧٢٩)، ومسلم (٢٤٤٩)، من حديث المسور بن مخرمة. وأخرجه الترمذي (٣٨٦٩)، من حديث عبد الله بن الزبير.

(٥) الإجماع ص ٧٧.

(٦) في النسخ الخطية: «أو».

(٧) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٤٢٢/٢٩.

وَمَنْ ادَّعَى عَلَى مَعْتِقٍ عَبْدَيْنِ: أَنَّهُ غَصَبَهُمَا مِنْهُ، فَشَهِدَ الْعَتِيقَانِ بِصَدَقِهِ، لَمْ تُقْبَلْ؛ لَعَوْدِهِمَا إِلَى الرِّقِّ، وَكَذَا لَوْ شَهِدَا: أَنَّ مَعْتِقَهُمَا كَانَ حِينَ الْعَتِقِ، غَيْرَ بَالِغٍ، وَنَحْوَهُ، أَوْ جَرَّحَا شَاهِدَيَّ حُرِّيَّتِهِمَا.

وَلَوْ عَتَقَا بِتَدْبِيرٍ، أَوْ وَصِيَّةٍ، فَشَهِدَا بِدَيْنٍ، أَوْ وَصِيَّةٍ مُؤَثِّرَةٍ فِي الرِّقِّ، لَمْ تُقْبَلْ؛ لِإِقْرَارِهِمَا بَعْدَ الْحَرِيَّةِ بِرَقَّتِهِمَا لِغَيْرِ سَيِّدٍ.

الثاني: أَنْ يَجُرَّ بِهَا نَفْعًا لِنَفْسِهِ، كَشَهَادَتِهِ لِرَقِيقِهِ، وَلَوْ مَكَاتِبًا، أَوْ لِمَوْرَثِهِ بِجُرْحٍ قَبْلَ انْدِمَالِهِ، أَوْ لِمَوْصِيهِ، أَوْ مَوْكِلِهِ فِيمَا وَكَّلَ فِيهِ،

(وَمَنْ ادَّعَى عَلَى مَعْتِقٍ عَبْدَيْنِ أَنَّهُ غَصَبَهُمَا) أَي: الْعَبْدَيْنِ قَبْلَ عَتَقِهِمَا (مِنْهُ فَشَهِدَ الْعَتِيقَانِ بِصَدَقِهِ) أَي: مَدَّعٍ غَصَبَهُمَا، (لَمْ تُقْبَلْ) شَهَادَتُهُمَا؛ (لَعَوْدِهِمَا) بِقَبُولِهِمَا (إِلَى الرِّقِّ). وَكَذَا لَوْ شَهِدَا) أَي: الْعَتِيقَانِ (أَنَّ مَعْتِقَهُمَا كَانَ حِينَ الْعَتِقِ) لَهَا (غَيْرَ بَالِغٍ وَنَحْوَهُ) كَجَنُونِهِ، (أَوْ جَرَّحَا شَاهِدَيَّ حُرِّيَّتِهِمَا) فَلَا يَقْبَلُ مِنْهُمَا ذَلِكَ؛ لَعَوْدِهِمَا إِلَى الرِّقِّ بِهِ.

(وَلَوْ عَتَقَا بِتَدْبِيرٍ أَوْ وَصِيَّةٍ فَشَهِدَا) أَي: الْعَتِيقَانِ (بَدَيْنٍ، أَوْ وَصِيَّةٍ مُؤَثِّرَةٍ فِي الرِّقِّ، لَمْ تُقْبَلْ) شَهَادَتُهُمَا؛ (لِإِقْرَارِهِمَا بَعْدَ الْحَرِيَّةِ بِرَقَّتِهِمَا لِغَيْرِ سَيِّدٍ) وَهُوَ لَا يَجُوزُ.

(الثاني) مِنَ الْمَوَانِعِ: (أَنْ يَجُرَّ) الشَّاهِدُ (بِهَا) أَي: شَهَادَتِهِ (نَفْعًا لِنَفْسِهِ كَشَهَادَتِهِ) أَي: الشَّخْصَ (لِرَقِيقِهِ، وَلَوْ) مَاذُونًا لَهُ، أَوْ (مَكَاتِبًا) لِأَنَّهُ رَقِيقُهُ؛ لِحَدِيثِ: «الْمَكَاتِبُ عَبْدٌ مَابَقِيَ عَلَيْهِ دَرَاهِمٌ»^(١). (أَوْ) شَهَادَتِهِ (لِمَوْرَثِهِ بِجُرْحٍ قَبْلَ انْدِمَالِهِ) فَلَا تُقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَسْرِي الْجُرْحُ إِلَى النَّفْسِ، فَتَحْبُ الدِّيَّةُ لِلشَّاهِدِ بِشَهَادَتِهِ، فَكَأَنَّهُ شَهِدَ لِنَفْسِهِ، (أَوْ) شَهَادَتِهِ (لِمَوْصِيهِ) لِأَنَّهُ يَثْبِتُ لَهُ حَقَّ التَّصَرُّفِ فِيهِ، فَهُوَ مَتَّهَمٌ، (أَوْ) شَهَادَتِهِ لِمَوْكِلِهِ فِيمَا وَكَّلَ فِيهِ

(١) تقدم تخريجه ٤٩/٥.

ولو بعد انحلالهما، أو لشريكه فيما هو شريك فيه، أو لمستأجره بما
استأجره فيه، أو من في حجره، أو غريم بمال لمفلس بعد حجر.
أو أحد الشفيعين بعفو الآخر عن شفيعته.
أو من له كلام، أو استحقاق - وإن قل - في رباط أو مدرسة،
بمصلحة لها.

وتقبل لمورثه في مرضه،

شرح منصور

٦٠٠/٣

(١) لما تقدم. (ولو) كانت شهادة الوصي والوكيل (بعد انحلالهما) أي: الوصية
والوكالة. لتمكنه من عزل / نفسه، ثم يشهد، (أو) شهادته (لشريكه فيما هو
شريك فيه) قال في «المبدع»^(٢): لا نعلم فيه خلافاً؛ لاتهامه، وكذا مضارب بمال
المضاربة. انتهى؛ لأنها شهادة لنفسه. (أو) شهادة (لمستأجره بما استأجره فيه)^(١)
نصاً، كمن نوزع في ثوب استأجر أجيراً لخياطته، أو صبغه، أو قصره، فلا تقبل
شهادة الأخير به لمستأجره؛ للتهمة (أو) شهادة ولي صغير، أو مجنون، أو سفيه
لـ (من في حجره) لأنها شهادة بشيء هو خصم فيه، ولأنه يأكل من أموالهم
عند الحاجة، فهو متهم، (أو) شهادة (غريم بمال لمفلس بعد حجر) أو موت؛
لتعلق حق غرمائه بماله بذلك، فكانه شهد لنفسه.

(أو) شهادة (أحد الشفيعين بعفو الآخر عن شفيعته) لاتهامه بأخذ
الشقص كله بالشفعة.

(أو) شهادة (من له كلام، أو استحقاق، وإن قل) الاستحقاق (في
رباط، أو مدرسة) أو مسجد (بمصلحة لها) قال الشيخ تقي الدين: ولا شهادة
ديوان الأموال السلطانية على الخصوم^(٣).

(وتقبل) شهادة وراث (لمورثه في مرضه) ولو مرض الموت المخوف، وحال جرحه

(١-١) ليست في (ز) و(س).

(٢) ٢٤٧/١٠.

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٤٣٠/٢٩.

بدّين. وإن حُكِمَ بها، ثم مات، فورثه، لم يتغير الحكم.

الثالث: أن يدفع بها ضرراً عن نفسه، كالعاقلة بجرح شهود قتل الخطأ، والغرماء بجرح شهود دين على مفلس، وكل من لا تقبل شهادته له، إذا شهد بجرح شاهد عليه.

شرح منصور

(بدّين) لأنه لاحق له في ماله حين الشهادة، (أو إنما يحتمل أن يتجدد له حق، وذلك لا يمنع قبول الشهادة^(١))، كشهادته لامراً يُحتمل أن يتزوجها، أو غريم له بمالٍ يحتمل أن يوفيه منه، وإنما المانع ما يحصل به نفع عند الشهادة، وأما منعه من شهادته لمورثه بالجرح قبل الاندمال؛ لجواز أن يتجدد له، وإن لم يكن له حق في الحال؛ فلأن الدية إذا وجبت، تجب للوارث الشاهد به ابتداءً، فكأنه شهد لنفسه، بخلاف الدين، فإنه إنما يجب للمشهود له، ثم يجوز أن ينتقل، ويجوز أن لا ينتقل. ذكره في «شرحه»^(٢)، وفيه نظر على المذهب؛ إذ الدية، كما تقدم تجب للموروث ابتداءً ثم تنتقل للوارث، فهي كالدين في ذلك.

(وإن حكم بها) أي: بشهادة، الوارث لمورثه، ولو في مرضه بدّين، (ثم مات) المشهود له (فورثه) الشاهد، (لم يتغير الحكم) لأنه لم يطرأ عليه ما يفسده.

(الثالث) من الموانع: (أن يدفع بها) أي: الشهادة (ضرراً عن نفسه، ك) شهادة (العاقلة بجرح شهود قتل الخطأ) أو شبه العمد؛ لأنهم متهمون في دفع الدية عن أنفسهم، ولو كان الشاهد فقيراً أو بعيداً؛ لجواز أن يوسر، أو يموت من هو أقرب منه. (و) كشهادة (الغرماء بجرح شهود دين على مفلس) أو ميت تضيق تركته عن ديونهم؛ لما فيه من توفير المال عليهم، وكشهادة الولي بجرح شاهد على محجوره، والشريك بجرح شاهد على شريكه فيما هو شريك فيه، (و) كشهادة (كل من لا تقبل شهادته له إذا شهد بجرح شاهد عليه) كسيد يشهد بجرح شاهد على قنه / أو مكاتبه؛ لأنه

٦٠١/٣

(١-١) ليست في (ز) و (س).

(٢) معونة أولي النهى ٤١١/٩.

الرابع: العداوة لغير الله تعالى. سواء كانت موروثة، أو مكتسبة، كفرجه بمسأعته، أو غمه بفرجه، وطلبه له الشر.

فلا يُقبل على عدوه، إلا في عقد نكاح.

فتلغو من مقذوفٍ على قاذفه، ومقطوعٍ عليه الطريقُ على قاطعه.

شرح منصور

متهم بدفع الضرر عن نفسه. قال الزهري. مضت السنة في الإسلام أن لا تجوز شهادة خصم، ولا ظنين^(١)، وهو: المتهم. وعن طلحة بن عبد الله بن عوف: قضى رسول الله ﷺ أن لا شهادة لخصم ولا ظنين^(٢).

(الرابع) من الموانع: (العداوة لغير الله تعالى سواء كانت موروثة، أو مكتسبة، كفرجه بمسأعته، أو غمه بفرجه، وطلبه له الشر).

(فلا تقبل) ممن شهد (على عدوه) لما تقدم، (إلا في عقد نكاح) وتقدم في كتاب النكاح.

(فتلغو) الشهادة (من مقذوفٍ على قاذفه، و) من (مقطوعٍ عليه الطريق على قاطعه) فلا تقبل إن شهدوا أن هؤلاء قطعوا الطريق علينا، أو على القافلة، بل على هؤلاء، وليس للحاكم أن يسألهم: هل قطعوها عليكم معهم^(٣) أو لم يقطعوها عليكم معهم^(٣). لأنه لا يبحث عما شهدت به الشهود، وإن شهدوا أنهم عرضوا لنا، وقطعوا الطريق على غيرنا، ففي «الفصول»^(٤): تقبل، قال: وعندي لا، أي: لا تقبل. فإن كانت العداوة لله تعالى، لم تمنع، فيقبل المسلم على الكافر، والمحق من أهل السنة على البدعي؛ لأن الدين يمنعه من ارتكاب محظور في دينه.

(١) المقتنع مع الشرح الكبير والإصناف ٤٣٢/٢٩.

(٢) أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٣٩٦)، والبيهقي في «الكبرى» ٢٠١/١٠.

(٣-٣) ليست في (ز) و(س).

(٤) المقتنع مع الشرح الكبير والإصناف ٤٣٣/٢٩.

ومن زوج في زنى، بخلاف قتل وغيره.

وكلُّ من قلنا: لا تُقبل له، فإنها تُقبل عليه.

الخامس: الحرصُ على أدائها قبل استشهاد مَنْ يَعْلَمُ بها، قبل الدعوى أو بعدها، إلا في عتقٍ وطلاقٍ ونحوهما.

السادس: العصبية: فلا شهادة لمن عُرف بها، وبالإفراط في الحمية.

السابع: أن تُردَّ لفسقه، ثم يتوب، ويُعيدها. فلا تُقبل للتهمة.

شرح منصور

(و) تلغو الشهادة (من زوج) إذا شهد على امرأته (في زنى) لأنه يقرُّ على نفسه بعداوته لها؛ لإفسادها فراشه، (بخلاف) شهادته عليها في (قتل وغيره) كسرقةٍ وقرض^(١)؛ لانتفاء المانع.

(وكلُّ مَنْ قلنا لا تُقبلُ) شهادته (له) كعمودي نسبه ومكاتبه، (فإنها) أي: شهادته (تُقبلُ عليه) لأنه لاثمة فيها، فتقبل شهادة الوصي على الميت، والحاكم على مَنْ في حجره.

(الخامس) من الموانع: (الحرصُ على أدائها قبل استشهاد مَنْ يَعْلَمُ بها) فإن لم يعلم مشهودٌ له بها، لم يقدح وتقدم، (قبل الدعوى أو بعدها) فتردُّ وهل يصيرُ مجروحاً بذلك؟ يحتمل وجهين، ذكره^(٢) في «الترغيب». (إلا في عتقٍ وطلاقٍ ونحوهما) كظهار؛ لعدم اشتراطِ تقدم الدعوى فيها على الشهادة.

(السادس) من الموانع: (العصبية، فلا شهادة لمن عُرف بها، وبالإفراط في الحمية) كتعصب قبيلة على قبيلة، وإن لم تبلغ رتبة العداوة.

(السابع) من الموانع: (أن تُردَّ) شهادته (لفسقه ثم يتوب ويعيدها، فلا تُقبل للتهمة) في أنه إنما تاب لتقبل شهادته، وإزالة العار الذي لحقه بردها، ولأنَّ

(١) في (م): «وقود».

(٢) ليست في (م).

ولو لم يؤدّها حتى تاب، قُبِلَتْ.

ولو شهدَ كافرًا، أو غيرَ مكلفٍ، أو أحرَسَ، فزالَ ذلك،
وأعادوها، قُبِلَتْ. لا إن شهدَ لمورثه بجرّحٍ قبل بُرّئه، أو لمكاتبه، أو
بعفو شريكه في شفعةٍ عنها، فردّت، أو رُدّت؛ لدفعِ ضررٍ، أو جلبِ
نفعٍ، أو عداوةٍ، فبرئ مورثه، وعَتَقَ مكاتبه، وعفا الشاهدُ عن شفَعته،
وزالَ المانعُ، ثم أعادوها.

شرح منصور

رده لفسقه حكم، فلا ينتقض بقبوله.

(ولو لم يؤدّها) أي: الشهادة من تحملها فاسقاً (حتى تاب، قُبِلَتْ) لأنَّ
العدالة ليست شرطاً للتحمل، ولا تهمة.

٦٠٢/٣

(ولو شهدَ كافرًا، أو غيرَ مكلفٍ، أو أحرَسَ فزالَ ذلك) المانع؛ بأن
أسلمَ الكافرُ، أو كلفَ غيرَ المكلف، أو نطقَ الأحرَسُ، / (وأعادوها) أي:
الشهادة (قُبِلَتْ) لأنَّ ردّها لهذه الموانع لاغراضاً فيه، فلا تهمة، بخلاف ردّها
للفسق. (لا إن شهدَ لمورثه بجرّحٍ قبل بُرّئه) فردت، (أو) شهدَ (لمكاتبه)
بشيءٍ فردت، (أو) شهدَ شريكاً (بعفو شريكه في شفعةٍ عنها) أي: الشفعة،
(فردت) شهادته، (أو ردت) شهادته (لدفعِ ضررٍ) عنه (أو جلبِ نفعٍ) له،
(أو) (لعداوةٍ فبرئ مورثه) من جرّحه (وعتق مكاتبه، وعفا الشاهدُ عن
شفَعته، وزالَ المانع) من دفعِ ضررٍ، وجلبِ نفعٍ وعداوةٍ، (ثم أعادوها) فلا
تُقبل؛ لأنَّ ردّها كانَ باجتهادِ الحاكم، فلا ينقضُ باجتهادِ الثاني، ولأنّها رُدّت
للهمة، كالرد للفسق، والوجه الثاني: يقبل. قال في «الإنصاف»^(١): وهو
المذهب. ورد في «المغني»^(٢) التعليل السابق. بما ذكرته في «الحاشية».

(١) ٤٣٩/٢٩.

(٢) ١٩٦-١٩٧.

وَمَنْ شَهِدَ بِحَقِّ مُشْرِكٍ بَيْنَ مَنْ تُرَدُّ شَهَادَتُهُ لَهُ، وَأَجْنَبِيٍّ، رُدَّتْ؛
لأنَّهَا لَا تَتَّبَعُ فِي نَفْسِهَا.

(وَمَنْ شَهِدَ بِحَقِّ مُشْرِكٍ بَيْنَ مَنْ تُرَدُّ شَهَادَتُهُ لَهُ) كَأَيِّهِ (وَأَجْنَبِيٍّ، رُدَّتْ)
نَصًّا، (لأنَّهَا) أَي: الشَّهَادَةُ، (لَا تَتَّبَعُ فِي نَفْسِهَا). قُلْتُ: وَقِيَاسُهُ لَوْ حُكِمَ لَهُ
وَلَأَجْنَبِيٍّ.

باب أقسام المشهود به

وهي سبعة:

أحدها: الزنى، وموجب حده. فلا بُدَّ من أربعة رجال يشهدون به، أو أنه أقرَّ أربعاً.

الثاني: إذا ادَّعى مَنْ عُرِفَ بغنى، أنه فقير، فلا بُدَّ من ثلاثة رجال.

شرح منصور

(أقسام المشهود به) من حيث عدد^(١) شهوده؛ لاختلاف عدد^(٢)

الشهود باختلاف المشهود به، (وهي) أي: أقسامه (سبعة) بالاستقراء:

(أحدها: الزنى وموجب حده) أي: اللواط، (فلا بُدَّ) في ثبوته (من أربعة رجال يشهدون به) أي: الزنى أو اللواط، (أو) يشهدون به (أنه) أي: المشهود عليه بذلك (أقرَّ) به (أربعاً) لقوله تعالى: ﴿لَوْلَا جَاءَ عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [النور: ١٣]، وقوله ﷺ لَهْلَالِ بْنِ أُمِيَّةَ: «أربعة شهداء، وإلاَّ حدُّ في ظهرك»^(٣). واعتبار الأربعة في الإقرار به؛ لأنه إثبات له، فاعتبروا^(٤) فيه كشهود الفعل، لكن لو شهد الأربعة عليه بالإقرار به، «فأنكر أو صدقهم»^(٥) دون أربع، لم يقم عليه الحد، وتقدم في حد الزنى^(٦).

القسم (الثاني: إذا ادَّعى مَنْ عُرِفَ بغنى أنه فقير) لأخذ زكاة، (فلا بُدَّ من ثلاثة رجال) يشهدون له؛ لحديث مسلم: «حتى يشهد ثلاثة من ذوي الحجا من قومه: لقد أصابت فلاناً فاقة». وتقدم في الزكاة^(٧).

(١) في (م): «عدم».

(٢) ليست في (م).

(٣) أخرجه النسائي في «المجتبى» ١٧٢/٦. وقوله: أربعة، منصوب بتقدير: أقم.

(٤) في (ز) و(س): «فاعتبرت».

(٥-٥) في (ز) و(س): «فلم يصدقهم»، وفي (م): «فأنكر أنه صدقهم». وانظر: «المقنع مع الشرح

الكبير والإنصاف» ٣١١/٢٦.

(٦) ص ١٩٣.

(٧) ٣٢٤/٢.

الثالث: القَوْدُ، والإعسارُ، ووطءٌ يُوجبُ التعزيرَ، وبقيةُ الحدودِ.
فلا بُدَّ من رجلين، ويثبتُ القَوْدُ بإقرارٍ مرةً.

الرابع: ما ليس بعقوبةٍ، ولا مال، ويطلعُ عليه الرجالُ غالباً،
كنكاحٍ ورجعةٍ، وخلعٍ وطلاقٍ، ونسبٍ وولاءٍ، وكذا توكيلٌ وإيصاءٌ
في غيرِ مالٍ، فكالذي قبله.

الخامس: المالُ، وما يُقصدُ به المالُ، كقرضٍ، ورهنٍ، ووديعةٍ،

شرح منصور

القسم (الثالث): ما يوجبُ (القَوْدَ، والإعسارَ، ووطءٌ يوجبُ التعزيرَ)
كوطاءِ أمةٍ مشتركةٍ وبهيمةٍ، ويدخل فيه وطاءُ أمتِه في حيضٍ، أو إحرامٍ، أو
صومٍ، وأمّا وطاءُ الرجلِ زوجته، أو أمتِه المباحة^(١) إذا احتيجَ إلى إثباته،
فالظاهر: أنَّ حكمه كذلك، أي: يثبت برجلين؛ لأنه لا يوجبُ حداً، وليسَ
مما يختصُّ به النساءُ غالباً. قاله ابنُ نصرٍ الله في «حواشي الفروع»^(٢). (وبقيةُ
الحدود) ^(٣) كحدِّ قذفٍ، وشربٍ، وسرقةٍ^(٤)، (فلا بُدَّ من رجلين) لأنَّه يحتاط
فيه، ويسقط بالشبهة، فلم تقبل فيه شهادةُ النساءِ لنقصهن، (ويثبت/ القَوْدُ)
وقذفٍ، وشربٍ (بإقرارٍ مرةً) وتقدم، بخلاف زنى، وسرقة، وقطع طريق.

٦٠١/٣

القسم (الرابع): ما ليس بعقوبةٍ ولا مال، ويطلعُ عليه الرجالُ غالباً،
كنكاحٍ، ورجعةٍ، وخلعٍ، وطلاقٍ^(٤)، ونسبٍ، وولاءٍ، وكذا توكيلٌ وإيصاءٌ
في غيرِ مالٍ، فكالذي قبله) أي: لا بُدَّ فيه من رجلين؛ لأنَّه يطلع عليه الرجالُ
غالباً، ولا يقصد به المال، فلا مدخلُ للنساءِ فيه، كالقصاص.

القسم (الخامس): المالُ وما يقصدُ به المالُ كقرضٍ، ورهنٍ، ووديعةٍ،

(١) في (س): «المباعدة».

(٢) معونة أولي النهى ٤١٨/٩.

(٣-٣) ليست في (ز) و(س).

(٤) ليست في (ز) و(م).

وغصب، وإجارة، وشركة، وحالة، وصلاح، وهبة، وعتق، وكتابة، وتدبير، ومهر، وتسميته، ورق مجهول، وعارية، وشفعة، وإتلاف مال، وضمانه، وتوكيل وإيصاء فيه، ووصية به لمعين ووقف عليه، وبيع، وأجله وخيار، وجناية - خطأ وعمداً - لا تُوجب قوداً بحال، أو تُوجب مالاً، وفي بعضها قود، كما مومة، وهاشمة، ومنقلة، له قود موضحه في ذلك، وفسخ عقد معاوضة، ودعوى قتل كافر؛ لأخذ سلبه، ودعوى أسير تقدم إسلامه؛ لمنع رقه. ونحوه.

فيثبت المال برجلين، ورجل وامرأتين، ورجل ويمين،

شرح منصور

وغصب، وإجارة، وشركة، وحالة، وصلاح، وهبة، وعتق، وكتابة، وتدبير، ومهر، وتسميته، ورق مجهول، وعارية، وشفعة، وإتلاف مال، وضمانه، وتوكيل فيه (وإيصاء فيه، ووصية به لمعين، ووقف عليه، وبيع، وأجله، وخيار) هـ، (وجناية خطأ وعمداً، لا تُوجب قوداً بحال) كجائفة، (أو) جنابة (توجب مالاً، وفي بعضها قود، كما مومة، وهاشمة، ومنقلة له قود موضحه في ذلك) وأخذ تفاوت الدية، (و) ك(فسخ عقد معاوضة) كبيع وإجارة لا عقد نكاح، (و) ك(دعوى قتل كافر؛ لأخذ سلبه، و) ك(دعوى أسير تقدم إسلامه؛ لمنع رقه ونحوه) مما يقصد به المال.

(فيثبت المال) في مأمومة، وهاشمة، ومنقلة لا قود الموضحة، وكذا كل ما يقصد به المال (برجلين، ورجل وامرأتين) لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وسياق الآية في الدين، وألحق به سائر الأموال؛ لانحلال رتبة المال عن غيره من المشهود به؛ لأنه يدخله البذل والإباحة، وتكثر فيه المعاملة، ويطلع عليه الرجال والنساء، فوسع الشرع باب ثبوته. (و) يثبت ذلك (برجل ويمين) لحديث ابن عباس، أن رسول الله ﷺ قضى

لا امرأتين ويمين، ويجب تقديم الشهادة عليه.

شرح منصور

باليمين مع الشاهد. رواه أحمد، والترمذي، وابن ماجه^(١). ولأحمد في رواية: إنما ذلك في الأموال. ورواه أيضاً عن جابر^(٢) مرفوعاً. وهذا الحديث يروى عن ثمانية من الصحابة: عن علي^(٣)، وابن عباس، وأبي هريرة^(٤)، وجابر، وعبد الله بن عمر^(٥)، وأبي^(٦)، وزيد بن ثابت^(٧)، وسعد بن عباد^(٨)، وعن عمار^(٩) بن حزم، وقضى به علي بالعراق، رواه أحمد والدارقطني^(١٠)، ولأنَّ اليمنَ تشرع في حق مَنْ ظهر صدقه^(١١)، وسواء كان المدعي مسلماً أو كافراً، رجلاً أو امرأة.

و(لا) يثبت المال ونحوه بشهادة (امرأتين ويمين) لأنَّ النساء لا تقبل شهادتهنَّ في ذلك منفردات؛ ولذلك لو شهد أربعة نسوة، لم يقبلن. (ويجب تقديم الشهادة) أي: شهادة الرجل الواحد (عليه) أي: اليمين؛ لأنه لا يقوى جانبه إلا بشهادة، ولا يشترط قول مدَّع في حلفه، وأنَّ شاهدي صادق في شهادته، كما لو كان مع الشاهد غيره. وظاهر كلامه كغيره: أنَّ الكفالة بالبدن، والإيصاء، والوقف على غير معين لا يثبت إلا برجلين.

(١) أحمد في «مسنده» (٢٩٦٨)، والنسائي في «الكبرى» (٦٠١١)، وابن ماجه (٢٣٧٠)، ولم نجده عند الترمذي، ولم يرقم له المزي في «تحفة الأشراف» ١٨٧/٥.

(٢) في «مسنده» (١٤٢٧٨)، والترمذي (١٣٤٤)، وابن ماجه (٢٣٦٩).

(٣) أخرجه الدارقطني ٢١٢/٤.

(٤) أخرجه أبو داود (٣٦١٠)، والترمذي (١٣٤٣)، وابن ماجه (٢٣٦٨).

(٥) أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» ١٣٥/٢.

(٦) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ١٧٣/١٠.

(٧) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ١٧٢/١٠، وابن عبد البر في «التمهيد» ١٤٤/٢-١٤٥.

(٨) أخرجه أحمد ٢٨٥/٥.

(٩) في (س) و(ز): «عمار»، وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ١٧١/١٠، وابن عبد البر في «التمهيد» ١٤٧/٢.

(١٠) أحمد في «مسنده» (١٤٢٧٨)، والدارقطني ٢١٢/٤.

(١١) ليست في (ز) و(س).

ولو نكَلَ عنه مَنْ أقام شاهداً، حلف مدَّعى عليه، وسقط الحقُّ.
فإن نكَلَ، حُكِمَ عليه.

ولو كان لجماعةٍ حقٌّ بشاهدٍ، فأقاموه، فمن حلف، أخذ نصيبه،
ولا يُشاركه مَنْ لم يحلف. ولا تحلفُ ورثةُ ناكلي.

السادس: داءٌ دأبةٌ، ومُوضحةٌ، ونحوهما، فيقبلُ قولُ طبيبٍ وييطارٍ
واحدٍ؛ لعدمِ غيره، في معرفته.

شرح منصور

٦٠٤/٣

/ (ولو نكل عنه) أي: اليمين (مَنْ أقام شاهداً، حلف مدَّعى عليه،
وسقط الحقُّ) أي: انقطعت الخصومة، (فإن نكل) مدَّعى عليه عن اليمين،
(حُكِمَ عليه) بالنكول. نصًّا، لما تقدم عن عثمان^(١)، ولا تُردُّ اليمينُ على
المدعي؛ لأنها كانت^(٢) في جنبيته، وقد أسقطها بنكوله عنها، وصارت^(٣) في
جنبه غيره، فلم تعدْ إليه، كالمدعي عليه إذا نكل عنها.

(ولو كان لجماعةٍ حقٌّ) ماليٌّ (بشاهدٍ فأقاموه، فمن حلف أخذ نصيبه)
لكمال النصاب من جهته، (ولا يشاركه) ^(٢) فيما أخذه ^(٢) (مَنْ لم يحلف)
^(٢) لأنه لم يجب له شيءٌ قبلَ حلفه ^(٢)، (ولا يحلفُ ورثةُ ناكلي) عن يمينٍ بعدَ
إقامته شاهداً به؛ لأنه لا حقٌّ لوارثه حالَ حياته، فإن مات، فلوارثه الدعوى،
وإقامةُ الشاهد، ويحلف معه ويأخذ ^(٣) ما شهد به الشاهد^(٣).

القسم (السادس) ^(٣) من أقسام المشهود به ^(٣): (داءٌ دأبةٌ، و) داءٌ (موضحةٌ
ونحوهما) كداءٍ بعين، (فيقبلُ قولُ طبيبٍ) واحدٍ، (وييطارٍ واحدٍ) وكحالٍ
واحدٍ؛ (لعدمِ غيره في معرفته) أي: الداء. نصًّا، لأنه يخبرُ به عن اجتهاده،
كالقاضي يخبرُ عن حكمه.

(١) صفحة ٥٣٩.

(٢-٢) ليست في (ز) و(س).

(٣-٣) ليست في الأصل.

فإن لم يتعذر، فاثنتان، وإن اختلفا، قُدِّم قولٌ مثبتٌ.

السابع: ما لا يطلعُ عليه الرجالُ غالباً، كعيوبِ النساءِ تحت الثياب، والرضاع والاستهلال، والبكارة والثيوبة، والحيض ونحوه، وكذا جراحةٌ وغيرها في حمّامٍ وعُرسٍ، ونحوهما، مما لا يحضره رجالٌ. فيكفي فيه امرأةٌ عدلٌ، والأحوط اثنتان. وإن شهد به رجلٌ، فأولَى لكمالِه.

شرح منصور

(فإن لم يتعذر) بأن كان بالبلد من أهل المعرفة به أكثر من واحدٍ يعلم ذلك، (فإنه يعتبر أن يشهد به (اثنتان) كسائر ما يطلع عليه الرجال، وليس بمالٍ، (وإن اختلفا) بأن قال أحدهما بوجود الداء، والآخرُ بعدمه، (قدم قولٌ مثبت) على قولٍ نافي؛ لأنه يشهد بزيادة لم يدركها النافي.

القسم (السابع: ما لا يطلع عليه الرجالُ غالباً، كعيوبِ النساءِ تحت الثياب، والرضاع، والاستهلال، والبكارة، والثيوبة، والحيض، ونحوه) كبرصٍ بظهرٍ أو بطنِ المرأة، ورتقٍ، وقرنٍ، وعُقلٍ، ونحوه، (وكذا جراحةٌ وغيرها) كعاريةٍ وودعيةٍ، وقرضٍ، ونحوه، (في حمّامٍ، وعُرسٍ، ونحوهما) مما لا يحضره رجالٌ).

(فيكفي فيه امرأةٌ عدلٌ) لحديثٍ حذيفة أن النبي ﷺ أجازَ شهادةَ القابلةِ وحدها^(١). ذكره الفقهاء في كتبهم. وروى أبو الخطاب، عن ابنِ عمرٍ مرفوعاً: «يجزئ في الرضاع شهادةُ امرأةٍ واحدةٍ»^(٢). ولأنه في معنى يثبتُ بقولِ النساءِ المنفردات، فلا يشترطُ فيه العدد، كالرواية، والأخبار الدينية. (والأحوط) أن يشهد به (اثنتان) لأنه أبلغ.

(وإن شهد به رجلٌ، فهو (أولى) بالقبول من المرأة (لكمالِه) أي: لأنه

(١) أخرجه الدارقطني ٢٣٢/٤، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٥١/١٠.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٣٩٨٢) و(١٥٤٣٧)، ومن طريق أحمد (٤٩١٠) ولفظه عند أحمد: «رجلٌ وامرأة».

فصل

وَمَنْ ادَّعَتْ إِقْرَارَ زَوْجِهَا بِأُخُوَّةِ رِضَاعٍ، فَأَنْكَرَ، لَمْ يُقْبَلْ فِيهِ إِلَّا رَجُلَانِ.

وإن شهدَ بقتلِ العمدة رجلٌ وامرأتان، لم يثبت شيءٌ. وإن شهدوا بسرقةً، ثبتَ المالُ دونَ القطع، ويغرمه ناكِلٌ.

شرح منصور

أكملُ من المرأة. وكلُّ ما يُقبلُ فيه قولُ المرأة يُقبلُ فيه قولُ الرجل، كالرواية.

فصل

(وَمَنْ ادَّعَتْ إِقْرَارَ زَوْجِهَا بِأُخُوَّةِ رِضَاعٍ) أي: بأنه أخوها من الرضاع، (فأنكر) الزوجُ الإقرارَ به، (لم يُقبلْ فيه إلا رجلان) «لأنه ليسَ بمالٍ، ولا يقصد به المال، ويطلع عليه الرجالُ غالباً»^(١).

٦٠٥/٣

(وإن شهدَ بقتلِ العمدة رجلٌ وامرأتان، لم يثبت شيءٌ) أي: لا قصاص، ولا دية؛ لأنَّ العمدةَ يوجبُ القصاصَ، والمالُ بدلٌ عنه/، فإذا لم يثبت الأصل، لم يجبَ بدله، وإن قلنا: موجه أحدُ شيئين وهو المذهبُ، لم يتعين أحدهما إلا بالاختيار، فلو وجبتِ الديةُ بذلك، لوجبَ المعين بدون اختيار، ومن ادَّعى على آخر أنه ضرب أخاه بسهم عمداً فقتله، ونفذَ إلى أخيه الآخر فقتله خطأً، وأقام بذلك رجلاً وامرأتين، أو رجلاً وحلفَ معه، ثبتَ قتلُ الثاني؛ لأنه خطأً، دونَ الأول؛ لأنه عمدٌ. (وإن شهدوا) أي: الرجل والمرأتان، (بسرقةً، ثبتَ المالُ) لكمالِ نصابه (دونَ القطع) للسرقة؛ لأنه حدٌ، فلا يثبتُ إلا برجلين، والسرقةُ توجبُ المالَ والقطع، وقصور البينة عن أحدهما لا يمنعُ ثبوتَ الآخر. (ويغرمه ناكِلٌ) أي: لو ادَّعى على آخر بسرقةً مالٍ، فأنكر فالتمسَ يمينه فنكل، غرم المال (٢) ولا قطع؛ لأنَّ النكولَ لا يقضى به في غيرِ المال^(٢).

(١-١) ليست في (ز) و(س).

(٢-٢) ليست في (م).

وإن ادَّعى زوجٌ خلْعاً، قبل فيه رجلٌ وامرأتان، أو ويمينه. فيثبتُ
العِوضُ، وتبينُ بمجرّدِ دعواه.

وإن ادَّعته، لم يُقبلَ فيه إلا رجلان.

ومن أقامت رجلاً وامرأتين بتزويجها بمهرٍ، ثبت المهرُ. ومن حلف
بطلاق: ما سرق، أو ما غصب، ونحوه، فثبت فعله برجلٍ وامرأتين،
أو ويمين، ثبت المالُ، ولم تطلق.

وإن شهد رجلٌ وامرأتان لرجلٍ، أو رجلٌ وحلف معه: أن فلانة أم
ولده، وولدها منه، قضيَ له بها

شرح منصور

(وإن ادَّعى زوجٌ خلْعاً، قبل فيه رجلٌ وامرأتان، أو رجلٌ (ويمينه) لأنه
يدعي المالَ، (فيثبت العِوضُ) بذلك، (وتبينُ) المرأةُ (بمجرّدِ دعواه) مواخذةً
له بإقراره.

(وإن ادَّعته) أي: الخلعَ الزوجةُ، (لم يُقبلَ فيه إلا رجلان) لأنَّ مقصودَها
الفسخُ، ولا يثبتُ بغيرِ رجلين.

(وإن أقامت رجلاً وامرأتين) شهدوا على رجلٍ (بتزويجها بمهرٍ) عينته،
(ثبتَ المهرُ) دونَ النكاحِ؛ لأنه حقٌّ للرجلِ، فلا تدعيه، ولا يثبتُ إلا برجلين.
(ومن حلفَ بطلاق: ما سرق، أو ما غصبَ ونحوه) نحو: ما باعَ، أو ما
اشترى، أو وهبَ، أو قتلَ (فثبتَ فعله) المخلوفاً أنه ما فعله، (برجلٍ
وامرأتين، أو رجلٍ (ويمين، ثبتَ المالُ) لكمالِ نصابه (ولم تطلق) زوجته؛
لأنَّ الطلاقَ لا يثبتُ بذلك.

(وإن شهد رجلٌ وامرأتان لرجلٍ) أن فلانة أمٌ ولده وولدها منه، (أو)
شهد (رجلٌ وحلفَ معه أن فلانة أمٌ ولده وولدها منه، قضيَ له بها) أي: الجارية،

أُمٌ وَلَدِي، وَلَا تُثَبِّتُ حُرِّيَّةَ وَلَدِهَا وَلَا نَسَبَهُ.

ولو وُجِدَ عَلَى دَابَّةٍ مَكْتُوبٌ: حَبِيسٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ عَلَى أُسْكُفَةٍ دَارٍ أَوْ حَائِطِهَا: وَقَفٌ أَوْ مَسْجِدٌ، حُكِمَ بِهِ.

ولو وَجَدَهُ عَلَى كُتُبِ عِلْمٍ فِي خِزَانَةٍ مَدَّةً طَوِيلَةً، فَكَذَلِكَ، وَإِلَّا عَمِلَ بِالْقَرَائِنِ.

شرح منصور

(أُمٌ وَلَدِي) لَأَنَّهَا مَمْلُوكَتُهُ، لَهُ وَطُوعُهَا، وَإِجَارَتُهَا، وَتَزْوِيجُهَا، وَالْمَلِكُ يَثْبُتُ بِذَلِكَ، وَالْإِسْتِيلَادُ بِإِقْرَارِهِ لِنَفْوِذِهِ فِي مَلِكِهِ. (وَلَا تُثَبِّتُ حُرِّيَّةَ وَلَدِهَا، وَلَا نَسَبَهُ) (أَمِنْ مَدْعٍ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَثْبُتَانِ إِلَّا بِرَجُلَيْنِ، فَيَقْرَأُ الْوَلَدُ بِيَدِ مَنْكِرٍ مَمْلُوكًا لَهُ^(١)).

(وَلَوْ وَجِدَ عَلَى دَابَّةٍ مَكْتُوبٌ: حَبِيسٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) حُكِمَ بِهِ. نَصًّا، (أَوْ) وَجِدَ (عَلَى أُسْكُفَةٍ دَارٍ) (مَكْتُوبٌ: وَقَفٌ أَوْ مَسْجِدٌ، حُكِمَ بِهِ، (أَوْ) وَجِدَ عَلَى^(١) (حَائِطِهَا) أَي: حَائِطِ دَارٍ مَكْتُوبٌ: (وَقَفٌ أَوْ مَسْجِدٌ، حُكِمَ بِهِ) نَصًّا، حَيْثُ لَا مَعَارِضَ أَقْوَى مِنْهُ كَيِّنَةٌ.

(وَلَوْ وَجَدَهُ) أَي: وَجِدَ الْحَاكِمُ مَكْتُوبًا (عَلَى كُتُبِ عِلْمٍ فِي خِزَانَةٍ مَدَّةً طَوِيلَةً) هَذَا وَقَفٌ، (فَكَذَلِكَ) أَي: بِحُكْمِهِ، (وَالْإِلَّا) تَكُنْ مَدَّتُهَا طَوِيلَةً، أَوْ لَمْ تَكُنْ بِخِزَانَةٍ، (عَمِلَ بِالْقَرَائِنِ) فَيَتَوَقَّفُ حَتَّى تَظْهَرَ لَهُ قَرِينَةٌ يُعْمَلُ بِهَا.

(١-١) ليست في (ز) و(س).

باب الشهادة على الشهادة، والرجوع عنها، وأدائها

لا تُقبلُ الشهادةُ على الشهادة، إلا بثمانية شروطٍ:
أحدها: كونها في حقٍّ، يُقبلُ فيه كتابٌ قاضٍ لقاضٍ.

شرح منصور

٦٠٦/٣

باب الشهادة على الشهادة وباب الرجوع عنها وباب أدائها

أي الألفاظ التي تؤدي بها الشهادة

قال أبو عبيد^(١): أجمعت العلماء من أهل الحجاز والعراق على إمضاء الشهادة على الشهادة في الأموال، ولدعاء الحاجة إليها؛ لأنها وثيقة مستدامة لحفظ الأموال؛ لما قد يطرأ على الشاهد من اختزام المنية، والعجز عن الشهادة؛^(٢) الغيبة، أو مرض، أو نسيان ونحوه مما يوجب^(٣) ضياع حقّ المشهود له، فاستدرك ذلك بتحويل الشهادة على الشهادة^(٤)؛ لتدوم الوثيقة، على أن من الحقوق ما يحتاج فيه إلى التأييد، كالوقوف، والشاهد لا يعيش أبداً.

(لا تقبلُ الشهادةُ على الشهادة إلا بثمانية شروطٍ) لخصها ابنُ نصرٍ الله من كلام الأصحاب^(٤)، وتبعه المصنف:

(أحدها: كونها) أي: الشهادة على الشهادة (في حقٍّ يقبلُ فيه كتاب قاضٍ لقاضٍ) وهو حقُّ آدميٍّ دون حقِّ الله تعالى؛ لأنَّ الحدودَ مبنية على السرِّ والدرءِ بالشبهة، والشهادة على الشهادة فيها شبهة؛ لتطرق احتمال الغلط، والسهو، وكذبِ شهودِ الفرع فيها، مع احتمال ذلك في شهودِ الأصل؛ ولهذا احتمالٌ زائدٌ لا يوجد في شهودِ الأصل، ولهذا لا تقبلُ مع القدرة على شهودِ الأصل، ولأنَّه لا حاجة إليها في الحد؛ لأنَّ سرَّ صاحبه أولى من الشهادة عليه.

(١) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٤١/٣٠.

(٢-٢) ليست في (ز) و(س).

(٣-٣) ليست في (س).

(٤) معونة أولى النهي ٤٣٢/٩.

الثاني: تعذرُ شهودِ الأصلِ، بموتٍ، أو مرضٍ، أو خوفٍ من سلطانٍ أو غيره، أو غيبةٍ مسافةٍ قصرٍ.

الثالثُ: دوامُ تعذرِهِم إلى صدورِ الحكمِ، فمتى أمكنتُ شهادتُهُم قبله، وقَفَ على سماعِها.

الرابعُ: دوامُ عدالةِ أصلٍ وفرعٍ إليه، فمتى حدث قبله من أحدهم ما يمنعُ قبوله، وقَفَ.

الخامسُ: استرعاءُ الأصلِ الفرعَ، أو

شرح منصور

الشرط (الثاني: تعذرُ) شهادة (شهودِ الأصلِ بموتٍ، أو مرضٍ، أو خوفٍ من سلطانٍ، أو غيره، أو غيبةٍ مسافةٍ قصرٍ) لأنَّ شهادةَ الأصلِ تُثبتُ نفسَ الحقِّ، وشهادةُ الفرعِ إنما تُثبتُ الشهادةَ عليه، «ولاستغناء الحاكم»^(١) بسماعِ الأصلِ عن تعديلِ الفرعِ، وسماعه من الأصلِ معلومٌ، وصدق شاهدِ الفرعِ عليه مظنونٌ، ولا يُعدلُ عن اليقينِ مع إمكانه.

الشرط (الثالثُ: دوامُ تعذرِهِم) أي: شهودِ الأصلِ (إلى صدورِ الحكمِ، فمتى أمكنتُ شهادتُهُم) أي: الأصول (قبله) أي: الحكم، (وقَفَ) الحكم (على سماعِها) لزوالِ الشرطِ، كما لو كانوا حاضرين أصحَّاء.

الشرط (الرابع: دوامُ عدالةِ) شاهدٍ (أصلٍ، و) شاهدٍ (فرعٍ إليه) أي: صدورِ الحكمِ، (فمتى حدث قبله) أي: الحكمِ، (من أحدهم) أي: شهودِ الأصلِ، وشهودِ الفرعِ (ما يمنعُ قبوله) من نحو فسقٍ، أو جنونٍ، (وقَفَ) الحكمُ؛ لأنَّه مبنيٌّ على شهادةِ الجميعِ، وإذا فُقدَ شرطُ الشهادةِ التي هي شرطٌ للحكمِ، لم يجز الحكمُ بها.

الشرط (الخامس: استرعاءُ) شاهدٍ (الأصلِ) شاهدَ (الفرعِ، أو) استرعاءُ

(١-١) في (ز) و(س): «ولاستيفاء الحكم».

غيره، وهو يسمع، فيقول: اشهد على شهادتي، أو اشهد أني أشهد: أن فلان ابن فلان، وقد عرفته، أشهدني على نفسه، أو شهدت عليه، أو أقر عندي، بكذا. وإلا لم يشهد، إلا إن سَمِعَهُ يشهد عند حاكم، أو يعزوها إلى سبب، كبيع وقرض، ونحوهما. السادس: أن يؤدّيها الفرع بصفة تحمله.

وتثبت شهادة شاهدي الأصل بفرعين، ولو على كل أصل فرع. ويثبت الحق

شرح منصور

٦٠٧/٣

(غيره، وهو) أي: الفرع (يسمع) استرعاء الأصل لغيره، وأصل الاسترعاء /من قول المحدث: أرعني سمعك، يريد: اسمع مني، مأخوذ من: رعيت الشيء أي: حفظته، فشاهد الأصل يطلب من شاهد الفرع أن يحفظ شهادته ويؤدّيها. وصفة الاسترعاء ما ذكره بقوله: (فيقول) شاهد الأصل لمن يسترعيه: (اشهد على شهادتي) أني أشهد، (أو) يقول له: (اشهد أني أشهد أن فلان بن فلان، وقد عرفته أشهدني على نفسه، أو) يقول: (شهدت عليه، أو أقر عندي بكذا، وإلا) يسترعه ولا غيره مع سماعه، (لم يشهد) لأن الشهادة على الشهادة فيها معنى النيابة، ولا ينوب عنه إلا بإذنه، (إلا إن، سمعه) أي: سمع الفرع الأصل (يشهد عند حاكم، أو يعزوها) أي: شهادته (إلى سبب، كبيع وقرض ونحوهما) فيشهد على شهادته؛ لأنه بشهادته عند الحاكم، وبنسبته الحق إلى سببه، يزول الاحتمال، كالاسترعاء.

الشرط (السادس: أن يؤدّيها) أي: الشاهد، (الفرع بصفة تحمله) وإلا لم يحكم بها.

(وتثبت شهادة شاهدي الأصل بفرعين ولو على كل شاهد (أصل) شاهد (فرع) نصًا، كما لو شهدا بنفس الحق، ولأن الفرع بدل الأصل، فاكفى بمثل عدده، ولأن شاهدي الفرع لا ينقلان عن شاهدي الأصل حقًا عليهما، فكفى عن كل واحد واحد، كأخبار الديانات. (ويثبت الحق

بفرع مع أصل آخر.

ويصحُّ تحمُّلُ فرعٍ على فرعٍ، وأن يشهدَ النساءُ في أصلٍ، وفرعٍ، وفرعٍ فرعٍ.

فَيُقْبَلُ رجلانِ على رجلٍ وامرأتين، ورجلٌ وامرأتانِ على مثلهم، أو على رجلين أصليين أو فرعين، وامرأةٌ على امرأةٍ، فيما تُقْبَلُ فيه المرأةُ.

السابعُ: تعيينُ فرعٍ لأصلٍ.

الثامنُ: ثبوتُ عدالةِ الجميعِ.

شرح منصور

(ب) شهادة (فرع) واحد (مع أصل آخر) كأصليين أو فرعين.

(ويصحُّ تحمُّلُ فرعٍ على فرعٍ) لدعاء الحاجة إليه، (و) يصحُّ (أن يشهدَ النساءُ) حيث يقبلن (في أصلٍ وفرعٍ، وفرعٍ فرعٍ) لأنَّ المقصودَ إثباتُ ما يشهد به الأصول، فدخل فيه النساءُ.

(فيقبل رجلان على رجل) واحد، (وامرأتين ورجل، وامرأتان على مثلهم أو على رجلين أصليين أو فرعين) في المال وما يقصد به، (و) تقبلُ (امرأة على امرأة فيما تقبلُ فيه المرأة) لما تقدم.

الشرط (السابع: تعيين (الفرع لأصل^(١)) قال القاضي^(٢): حتى لو قال تابعيان: أشهدنا صحايان، لم يجز حتى يعيناها.

الشرط (الثامن: ثبوت عدالة الجميع) أي: شهود الأصل والفرع؛ لأنهما شهادتان، فلا يحكم بهما بدون عدالة الشهود؛ لانبناء الحكم على الشهادتين جميعاً.

(١-١) في (ز) و(س) و(م): «شاهدي فرع لأصله».

(٢) الفروع ٥٩٨/٦.

ولا يجبُ على فرع تعديل أصل. وتقبلُ به وبموته ونحوه، لا تعديلُ شاهدٍ لرفيقه.

ومن شهد له شاهدا فرع على أصل، وتعذر الآخر، حلف، واستحقَّ.
وإذا أنكر الأصل شهادة الفرع، لم يعمل بها.
ويضمنُ شهودُ الفرع برجوعهم بعدَ

شرح منصور

(ولا يجبُ على) شاهد (فرع تعديل) شاهد (أصل) لأنه يجوزُ أن لا يعرفه، فيبحث عنه الحاكم، ويحتمل أن يعرفا عدالتهما ويتركاها؛ اكتفاء بما ثبت عند الحاكم من عدالتهما، (وتقبل) شهادة الفرع (به) أي: بتعديل أصله. قال في «الشرح»^(١): بغير خلافٍ نعلمه. (و) تقبل شهادة الفرع (بموته) أي: الأصل (ونحوه) كمرضه وغيبته، كتعديلهم، و(لا) يقبل (تعديلُ شاهدٍ لرفيقه) بعد شهادته، أصلاً كان أو فرعاً؛ لإفضائه إلى انحصارِ الشهادة في أحدهما. قال ابنُ نصر الله^(٢): فلو كان قد زكاه قبل ذلك ثم شهدا، قبلت شهادتهما؛ لانتفاء التهمة إذن.

٦٠٨/٣

(ومن شهد له شاهدا فرع على أصل) واحد، (وتعذر) الأصل (الآخر) ومن يشهد على شهادته، (حلف) مشهودٌ له (واستحقَّ) ما شهدا له به، كما لو شهد به أصلهما.

(وإذا أنكر الأصل شهادة الفرع، لم يعمل بها) قال في «الفروع»^(٣): وأطلق جماعة: إذا أنكر الأصل شهادة الفرع، لم يعمل بها؛ لتأكيد الشهادة بخلاف الرواية.

(ويضمنُ شهودُ الفرع) محكوماً به يتلفُ بشهادتهم (برجوعهم بعدَ)

(١) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٦٢/٣٠.

(٢) معونة أولي النهى ٤٣٨/٩-٤٣٩.

(٣) ٥٩٨/٦.

الحكم، ما لم يقولوا: بأن لنا كذبُ الأصول، أو غلطُهم.
وإن رجع شهودُ الأصلِ بعده، لم يضمنوا، إلا إن قالوا: كذبنا أو
غلطنا.

وإن قالوا بعده: ما أشهدناهما بشيء، لم يضمن الفريقان شيئاً.

فصل

ومن زاد في شهادته، أو نقص، لا بعد حكم،

شرح منصور

الحكم) لأنه تلف بشهادتهم، كما لو باشروا التلف بأيديهم، (ما لم يقولوا:
بأن لنا كذبُ الأصول، أو غلطُهم) فلا يضمنون؛ لأنه ليس برجوع عن
شهادتهما؛ لأنه لا ينافي شهادتهما على الأصول.

(وإن رجع شهودُ الأصلِ بعده) أي: الحكم، (لم يضمنوا) شيئاً؛ لحصول
الإتلاف بشهادة غيرهم، فلا يلزمهم ضمانه، كالمسبب مع المباشر، ولأنهم لم
يلجئوا الحاكم إلى الحكم، (إلا إن قالوا: كذبنا، أو قالوا: (غلطنا) فيلزمهم
الضمان؛ لاعترافهم بتعمد الإتلاف بقولهم: كذبنا، أو بخطئهم بقولهم: غلطنا.

(وإن قالوا) أي: شاهدا الأصل (بعده) أي: الحكم (ما أشهدناهما) أي:
الفرعين (بشيء) مما شهدا به على شهادتنا، (لم يضمن الفريقان) لا شاهدا
الأصل، ولا شاهدا الفرع (شيئاً) مما حكيم به؛ لأنه لم يثبت كذب شاهدي
الفرع، ولا رجوع شاهدي الأصل؛ إذ الرجوع إنما يكون بعد الشهادة،
وهما أنكرا أصل الشهادة.

(ومن زاد في شهادته) كأن شهد بمئة ثم قال: بل (١) هي مئة وخمسون،
(أو نقص) في شهادته؛ بأن شهد بمئة ثم قال: هي تسعون (٢) بحضرة حاكم، أو
قبل أن يحضر إليه، (لا بعد حكم) حاكم بشهادته، قبل نصاً، وحكم (٢) بما

(١) ليست في (ز) و(س) و(م).

(٢-٢) ليست في (ز) و(س).

أو أدّى بعد إنكارها، قبل. وكذا قوله: لا أعرف الشهادة، ثم يشهد.
وإن رجع، لغت، ولا حكم، ولم يضمن.

وإن لم يصرّح برجوع، بل قال للحاكم: توقف، فتوقف، ثم أعادها، قبلت.

شرح منصور

شهد به أخيراً؛ لأنها شهادة عدل غير متهم لم يرجع عنها، أشبه ما لو لم يتقدمها ما يخالفها، ولا تعارضها الشهادة الأولى؛ لبطلانها برجوعه عنها.^(١)
(أو أدّى) الشهادة (بعد إنكارها)^(٢) بأن شهد على إنسان بعد قوله: ليس لي عليه شهادة، وقال: كنت نسيته، (قبل نصاً، لقوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فقبلها بعد إثبات الضلال والنسيان في حقها، ولأن الإنسان معرض للخطأ والنسيان، فلو لم يقبل منه ما ذكره بعد أن نسيه، لضاعت الحقوق بتقادم عهدها. (وكذا قوله: لا أعرف الشهادة، ثم يشهد) فتقبل شهادته؛ لأنها أولى بالقبول عما^(٣) قبلها.

(وإن رجع) شاهد عن شهادته قبل حكم بها، (لغت) شهادته؛ لأن رجوعه عنها يوجب ظنً بطلانها، ولا يجوز العمل بها مع^(٤) ظنه. (ولا حكم) يجوز بشهادة بعد رجوع عنها^(٥) ولو أداها بعد^(٥).

٦، ٩/٣

(ولم يضمن) راجع عن شهادته قبل الحكم بها؛ لأنه لم يتم. (وإن لم يصرح) شاهد (برجوع) عن شهادته (بل قال للحاكم: توقف) عن الحكم، (فتوقف) الحاكم عنه (ثم أعادها) أي: الشهادة، (قبلت) لاحتمال زوال رية عرضت له، وفي وجوب إعادتها احتمالان. قال في «الإنصاف»^(٦): الأولى عدم الإعادة.

(١) بعدها في (ز) و(س): «لا بعد حكم».

(٢) بعدها في (ز) و(س): «قبل».

(٣) في (م): «مما»، وهي نسخة في هامش الأصل.

(٤-٤) ليست في (ز) و(س).

(٥) بعدها في (ز) و(س): «ولا حكم».

(٦) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٨٦/٣٠.

وإن رَجَعَ شهودُ مالٍ، أو عتقَ بعدَ حكمٍ، قبلَ استيفاءٍ، أو بعده، لم يُنقضْ، ويُضمَّنون، ما لم يصدَّقْهم مشهودٌ له بالمال، أو تكن الشهادةُ بدَّينٍ، فيبرأُ منه قبلَ أن يرجعاً.

ولو قبضه مشهودٌ له، ثم وهبه لمشهودٍ عليه،

شرح منصور

(وإن رجع شهودُ مالٍ، أو رجع^(١) شهودُ (عتق بعد حكم) بشهادتهم (قبل استيفاء) مالٍ، (أو بعده، لم يُنقض) الحكمُ لتمامه، ووجوب^(٢) المشهودِ به للمحكوم له، ورجوع^(٣) الشهودِ بعدَ الحكم لا ينقضه؛ لأنهم إن قالوا: عمدنا، فقد شهدوا على أنفسهم بالفسق، فهما متهمان بإرادة نقض الحكم، كما لو شهد فاسقان على الشاهدين بالفسق، فإنه لا يوجب التوقف في شهادتهما، وإن قالوا: أخطأنا، لم يلزم نقضه أيضاً؛ لجواز خطئهما في قولهما الثاني؛ بأن اشتبه عليهما الحال. (ويضمنون) بدل ما شهدوا به من المال، قبض أو لم يقبض، قائماً كان أو تالفاً، وقيمة ما شهدوا بعته؛ لأنهم أخرجوه من يد مالكه بغير حق، وحالوا بينه وبينه كما لو أتلفوه، ومحل ذلك (ما لم يصدقهم) على بطلان الشهادة (مشهود له) فلا ضمان على الشهود، ويردُّ المشهود له ما قبضه من مال المحكوم عليه، أو بدله إن تلف؛ لاعترافه بأخذه بغير حق، وإن لم يكن قبض شيئاً، بطل^(٣) حقه من المشهود به، (أو) ما لم (تكن الشهادةُ بدَّين فيبرأ منه) المشهود عليه (قبل أن يرجعاً) عن شهادتهما؛ لأنَّ المشهودَ عليه لم^(٤) يغرم شيئاً. وكذا لو شهدا على سيد عبد أنه أعتقه على مئة، وهي قيمته، ثم رجعا، لم يغرم شيئاً؛ لأنهما لم يفوتا على ربِّ العبد شيئاً.

(ولو قبضه) أي: الدين المشهود به (مشهود له، ثم وهبه لمشهودٍ عليه،

(١) في (م): «رجل».

(٢-٢) ليست في (ز) و(س).

(٣) في (م): «بعل».

(٤) ليست في (م).

ثُمَّ رَجَعَا، غَرَمَاهُ.

وَلَا يَغْرُمُ مُزْكٌ، بِرَجُوعِ مُزْكِي.

وإن رجع بعد حكمٍ شهودٍ طلاقٍ، فلا غرمٌ، إلا قبل الدخول،
نصفَ المسمى أو بدله.

وإن رجع شهودُ القربةِ، وشهودُ الشراء، فالغرمُ على شهودِ القربةِ.

شرح منصور

ثم رجعا عن شهادتهما به، (غرماه) كما لو تنصف الصداق بعد هبتها إياه
للزوج.

(ولا يغرمُ مُزكٌ) شيئاً (برجوعِ مُزكي) عن شهادته^(١) بعد الحكم؛ لتعلق
الحكم بشهادة الشهود لا المزكين؛ لأنهم أخبروا بظاهر حال الشهود، وأما
باطنه، فعلمه إلى الله تعالى.

(وإن رجع بعد حكمٍ شهودٍ طلاقٍ) بعد دخول، (فلا غرم) عليهم؛
لأنهم لم يقرروا عليه شيئاً بشهادتهم؛ لتقرر عليه بالدخول، ولم يخرجوا من
ملكه شيئاً متقوماً، كمن قتلها، وكما لو ارتدت. (إلا) إن رجعوا عن
شهادتهم بالطلاق (قبل الدخول) أي: دخول الزوج بها، فإنهم يغرمون
(نصفَ المسمى، أو) يغرمون (بدله) أي: بدل المهر،^(٢) وهو المتعة، إن لم يُسم
لها مهرٌ، لإلزامهم الزوج إياه^(٣) بشهادتهم بطلاقها، كما يغرم ذلك من يفسخ
نكاحها بنحو رضاعٍ قبل دخول.

(وإن) شهد اثنان على شخصٍ أنه اشترى هذا القرن، وآخران أنه ابنه، أو
أخوه ونحوه وحكم بعته، ثم (رجع شهودُ القربةِ، وشهودُ الشراء) عن
شهادتهم، (فالغرم) بقيمة العتيق (على شهودِ القربةِ) لأنهم فوتوه عليه، كما
لو شهدوا بعته، دون شهودِ الشراء.

٦١٠/٣

(١) بعدما في (م): «المشهود».

(٢-٢) في (م): «إن لم يكن سمي لها مهرًا، وهو المتعة؛ لأن الشهود ألزموه للزوج».

وإن رجع شهود قودٍ أو حدٍّ، بعدَ حكمٍ وقبلَ استيفاءٍ، لم يُستوفَ،
ووجبت دية قودٍ.

وإن استوفى، ثمَّ قالوا: أخطأنا، غَرِمُوا ديةً ما تَلَفَ، أو أَرُشَ
الضرب.

وَيَتَقَسَّطُ الْغَرْمُ عَلَى عَدَدِهِمْ، فلو رجع رجلٌ وعشرُ نسوةٍ في مالٍ،
غَرِمَ سدسًا، وهُنَّ البقية. وكذا رَضَاعٌ.

شرح منصور

(وإن رجع شهود قودٍ أو) رجع^(١) شهود (حدٍّ بعدَ حكمٍ) بشهادتهم،
(وقبلَ استيفاءٍ) قودٍ أو حدٍّ، (لم يُستوفَ) قودٌ ولا حدٌّ؛ لأنَّه عقوبةٌ لا سبيلَ
إلى جبرها إذا استوفيت، بخلافِ المال، ولأنَّ رجوعَهم شبهةٌ، والحدُّ يدرأ بها،
والقود في معناه، (ووجبت دية قودٍ) شهدوا به لمشهود له؛ لأنَّ الواجبَ
بالعمدِ أحدُ شيئين، فإذا امتنع أحدهما، تعينَ الآخرُ، ويرجعُ غارمٌ على
شهودٍ.

(وإن استوفى) قودٌ أو حدٌّ حُكِمَ به بشهادتهم (ثمَّ قالوا: أخطأنا، غَرِمُوا
ديةً ما تَلَفَ) من نفسٍ أو ما دونها، (أو أَرُشَ الضرب) نصًّا، ولا تحملُ
العاقلةُ منه شيئاً.

(وَيَتَقَسَّطُ الْغَرْمُ عَلَى عَدَدِهِمْ) لحصولِ التفويتِ من جميعهم، كما لو
أَتَلَفَ جماعةٌ مالاً، (فلو رجع رجلٌ وعشرُ نسوةٍ) شهدوا (في مالٍ، غَرِمَ)
الرجلُ (سدسًا، وهُنَّ) أي: النسوةُ العشرُ، (البقية) كل واحدة نصف سدس.
(وكذا رَضَاع) شهد به رجلٌ وعشرُ نسوةٍ بين زوجين فرقَ بينهما قبلَ
دخولِ، ثمَّ رجعوا، وُزَّعَ نصفُ^(٢) الصداقِ عليهم، على الرجلِ سدسه،
وعليهنَّ البقيةُ سويةً، لما تقدم.

(١) ليست في (م).

(٢) ليست في (ز) و(س) و(م).

ولو شهد ستة بزنى، أو أربعة، واثنان بإحصان، فرجم، ثم رجعوا، لزمتهم الدية أسداساً. وإن كانوا خمسة بزنى، فأخماساً. ولو رجع بعضهم، غرم بقسطه.

ولو شهد أربعة بزنى، واثنان منهم بالإحصان، فرجم، ثم رجعوا، فعلى من شهد بالإحصان ثلثا الدية، وعلى الآخرين ثلثها. وإن رجع زائد عن البينة قبل حكم، أو بعده، استوفي، ويحدُّ الراجع؛ لقذفه.

ولو رجع شهود زنى، أو إحصان،

شرح منصور

(ولو شهد ستة بزنى) فرجم مشهود عليه، ثم رجعوا، (أو) شهد (أربعة) بزنى (واثنان) من غيرهم (إحصان) زان، (فرجم ثم رجعوا) أي: الستة عن شهادتهم، (لزمتهم الدية أسداساً) لأنه قتل بشهادة الجميع. (وإن كانوا) أي: الشهود (خمساً بزنى، فأخماساً) يغرمون ديته، كما تقدم. (ولو رجع بعضهم) أي: الشهود (غرم بقسطه) فعلى واحدٍ من ستة سُدس، ومن خمسة خمس وهكذا.

(ولو شهد أربعة بزنى، و) شهد (اثنان منهم بالإحصان، فرجم ثم رجعوا، فعلى من شهد بالإحصان) والزنى (ثلثا الدية) ثلث لشهادتهما بالإحصان، وثلث لشهادتهما بالزنى، (وعلى الآخرين ثلثها) لشهادتهما بالزنى وحده.

(وإن رجع زائد عن البينة) كان شهد خمسة بزنى، ثم رجع أحدُهم (قبل حكم أو بعده، استوفي) حدُّ الزنى؛ لبقاء نصابه على شهادتهم، (ويحدُّ الراجع) منهم حدُّ القذف (لقذفه) المشهود عليه بشهادته التي رجع عنها.

(ولو رجع شهود زنى) دون إحصان، غرموا الدية كاملة؛ لأنه رجم بشهادتهم، وأما الإحصان، فشرط لا موجب. (أو) رجع شهود (إحصان) فقط،

غَرَمُوا الدِّيَةَ كَامِلَةً.

وَرَجْعُ شَهْوَ تَزْكِيَةٍ، كَرَجْعِ مَنْ زَكَّوْهُمْ.

وَإِنْ رَجَعَ شَهْوَ تَعْلِيْقِ عَتَقٍ، أَوْ طَلَاقٍ، وَشَهْوَ شَرْطِهِ، غَرَمُوا بَعْدَهُمْ.

وَإِنْ رَجَعَ شَهْوَ كِتَابَةٍ، غَرَمُوا مَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ قَنًا وَمَكَاتِبًا، فَإِنْ عَتَقَ، فَمَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ وَمَالِ كِتَابَةٍ. وَكَذَا شَهْوَ بَاسْتِيْلَادٍ.
وَلَا ضَمَانٌ بِرَجْعِ شَهْوَ كِفَالَةٍ بِنَفْسٍ، أَوْ بَرَاءَةٍ مِنْهَا،

شرح منصور

٦١١/٣

(غرموا الدية كاملة) لحصول القتل بشهادتهم؛ إذ لولا ثبوت الإحصان، لم يقتل. (ورجع شهود تزكية كرجوع من زكّوهم) / في جميع ما سبق.

(وإن رجع شهود تعليق عتق) وشهود شرطه، (أو) رجع شهود تعليق (طلاق) قبل دخول، (و) رجع (شهود شرطه) المعلق عليه، (غرموا) قيمة العتق، أو نصف الصداق (بعددهم) كشهود الزنى والإحصان؛ لأنّ شهود التعليق كشهود الزنى، وشهود شرطه كشهود الإحصان.

(وإن رجع شهود كتابة، غرموا ما بين قيمته) أي: المشهود له بالكتابة، (قنًا ومكاتبًا) لنقص قيمة المكاتب عن القنّ الحاصل بشهادتهم، (فإن عتق) المشهود له بالكتابة، ثم رجعوا عن شهادتهم بها، (ف) عليهم غرم (ما بين قيمته) قنًا (ومال كتابة) إن نقص عنها، وإلا فلا غرم. (وكذا شهود باستيلاذ) بها إذا رجعوا، فيغرمون ما بين قيمتها قنًا، وأمّ ولد، وبعد عتق كلّ قيمتها، ولو شهدا بتأجيل وحكم به ثم رجعا، غرما تفاوت ما بين الحال والموجل. نقله في «الفروع»^(١) عن بعضهم، وأقرّه.

(ولا ضمان برجوع شهود كفالة بنفس، أو براءة منها) أي: الكفالة بنفس،

(١) ٦٠٠/٦.

أو أنها زوجته، أو أنه عفا عن دم عمد؛ لعدم تضمينه مالاً.
ومن شهد بعد الحكم بمنافٍ للشهادة الأولى، فكرجوع، وأولى.
وإن حكم بشاهدٍ ويمين، فرجع الشاهد، غرم المال كله.

شرح منصور

(أو) رجوع عن شهادة (أنها) أي: فلانة بنت فلان (زوجته، أو) رجوع
شهود عن شهادة على ولي دم (أنه عفا عن دم عمد؛ لعدم تضمينه) أي:
المشهود به في هذه الصورة، (مالاً) قال في «المبهج»: قال القاضي: وهذا لا
يصح؛ لأن الكفالة تتضمن المال بهرب المكفول، والقود قد يجب به مال^(١).

(ومن شهد بعد الحكم بمنافٍ للشهادة الأولى) كأن شهد بقرض وحكم
به، ثم شهد بأنه وفاه قبل، (فكرجوع) عن شهادته (وأولى) قاله الشيخ تقي
الدين^(١). وقال في شاهد^(٢) قاس بلداً وكتب خطه بالصحة، فاستخرج
الوكيل على حكمه، ثم قاس وكتب خطه بزيادة، فغرم الوكيل الزيادة، قال:
يضمن الشاهد ما غرمه الوكيل من الزيادة بسببه، تعمّد الكذب، أو أخطأ،
كالرجوع.

(وإن حكم بشاهد ويمين، فرجع الشاهد، غرم المال كله) نصاً، لأنه
حجة الدعوى؛ لأن اليمين قول الخصم، وقوله: ليس حجة على خصمه،
وإنما هو شرط الحكم، فجرى مجرى طلب الحكم. وإن شهد رجلان على
آخر بنكاح امرأة بصدّاق معين، وآخران بدخوله، ثم رجعوا بعد الحكم عليه
بصدّاقها، غرمه شهود النكاح دون الدخول؛ لأنهم ألزموه المسمى. وإن شهد
مع ذلك آخران بالطلاق، لم يلزمهما شيء؛ لما تقدم. ولو شهد أربعة بأربع
مئة، وحكم بها، ثم رجع واحد عن مئة، وآخر عن مئتين، والثالث عن ثلاث
مئة، والرابع عن أربع مئة، غرم كلٌّ منهم ربع ما رجع عنه.

(١) الفروع ٦/٦٠١.

(٢) بعدها في (ز) و(س) و(م): «فاسق».

وإن بَانَ بعدَ حكمٍ كفرُ شاهديّهِ، أو فسقُهما، أو أنّهما من عَمُودَيِ نسبٍ محكومٍ له، أو عَدُوًّا محكومٍ عليه، نُقِضَ، وَرُجِعَ بِمَالٍ، أو ببدلِهِ، وببدلِ قَوْدٍ مستوفى، على محكومٍ له.

وإن كان الحكمُ لله تعالى بإتلافٍ حِسِّيٍّ، أو بما سَرَى إليه، ضَمِنَهُ مُزَكُّونَ، إن كانوا، وإلا أو كانوا فسقةً، فحاكَمَ.

شرح منصور

(وإن بان^(۱) بعدَ حكمٍ كفرُ شاهديه) أي: الحكم، (أو) بان (فسقهما، أو) بان (أنهما من عمودي نسبٍ محكومٍ له، أو) بان (أنهما) عدوا محكومٍ عليه، نُقِضَ) الحكم؛ لتبين فسادِهِ. وفي «الإقناع»^(۲): فينقضه الإمامُ أو غيره. انتهى. ومقتضى ما سبقَ أَنَّهُ ينقضه حاكمُهُ إن كان بعدَ إثباتِ السبب. (وَرُجِعَ بِمَالٍ) قائم، (أو ببدله) إن تلف / على محكومٍ له، (و) رجع (ببدلِ قودٍ مستوفى على محكومٍ له) لنقضِ الحكم، فيرجع الحق إلى مستحقِّهِ.

۶۱۱/۳

(وإن كان الحكم لله تعالى بإتلاف حسي) كرجم في زنى، وقطع في سرقة (أو بما سَرَى إليه) كجلدٍ في شربٍ سَرَى إلى النفس، (ضمنه مزكون إن كانوا) أي: المزكون؛ لأن المحكوم به قد تعذر رده، وشهود التزكية أُلْجُوا^(۳) الحاكمَ إلى الحكم، «فلزمهم الضمان»^(۴)، ولا ضمانَ على الحاكم؛ لأنَّه أتى بما عليه من تزكية الشهود، ولا على شاهدي الأصل؛ لأنَّهما مقيمان على أنَّهما صادقان في شهادتهما، وإنما الشرعُ منع قبولَ شهادتهما، بخلاف^(۵) الراجع عن شهادته؛ لاعترافه بكذبه^(۶)، (وإلا) يكن مزكون، فحاكَمَ، (أو كانوا) أي: المزكون (فسقة، فحاكَمَ) يضمن؛ لحصول التلفِ بفعله وهو حكمُهُ. وقد فرط بتركه التزكية.

(۱) ليست في (م).

(۲) ۵۳۱/۴.

(۳) في (م): «الجار».

(۴-۴) ليست في الأصل.

(۵-۵) في (ز) و(س) و(م): «الراجعين في شهادتهما؛ لاعترافهما بكذبهما».

وإذا علم حاكمٌ بشاهدٍ زورٍ بإقراره، أو تبين كذبه يقيناً، عزَّره - ولو تاب - بما يراه، ما لم يخالف نصّاً أو معناه، وطيفَ به في المواضع التي يشتهرُ فيها، فيقال: إنا وجدناه شاهدَ زورٍ، فاجتنبوه. ولا يعزُّرُ بتعارضِ البينة، ولا بغلطه في شهادته، أو رجوعه

شرح منصور

(وإذا علم حاكمٌ بشاهدٍ زورٍ بإقراره) على نفسه بذلك (أو تبين كذبه يقيناً) كأن شهد بقتل زيد، فإذا هو حيٌّ، أو بأن هذه البهيمة لفلان منذ ثلاثة أعوام وسنها دونها، وأن زيدا فعل كذا وقت كذا، وعلم موته قبله ونحوه مما يعلم به كذبه، وعلم تعمده لذلك، (عزَّره) حاكمٌ، (ولو تاب) كمن تاب من حدٍّ بعد رفعه لحاكم. وشهادة الزور من أكبر الكبائر لقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ [الحج: ٣٠]، وروى أبو بكرة مرفوعاً: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟» قالوا: بلى يا رسول الله. قال: «الإشراك بالله، وعقوق الوالدين» وكان متكئاً فجلس فقال: «ألا وقول الزور، وشهادة الزور»، فما زال يكررها حتى قلنا: ليتك سكت. متفق عليه^(١). ولا يتقدر تعزيره، بل يكون (بما يراه) حاكمٌ من ضربٍ، أو حبسٍ، أو كشف رأس ونحوه (ما لم يخالف نصّاً أو معناه) كحلق لحية، أو قطع طرف، أو أخذ مال، (وطيفَ به) أي: شاهد الزور (في المواضع التي يشتهرُ فيها) كإيقافه في سوقه، أو محله ونحوهما، وينادي عليه (فيقال: إنا وجدناه شاهدَ زورٍ، فاجتنبوه) ونحوه.

(ولا يُعزُّرُ) شاهد (بتعارضِ البينة) لأنه لا يعلم به كذبُ إحدى البنتين بعينها، (ولا بغلطه في شهادته) لأنَّ الغلط قد يعرض للصادق العدل، ولا يتعمده، (أو) أي: ولا يعزُّر شاهد بـ(رجوعه) عن شهادته؛ لاحتمال أنه^(٢) لما تبين له من خطئه، ولا يعزُّر أيضاً؛ لظهور فسقه، لأنه لا يمنع صدقه.

(١) البخاري (٦٥٤)، ومسلم (٨٧) (١٤٣).

(٢) بعدها في (م): «رجع».

ومتى ادعى شهود قود، خطأ، عزرُوا.

فصل

ولا تُقبلُ الشهادةُ إلا بأشهد، أو شهدت، فلا يكفي: أنا شاهد، ولا: أعلم، أو: أحق.

ولو قال: أشهد بما وضعت به خطي، أو من تقدمه غيره: أشهد بمثل ما شهد به، أو: وبذلك، أو كذلك أشهد، صح في الأخيرتين فقط.

شرح منصور

(ومتى ادعى شهود قود خطأ، عزرُوا) قاله في «الترغيب»^(١).

فصل في أداء الشهادة

(ولا تقبلُ الشهادةُ) من ناطقٍ (إلا بـ) لفظٍ (أشهد، أو) بلفظٍ (شهدت) لأنه مصدر شهد يشهد شهادةً، فلا بدُّ من الإتيانِ بفعلها المشتق منه، ولأنَّ فيها معنى لا يحصلُ/ في غيرها من الألفاظ؛ ولذلك اختصت باللعان، وتقدم: لو أداها أخرسُ بخطئه، قبلت. (فلا يكفي) قوله: (أنا شاهد) بكذا؛ لأنه إخبارٌ عما اتصف به، كقوله: أنا متحملٌ شهادةً على فلانٍ بكذا، بخلاف^(٢) أشهد أو شهدت بكذا، فإنها جملةٌ فعليةٌ تدلُّ على حدوثِ فعلِ الشهادةِ بذلك اللفظ. (ولا) يكفي قوله: (أعلم، أو أحق) أو أعرف، أو أتحقق، أو أتيقن؛ لأنه لم يأتِ بالفعل المشتق من لفظِ الشهادة.

(ولو قال: أشهد بما وضعت به خطي، أو) قال (من تقدمه غيره) بشهادة: (أشهد بمثل ما شهد به) لم يصحَّ ذلك؛ لما فيه من الإجمالِ والإبهام، (أو) أي: وإن قال: (وبذلك أشهد، أو) قال: (كذلك أشهد، صح في الأخيرتين فقط) لاتضاح معناه. في «النكت»: القولُ بالصحة في الجميع أولى^(٣).

(١) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٩٦/٣٠.

(٢) ليست في (ز) و(س).

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٠٢/٣٠.

باب اليمين في الدعاوى

وهي تقطع الخصومة حالاً، ولا تسقط حقاً.

ويستحلف منكر في كل حق آدمي، غير نكاح ورجعة، وطلاق وإيلاء، وأصل رق، كدعوى رق لقيط، وولاء، واستيلاد، ونسب، وقذف، وقصاص في غير قسامة.

ويُقضى في مال، وما يُقصد به مال، بنكول.

شرح منصور

(اليمين في الدعاوى) أي: صفتها، وما يجب فيه، وما يتعلق به، (وهي تقطع الخصومة حالاً) أي: عند النزاع، (ولا تسقط حقاً) فتسمع البينة بعدها، وإن رجع حالف وأدى ما حلف عليه، قبل منه، وحلّ المدع أخذه.

(ويستحلف منكر) توجهت عليه اليمين في دعوى صحيحة، (في كل حق آدمي) لحديث: «لو يُعطى الناس بدعواهم، لادّعى قومٌ دمَاءَ رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه»^(١). (غير نكاح ورجعة وطلاق وإيلاء) إلا إذا أنكر مولٍ مضي الأربعة أشهر، فإنه يُستحلف. (وأصل رق، كدعوى رق لقيط) ومجهول نسب، فلا يستحلف إذا أنكر، (و) غير (ولاء واستيلاد) فسره القاضي؛ بأن يدعي استيلاد أمة، فتنكره. وقال الشيخ تقي الدين: بل هي المدّعية^(٢). (ونسب وقذف وقصاص في غير قسامة) فلا يمين في واحدٍ من هذه العشرة؛ لأنها لا يُقضى فيها بالنكول.

(ويُقضى في مال، وما يُقصد به مال بنكول) لما تقدّم عن عثمان^(٣)، وغير ذلك يخلّى سبيل المدعى عليه فيه، حيث لا بينة عليه، إلا في اللعان إذا لاعن الرجل ونكلت، حبست حتى تقرأ أربعاً، أو تلاعن، وتقدم.

(١) تقدم ص ٦٠٠.

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٠٧/٣٠.

(٣) تقدم تخريجه ص ٥٣٩.

ولا يُستحلفُ في حقِّ الله تعالى، كحدِّ، وعبادةٍ، وصدقةٍ، وكفارةٍ، ونذرٍ.

ولا شاهدٌ وحاكمٌ، ولا وصيٌّ على نفي دينٍ على موصٍ.
ولا مدَّعى عليه، بقولٍ مدَّعٍ، ليحلف: أنه ما حلفني، أني ما أحلفه.
ولا مدَّع طلبَ يمين خصمه، فقال: ليحلف: أنه ما أحلفني.
وإن ادَّعى وصيٌّ وصيةً للفقراء، فأنكر الورثة،
.....

شرح منصور

(ولا يستحلف) منكرٌ (في حقِّ الله تعالى، كحدِّ زنى، أو شرب، أو سرقة، أو محاربة؛ لأنه لو أقرَّ بها ثم رجع، قبل منه، وخُلِّي سبيله بلا يمين فلتلا يستحلف مع عدم الإقرارِ أولى، ولأنه يستحبُّ ستره والتعريضُ للمقر به ليرجع، وقال ﷺ لهزال في قصة ماعز: «لو سترته بثوبك، لكان خيراً لك»^(١). (و) لا يستحلفُ في (عبادةٍ) كصلاةٍ وغيرها، (و) لا في (صدقةٍ) زكاةٍ أو تطوعٍ، (و) لا في (كفارةٍ ونذرٍ) لأنه حقُّ الله تعالى، أشبه الحدَّ.
(ولا) يستحلفُ (شاهدٌ) أنكرَ تحملَ شهادةٍ،^(٢) أو شهد وطلب يمينه أنه صادق في شهادته^(٣)، فلا يحلف، (و) لا (حاكمٌ) أنكرَ أنه حكم، أو طلب ليمينه أنه حكمٌ بحقٍّ، (ولا وصي على نفي دين على موصٍ).
(ولا) يستحلف (مدَّعى عليه بقولٍ مدَّعٍ: ليحلف أنه ما حلفني^(٣) أني ما أحلفه).

٦١٤/٣

(ولا) يستحلف (مدَّع طلب يمين خصمه، فقال: ليحلف أنه ما أحلفني) لأنَّ ذلك كله لا يقضى فيه بنكولٍ، فلا فائدةٌ بإيجاب اليمين فيه^(٤).
(وإن ادَّعى وصيٌّ وصيةً للفقراء، فأنكر الورثة) أنَّ مورثهم وصَّى بها،

(١) تقدم تخريجه ص ١٧٧.

(٢-٢) ليست في (ز) و(س).

(٣) في (م): «كلفني».

(٤) بعدها في (ز) و(س): «على نفي ذلك؛ لأنه حق آدمي».

حُلِفُوا، فَإِنْ نَكَلُوا، قُضِيَ عَلَيْهِمْ.

وَمَنْ حَلَفَ عَلَى فَعْلٍ غَيْرِهِ، أَوْ دَعَوَى عَلَيْهِ فِي إِثْبَاتٍ، أَوْ فَعْلٍ
نَفْسِهِ، أَوْ دَعَوَى عَلَيْهِ، حَلَفَ عَلَى الْبَتِّ.

وَمَنْ حَلَفَ عَلَى نَفْيِ فَعْلٍ غَيْرِهِ، أَوْ نَفْيِ

شرح منصور

(حُلِفُوا) «أعلى نفي ذلك؛ لأنه حقُّ آدمي^(١). (فإن نكلوا) عن اليمين، (قُضِيَ
عليهم) بالنكول؛ لأنها دعوى بمال.

(وَمَنْ حَلَفَ عَلَى فَعْلٍ غَيْرِهِ) كَانَ ادَّعَى أَنَّ زَيْدًا غَضِبَهُ نَحْوَ ثَوْبٍ، أَوْ
اشْتَرَى مِنْهُ، وَنَحْوَهُ، فَأَنْكَرَ، وَأَقَامَ الْمُدْعَى شَاهِدًا بِدَعْوَاهُ، وَأَرَادَ الْحَلْفَ مَعَهُ،
حَلَفَ عَلَى الْبَتِّ.

(١) (أَوْ) حَلَفَ عَلَى (دَعَوَى عَلَيْهِ) أَي: عَلَى غَيْرِهِ (فِي إِثْبَاتٍ) كَانَ ادَّعَى
دَيْنًا عَلَى زَيْدٍ مِنْ نَحْوِ قَرْضٍ، أَوْ (١) «أثمن، أَوْ أَجْرَةٍ، أَوْ أَرَشٍ، وَأَقَامَ بِهِ شَاهِدًا،
وَأَرَادَ الْحَلْفَ مَعَهُ، حَلَفَ عَلَى الْبَتِّ^(٢)، (أَوْ) حَلَفَ عَلَى (فَعْلٍ نَفْسِهِ) كَمَنْ
ادَّعَى عَلَيْهِ إِنْسَانٌ أَنَّهُ غَضِبَهُ وَنَحْوَهُ شَيْئًا، فَأَنْكَرَ، وَأَرَادَ الْمُدْعَى يَمِينَهُ، حَلَفَ
عَلَى الْبَتِّ، (أَوْ) حَلَفَ عَلَى (دَعَوَى عَلَيْهِ) كَمَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ بَدِينٍ، فَأَنْكَرَ وَلَا
بَيِّنَةَ وَأَرَادَ يَمِينَهُ^(٣)، (حَلَفَ عَلَى الْبَتِّ) أَي: الْقَطْعُ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ حَلَفَهُ: «قُل: وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، مَا لَهْ عِنْدِي
شَيْءٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٤). وَمِنْهُ لَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ بَعِيْنٌ يَدَهُ فَأَنْكَرَ، فَيَحْلِفُ أَنَّهَا
مُلْكُهُ، وَلَا يَكْفِي: وَاللَّهُ لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهَا مُلْكِي.

(وَمَنْ حَلَفَ عَلَى نَفْيِ فَعْلٍ غَيْرِهِ) كَمَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ^(٤) أَنَّ أَبَاهُ غَضِبَهُ،
أَوْ سَرَقَ مِنْهُ كَذًا، فَأَنْكَرَ وَلَا بَيِّنَةَ، فَعَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ، (أَوْ) حَلَفَ عَلَى (نَفْيِ

(١-١) ليست في (ز) و(س).

(٢) بعدها في (ز) و(س): «أَوْ دَعَوَى عَلَيْهِ».

(٣) في سننه (٣٦٢٠).

(٤) ليست في (ز) و(س).

دعوى عليه، فعلى نفي العلم. ورقيقه كأجنبي، في حلفه على نفي علمه.
وأما بهيمته، فما ينسب إلى تقصير وتفريط، فعلى البت، وإلا
فعلى نفي العلم.

ومن توجه عليه حلف لجماعة، حلف لكل واحد يميناً، ما لم يرضوا

شرح منصور

دعوى عليه) أي: على غيره، كأن ادعى ديناً على مورثه، فأنكر ولا بينة،
(ف) إنه يحلف (على نفي العلم) لحديث الحضرمي حيث قال له النبي ﷺ:
«ألك بينة؟» قال: لا، ولكن أحلفه والله ما يعلم أنها أرضي اغتصبها أبوه.
فتهاً الكندي لليمين. رواه أبو داود^(١). فأقره ﷺ، ولأنه لا تمكنه الإحاطة
بفعل غيره بخلاف فعل نفسه، فتكليفه اليمين على البت حمل له على اليمين
على ما لا يعلمه.

(ورقيقه كأجنبي في حلفه على نفي علمه) فمن ادعى أن عبد زيد جنى
عليه، فأنكر ربه، ولا بينة، حلف أنه لا يعلم أن عبده جنى على المدعي.

(وأما بهيمته) إذا ادعى أنها جنت، (فما ينسب) المدعى عليه (إلى
تقصير وتفريط) فيه، كمن ادعى أن بهائم زيد أفسدت زرعاً ليلاً؛ لتركها
بلا حبس، فأنكر ربها ذلك، (ف) إنه يحلف (على البت) بأن يحلف أنه ما
قصر ولا فرط؛ لأنه يحلف على فعل/نفسه، (وإلا) ينسب المدعى عليه بجناية
بهيمته إلى تقصير، (ف) إنه يحلف (على نفي العلم) كمن ادعى على راكب
بهيمة، أو سائقها أو قائدها أنها أتلقت شيئاً بوطئها بيدها، فأنكر، ولا بينة،
فيحلف أنه ما يعلم أنها أتلقت.

(ومن توجه عليه حلف لجماعة) ادعوا عليه ديناً أو نحوه، (حلف لكل
واحد يميناً) لأن حق كل واحد^(٢) منهم غير حق البقية، (ما لم يرضوا) جميعهم

(١) في سنة (٣٦٢٢).

(٢) ليست في (م).

فصل

وتُجزئ بالله تعالى وحده.

ولحاكم تغليظها فيما فيه خطر، كجناية لا تُوجب قوداً، وعتق، ونصاب زكاة بلفظ: كوالله الذي لا إله إلا هو، عالم الغيب والشهادة، الرحمن الرحيم،

شرح منصور

(ب) يمين (واحدة) فيكتفى بها؛ لأن الحق لهم، وقد رضوا بإسقاطه، فسقط، ولا يلزم من رضاهم يمين واحدة أن يكون لكل واحد (٣) منهم بعضها، كالحقوق إذا قامت بها بينة لجماعة لا يكون لكل واحد بعض البينة. ولو ادعى واحد حقوقاً على واحد، فعليه في كل حق يمين، إلا أن تتحد الدعوى، فيمين واحدة، كما في «المبدع» (١).

(وتجزئ) اليمين بالله تعالى وحده لقوله تعالى: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِمِثْمَنَّا﴾ [المائدة: ١٠٦]، وقوله: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهْدَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَدَتَيْهِمَا﴾ [المائدة: ١٠٧]، وقوله: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، قال بعض المفسرين: من أقسم بالله، فقد أقسم بالله جهد اليمين. واستحلف رسول الله ﷺ ركانة بن عبد يزيد في الطلاق فقال: والله ما أردت إلا واحدة (٢). وقال عثمان لابن عمر: تحلف بالله لقد بعته وما به داء تعلمه (٣). ولأن في الله كفاية، فوجب أن يكتفى باسمه في اليمين.

(ولحاكم تغليظها فيما فيه (٤) خطر) أي: مثل الغلو كالخطير، (كجناية لا تُوجب قوداً، وعتق ونصاب زكاة) لا فيما دون ذلك. وتغليظها يكون (بلفظ: كوالله الذي لا إله إلا هو، عالم الغيب والشهادة، الرحمن الرحيم،

(١) ٢٨٨-٢٨٧/١٠.

(٢) أخرجه أبو داود (٢٢٠٦)، والترمذي (١١٧٧)، وابن ماجه (٢٠٥١).

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» ٦١٣/٢.

(٤) في الأصل: «له».

الطالبُ الغالبُ، الضارُّ النافعُ، الذي يَعْلَمُ خائنةَ الأعينِ وما تُخْفِي الصدورُ.

ويقولُ يهوديٌّ: والله الذي أنزلَ التَّوراةَ على موسى، وفَلَقَ له البحرَ، وأنجاهُ من فرعونَ وملئه.

ويقولُ نصرانيٌّ: والله الذي أنزلَ الإنجيلَ على عيسى، وجعله يُحيي الموتى، ويُرِي الأكمه والأبرص.

ويقولُ مجوسيٌّ ووثنِيٌّ: والله الذي خلَقني وصوَّرنِي ورزقني. ويَحْلِفُ صابئٌ، ومَن يَعْبُدُ غيرَ الله تعالى: بالله تعالى.

شرح منصور

الطالب الغالب) أي: القاهر، (الضَّارُّ النافع، الذي يعلم خائنة الأعين) أي: ما يضمُر في النفس، ويكف عنه اللسان، ويومئ إليه بالعين، (وما تخفي الصدور) قال الشافعي: رأيتهم يؤكدون اليمين بالمصحف، ورأيت ابن مازن قاضي صنعاء يغلظ اليمين به. قال ابن المنذر: لا تُترك سنة النبي ﷺ لفعل ابن مازن، ولا غيره^(١).

(ويقولُ يهوديٌّ) غلظ عليه باللفظ: (والله الذي أنزلَ التوراةَ على موسى، وفَلَقَ له البحرَ، وأنجاهُ من فرعون وملئه).

(ويقول نصرانيٌّ) غلظ عليه بلفظ: (والله الذي أنزلَ الإنجيلَ على عيسى، وجعله يُحيي الموتى، ويُرِي الأكمه والأبرص).

(ويقول مجوسي ووثنِي) في التغليظ باللفظ: (والله الذي خلَقني، وصوَّرنِي، ورزقني) لأنَّه يعظُمُ خالقَه ورازقَه، أشبه كلمة التوحيد عند المسلم/. (ويَحْلِفُ صابئٌ) يعظُم النجوم، (ومَن يَعْبُدُ غيرَ الله تعالى بالله تعالى) لحديث: «مَن كَانَ حَالِفًا، فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ»^(٢).

(١) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٣٢/٣٠.

(٢) تقدم بمعناه ص ٣٧٥.

وبزمنٍ، كبعدِ العصرِ، أو بينِ أذانٍ وإقامةٍ.
 وبمكانٍ، فبمكةَ، بينِ الرُّكنِ والمَقامِ، وبالقدسِ، عندَ الصَّخْرةِ.
 وببقيةِ البلادِ، عندَ المنبرِ.
 ويحلفُ ذميٌّ، بموضعٍ يُعظَّمُه.
 زاد بعضهم، وبهيئةٍ، كتحليفه قائماً مستقبلَ القبلةِ.

شرح منصور

(و) التعليل (بزمنٍ كبعد العصر) لقوله تعالى: ﴿تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ١٠٦]، قال بعضُ المفسرين: أي: صلاة العصر، ولفعل أبي موسى، وتقدم^(١). (أو بين أذان وإقامة) لأنه وقتٌ تُرجى فيه إجابة الدعاء، فترجى فيه معاجلة الكاذب بالعقوبة.

(و) التعليل (بمكانٍ، فبمكةَ بين الركن والمقام) لزيادته على غيره في الفضيلة. (وبالقدس عند الصخرة) لفضيلتها، وفي «سنن» ابن ماجه^(٢) مرفوعاً: «هي^(٣) من الجنة». (وبقية البلاد عند المنبر) لحديث مالك، والشافعي، وأحمد، عن جابر مرفوعاً: «مَنْ حَلَفَ عَلَى مَنْبَرِي هَذَا يَمِينٍ آثَمَةٍ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(٤). وقيسَ عليه باقي منابر المساجد.

(ويحلف ذميٌّ بموضعٍ يعظَّمُه) كما يغلظ عليه بالزمان. قال الشعبي لنصراني: اذهب إلى البيعة^(٥). وقال كعبُ بنُ سوار في نصراني: اذهبوا به إلى المذبح^(٦).

(زاد بعضهم: و) تغلظ (بهيئة كتحليفه قائماً مستقبلَ القبلة) كاللعان.

(١) صفحة ٦٥٩.

(٢) لم نقف عليه.

(٣) ليست في (م).

(٤) في الموطأ ٧٢٧/٢، «المسند» للشافعي ٧٣/٢، وأحمد في «المسند» (١٤٧٠٦).

(٥) أخرج نحوه عبد الرزاق (١٠٢٣٦).

(٦) أخرجه عبد الرزاق (١٠٢٣٥).

وَمَنْ أَبِي تَغْلِيظًا، لَمْ يَكُنْ نَاكِلاً.
وَإِنْ رَأَى حَاكِمٌ تَرْكَهُ، فَتَرَكَه، كَانَ مُصِيباً.

شرح منصور

(وَمَنْ أَبِي تَغْلِيظًا) بَأَن قَالَ: مَا أَحْلَفُ إِلَّا بِاللَّهِ فَقَطْ، (لَمْ يَكُنْ نَاكِلاً) عَنْ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَدَلَ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ، فَوَجِبَ الْاِكْتِفَاءُ بِهِ، وَيَحْرُمُ التَّعَرُّضُ لَهُ.
(وَإِنْ رَأَى حَاكِمٌ تَرْكَهُ) أَيِ: التَّغْلِيظِ، (فَتَرَكَه، كَانَ مُصِيباً) لِمُوَافَقَةِ مُطْلَقِ النَّصِّ. وَمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ يَمِينٌ، فَحَلَفَ وَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أُعِيدَتْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْاِسْتِثْنَاءَ يَزِيلُ حُكْمَهَا، وَكَذَا إِنْ وَصَلَ يَمِينَهُ بِشَرْطٍ، أَوْ كَلَامٍ غَيْرِ مَعْهُودٍ، وَتَقَدَّمَ.